

البناء الرياضي

للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي

نمذجة رياضية للعلاقة السببية
بين العقيدة والحدث

$$f: C \rightarrow H$$

$$y = f(x)$$

$$\sum_{i=1}^n w_i x_i$$

$$\frac{d}{dt} x(t) = Ax(t)$$



$$P(E|C) = \frac{P(C|E)P(E)}{P(C)}$$

$$C \rightarrow E$$

$$x_{t+1} = \phi(x_t, u_t)$$

عماد علي حمد

البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي

نمذجة رياضية للعلاقة السببية

بين العقيدة والحدث

كتاب

البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي: نمذجة رياضية للعلاقة السببية
بين العقيدة والحدث

المؤلف: عماد علي حمد

الطبعة: ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة للكاتب وللدار

العنوان : العراق - صلاح الدين - تكريت

شارع التجنيد - عمارة جمعية تكريت المركزية

رقم الهاتف:

+9647710651968

+9647806391249

+9647722413912

الإيميل:

Osama196767@gmail.com

ISBN 9789922555164

البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي

نمذجة رياضية للعلاقة السببية

بين العقيدة والحدث

عماد علي حمد

الإهداء

إلى العقول التي أدركت أنّ التفكير عبادةً، وأنّ السعي إلى الحقيقة هو تقدير
الله للعباد، أضع بين أيديكم كتابي الثاني لمشروعي.

(التأسيس الرياضي في الفكر الإسلامي).

إلى المؤمنين بأنّ الحقيقة ليست ملكاً لأحد، فهي أمانةٌ يتقاسمُ البشرية
مسؤوليةً الاقتراب منها بصدقٍ وتجردٍ.

اقرأوا لي وأكثروا من ذلك، واجعلوا القياسَ رضا الله سبحانه وتعالى.

فأنا العبدُ الفقيرُ إلى الله، لا أملكُ نفسي سوى قول الحقيقة التي أؤمنُ بأنها
تجمعُ ولا تفرقُ، تبني ولا تهدم، فهذا هو سبيلُ الخلاصِ.

إن أصبتُ فادعوا لي بالثبات، وإن أخطأتُ فادعوا لي بالهداية والتوفيق.

هذا العمل، عن روح كلاً من:

أبي (رحمه الله)

أمي (أعزها الله)

عماد علي حمد

قائمة المحتويات

الإهداء.....	(ث)
مقدمة.....	(2-1)
تمهيد: البناء الكلي للبنية المرجعية العليا للنمذجة الرياضية العقيدية.....	(32-3)
المعادلة الرياضية الأساسية للكتاب.....	(4)
أولاً: النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث.....	(14-5)
١. الصيغة الجزئية الأولى للمعادلة الكلية.....	(6)
٢. الصيغة الجزئية الثانية للمعادلة الكلية.....	(12)
ثانياً: إعادة تعريف السببية من خلال الإشكالية المركزية.....	(23-14)
ثالثاً: المنهجية العامة وتقسيمات الكتاب.....	(30-23)
مراجع التمهيد.....	(32-31)
القسم الأول: الفلسفة التفسيرية للتكامل الرياضي في الفكر الاسلامي.....	(67-33)
أولاً: انتظام انتقال التكامل من المفهوم الرياضي إلى الفلسفي.....	(44-36)
ثانياً: نسق البنية التكاملية للمعرفة في الفكر الاسلامي.....	(51-44)
ثالثاً: المجال الزمني للتكامل الرياضي.....	(58-51)
رابعاً: تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي.....	(65-58)
مراجع القسم الأول.....	(67-66)
القسم الثاني: قانون التكامل الإنساني في تشكيل البنى الفكرية الاسلامية.....	(100-68)
أولاً: تكوين البنية الفكرية من خلال التراكم المعرفي.....	(78-71)
ثانياً: التكامل بين الفكر والقيمة والسلوك.....	(86-78)
ثالثاً: التكامل أساس الانتظام الاجتماعي.....	(92-86)

رابعاً: تفاعل العقيدة والحدث داخل النسق التكاملي.....	(99-93)
مراجع القسم الثاني	(100)
القسم الثالث: التكامل القانوني للتحوّل التاريخي والحضاري في الفكر الإسلامي	(137-101)
أولاً: التراكم والتغير في الأنساق الفكرية.....	(112-104)
ثانياً: التكامل التاريخي للظواهر الحضارية.....	(120-113)
ثالثاً: الانتظام والتحوّل في الفكر الإسلامي.....	(127-121)
رابعاً: موقع العقيدة والحدث في الحركة التاريخية.....	(136-128)
مراجع القسم الثالث	(137)
القسم الرابع: بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث	(175-138)
أولاً: إعادة تعريف السببية في ضوء التكامل.....	(150-141)
ثانياً: بناء المعادلات التكاملية للأنساق الفكرية.....	(157-150)
ثالثاً: تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية من خلال التكامل.....	(164-157)
رابعاً: نحو نظرية رياضية فلسفية شاملة للعقيدة والحدث.....	(174-164)
مراجع القسم الرابع	(176-175)
الخاتمة	(179-177)

مقدمة

البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي، تأصل من الإشكالية التأسيسية التي تتصل بطبيعة التكوين العميق للظواهر الفكرية والعقدية داخل التاريخ الفكر الإسلامي، جدلية الثبات والتغيير للألية تتولد من خلالها البنى المذهبية والكلامية والاتجاهات الفكرية، فقد ظهرت عبر المراحل المختلفة من تطور المجتمع الإسلامي، إذ إن القراءة العميقة لتاريخ الفرق والتيارات الفكرية تبين الحضور الدائم لمستويين متلازمين، تمثل (الأول) في البنية العقدية بما تحمله من تصورات كلية للوجود والإنسان والمعرفة، بينما (الثاني) تجلّى في المجال التاريخي بما يتضمنه من أحداث وتحولات وصراعات ومتغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية.

تنبثق المشكلة المنهجية في تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين العقيدة والحدث داخل الحركة التاريخية للفكر الإسلامي، لأن التفسير الذي يجعل العقيدة مصدراً منفرداً لجميع التحولات الفكرية، في ذات النسق يقود إلى اختزال التاريخ في نتائج مباشرة لبنية عقدية سابقة، كما إن التفسير الذي يجعل الأحداث التاريخية منشأً وحيداً للبناء العقدي، حيث يؤدي في ذات السياق إلى اختزال الفكر أي انعكاسه للواقع، كلا التصورين يعجز عن تفسير الكيفية التي استمرت بها بعض البنى العقدية عبر تغير البيئات التاريخية، كما يعجز عن تفسير الكيفية التي أعادت بها الأحداث تشكيل أنماط الفهم والتأويل والاجتهاد داخل النسق الإسلامي.

لذلك، تتأسس الحاجة إلى نموذج أكثر تجريباً وأكثر شمولاً يقوم على الانتقال من منطق الثنائية إلى منطق النسق، أي من منطق العلاقة الجزئية إلى منطق التكامل البنوي، إذ تكون العقيدة والحدث عنصرين داخل منظومة أوسع، إذ تحكمها قوانين التفاعل والتراكم وإعادة التنظيم المستمر، جديلاً يتطلب التعامل مع الفكر الإسلامي باعتباره حقلاً تكاملياً تتحرك داخله مستويات متعددة من (المعنى) و(المعرفة) و(القيمة) و(السلوك) و(التاريخ)، بعد أن تتفاعل جميعها داخل شبكة واحدة من العلاقات المتبادلة، مما يؤدي إلى إنتاج البنية الفكرية في كل مرحلة من مراحل تطورها.

يقضي هذا التصور إلى الانتقال من دراسة (العناصر) إلى (العلاقات) ومن دراسة (العلاقات) إلى (النسق الكلي) الذي يحتويها، لأن العنصر المفرد يمتلك دلالاته من الموقع الذاتي داخل البنية الرياضية العامة، أي من مقدار مدى ارتباطه بالعناصر الأخرى، ناهيك عن من طبيعة الوظيفة التي يؤديها داخل النظام الكلي، فإن القياس يبدأ من بناء البنية المرجعية العليا للنمذجة

الرياضية العقيدية بأنها المستوى الأكثر تجريداً في النظام، حيث يتم التعامل مع العقيدة بناءً نسقي تُنتج المعنى وتمتلك القدرة على تنظيم الإدراك وتوجيه الفهم، أي من خلال إنتاج أنماط التفسير المختلفة داخل المجال الفكري، إذ تعمل هذه البنية باعتبارها إطاراً مرجعياً تنتظم داخله العمليات اللاحقة التي تشكل حركة النسق الفكري الإسلامي الرياضي.

انتقال القراءة إلى المستوى الإنساني يؤدي إلى تحول المجال إلى مرجعيات مجردة، لتُكُن أنماط إدراك وقيم وسلوك، فقد يتم تفسير تشكل البنى الفكرية الإسلامية عبر التكامل بين المعرفة والقيمة والإرادة والفعل داخل الإنسان نفسه، لأن الفكر ينبثق من الطريقة التي يُعاد قراءة المضمون العقدي، إدماج هذا المضمون داخل الوعي الإنساني ومن ثم داخل المجال الاجتماعي، لأن دراسة قوانين التحول التاريخي والحضاري تتم من خلال آليات التراكم التي تعمل داخل الزمن، إذ تظهر التحولات الفكرية الكبرى عبر عمليات ممتدة من التفاعل والتراكم وإعادة التنظيم، حيث تتحول العناصر الجزئية تدريجياً إلى بنى كلية أكثر تعقيداً وتماسكاً، يكون التاريخ في هذا السياق مجالاً لإظهار الإمكانيات الكامنة داخل النسق وإعادة تشكيل العلاقات بين مكوناته، عندما تبلغ هذه المستويات درجة كافية من الاتساق النظري، مما يجعل بالإمكان الانتقال إلى بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، خاصةً يجعلهما يتحولان إلى متغيرين داخل بنية أوسع تضم المعرفة والقيم والسلوك والتاريخ داخل نظام واحد، يُمكن أن تتحدد خصائصه من خلال التفاعل المتبادل بين جميع مكوناته.

أما في هذا المستوى النهائي، يكون تفسير نشأة الفرق الإسلامية وتطورها وتحولاتها جزءاً من تفسير أعم للحركة الفكرية الإسلامية كلها، لأن الفرق تظهر باعتبارها أنساقاً فكرية نشأت عند نقاط التقاء معقدة بين البنية العقيدية والبنية التاريخية داخل مسارات طويلة من التفاعل والتراكم وإعادة التأويل، ومن ثم فإن الغاية الأساسية لهذا تأسيس إطار رياضي فلسفي تجريدي قادر على إعادة بناء العلاقة بين (المعنى) و(الواقع) وبين (العقيدة) و(التاريخ) وبين (الفكر) و(الحدث) داخل نموذج تكاملي شامل، إذ يجعل من النسق وحدة التحليل الأساسية ويجعل من التكامل المبدأ الحاكم لفهم الحركة الفكرية الإسلامية، ليُكُن تفسير نشأة بنيتها العقيدية وتحولاتها التاريخية واستمراريتها الحضارية عبر الزمن.

تمهيد

البناء الكلي للبنية المرجعية العليا للنمذجة الرياضية العقدية

عند تأمل العقل البناء الرياضي في أعلى درجات تجريده يجد أمامه نسقاً عميقاً تتجمع فيه المبادئ الأولى والمعاني المؤسسة، إذ تمنح بناء وحدته الداخلية وقدرته على إنتاج المعرفة، لأن النموذج الرياضي يمثل صورة منتظمة لمرجعية أسبق منه وجوداً ومعنى تلك المرجعية، فهي التي تحدد "ما الذي يمكن أن يدخل في النسق وما الذي يبقى خارجه" وهي التي "ترسم حدود الممكن العقلي ومسارات الاستدلال وشروط الوصول إلى النتيجة".

تظهر البنية المرجعية العليا بوصفها المجال الكلي الذي تنبثق منه جميع العلاقات الرياضية وتستمد منه العناصر الجزئية مشروعيتها المنهجية، فهي جزءاً من الأفق الذي يحتوي النموذج ويمنحه مبدأ الانتظام والاتساق، إذ تصبح الرياضيات لغة للكشف عن الوحدة الكامنة خلف التعدد، فكل معادلة تمثل تعبير جزئي عن نظام أشمل وكل علاقة كمية تجسد مظهر محدود لقانون أعم يربط الأجزاء ضمن كلية واحدة، ولذلك فإن البنية المرجعية العليا تمثل المركز الذي تتجه إليه جميع خطوط التفسير وتعود إليه جميع عمليات الاشتقاق.

عندما ينتقل الفكر من الجزئي إلى الكلي ومن الظاهرة إلى أصل انتظامها؛ يكتشف أن كل نموذج رياضي يفترض مسبقاً وجود إطار مرجعي يحدد معنى الصدق ومعنى التناسق ومعنى البرهان، خاصة إنَّ المعادلة تتطلب وجود أرضية عليا تمنحه شرعية البناء وإمكان الفهم، فقد تؤدي هذه البنية وظيفية مزدوجة فهي من جهة تحفظ وحدة النسق وتمنع تفككه إلى عناصر منفصلة، فهي من جهة أخرى تمنح النموذج قدرته على تفسير الواقع أو الفكر أو الظاهرة التي يتناولها، ولهذا فإن قوة النموذج لا تقاس بقدره مرجعيته العليا على استيعاب العلاقات المختلفة داخل نظام متماسك.

مثلت البنية المرجعية العليا في الفلسفة الرياضية مبدأ الوحدة الشاملة، أما في المعرفة تعبر عن أصل الترابط بين المفاهيم وتمثل في النظر العقلي المصدر الذي تنبثق منه قواعد الاستدلال، ولهذا تبدو جميع البنى الرياضية الجزئية كأنها دوائر متفرعة من مركز واحد، فكلما اقتربت من ذلك المركز ازداد انتظامها واتساقها وكلما ابتعدت عنه تعرضت للتشتت والاضطراب، لذا يمكن تعريف البنية المرجعية العليا للنموذج الرياضي بأنها "النسق الكلي الذي يحتوي المبادئ المؤسسة

والقواعد الناظمة والعلاقات الموجهة للمعنى، أي التي تتولد منها جميع البنى الرياضية الفرعية وتعود إليها جميع عمليات التفسير والبرهنة بما يجعله الأصل الجامع لوحدة النموذج ومصدر انتظامه ومرجعه النهائي في الفهم والتأويل".

تتعلق هذه الروية من فرضية رياضية عامة ومحددة تتجلى في "إن الحدث الإنساني لا يتشكل من خلال اعتباره استجابة لحظية لعامل منفرد، إذ يتولد داخل بنية تراكمية مركبة تتفاعل فيها العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك ضمن المجال التاريخي والحضاري"، مما يؤدي إلى ظهور الحاجة إلى بناء نموذج رياضي تكاملي قادر على تفسير العلاقة بين "البنية الإيمانية" و"مسار التحول الحضاري" من خلال نسق ديناميكي ممتد عبر الزمن.

إذ تتمثل المعادلة الأساسية لهذه الفرضية في النمذجة الرياضية الأتية:

(النموذج الأساسي للكتاب)

$$\mathcal{E}(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

حيث:

$$\mathfrak{N}(\tau) = \mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{R}(\tau) \otimes \mathfrak{V}(\tau) \otimes \mathfrak{S}(\tau) \otimes \mathfrak{F}(\tau)$$

يشير الحد $\mathcal{E}(T)$ إلى الحدث الحضاري الكلي باعتباره الناتج النهائي للتفاعل التاريخي بين مكونات النسق، في حين تمثل $\mathfrak{N}(T)$ البنية الفكرية والحضارية المركبة التي تتولد منها الحركة التاريخية داخل الزمن الجزئي (T) ، أما البنية الداخلية للنموذج فتقوم على خمسة مكونات مركزية، تتمثل في الآتي:

- (\mathfrak{A}): البنية العقدية الكلية التي تحدد مرجعية المعنى والغاية.
- (\mathfrak{R}): النسق المعرفي والاستدلالي الذي ينظم آليات الفهم وإنتاج البرهان.
- (\mathfrak{V}): المنظومة القيمية والأخلاقية التي تضبط معيار الحكم والتوجيه.
- (\mathfrak{S}): البنية السلوكية والاجتماعية؛ إذ تتحول داخلها المبادئ المجردة إلى ممارسة تاريخية.

- (5): المجال التاريخي والحضاري، فقد يحتوي على حركة النسق، إذ يعيد تشكيله وفق شروط الواقع والتحويلات الزمنية.

تدل عملية الضرب التكاملي (\otimes) عن تفاعل عضوي يجعل كل عنصر مؤثراً في العناصر الأخرى ومتأثراً بها، حيث يفقد أي مكون دلالاته الكاملة خارج البنية الكلية التي ينتمي إليها، ولذلك لا يُفهم الحدث كنتيجة لعامل مستقل بوصفه محصلة نسقية لعلاقات متشابكة تتولد بصورة تراكمية داخل الزمن، فقد تكشف البنية التكاملية للمعادلة أن التاريخ لا يتحرك من خلال قفزات منفصلة عبر تراكم مستمر للتأثيرات السابقة وهو ما يفسره العامل الأسّي ($e^{-\lambda(t-\tau)}$)، حيث يمثل استمرارية الأثر التاريخي داخل الحاضر مع تراجع شدته تدريجياً بمرور الزمن، لأن الماضي يستمر باعتباره ذاكرة فاعلة تؤثر في تشكيل الحدث الراهن بدرجات متفاوتة، وهذا يحدد المعامل (λ) معدل التحول أو التلاشي التاريخي، حيث يعبر عن درجة احتفاظ النسق بآثاره السابقة أو سرعة انتقاله إلى أنماط جديدة من التنظيم.

انطلاقاً من ذلك يعيد النموذج تعريف السببية التاريخية؛ إذ لا تصبح العلاقة بين السبب والنتيجة علاقة خطية مباشرة وتتحول إلى بنية تراكمية متعددة المستويات، لأن الحدث الحضاري ينشأ من تقاطع التأثيرات العقدية والمعرفية والقيمية والسلوكية داخل المجال التاريخي، وبهذا المعنى تنتقل السببية من نموذجها الميكانيكي البسيط إلى مفهوم الترابط النسقي حيث تتحدد دلالة كل عنصر من خلال موقعه داخل البنية الكلية لا من خلال استقلاله الجزئي، كما يترتب على هذا التصور تجاوز الاختزال الأحادي للظواهر الإنسانية، إذ لا يمكن تفسير التحويلات الحضارية الكبرى بعوامل سياسية أو اقتصادية أو نفسية منفصلة، لأن الواقع الإنساني يتكون من مستويات متداخلة يتفاعل فيها الوعي بالعقيدة والسلوك بالقيم والمعرفة بالتاريخ ضمن نسق شامل يحكمه الاتساق الداخلي والتراكم الزمني.

أولاً: النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث

مثل النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث ينطلق من مسلمة منهجية، ترى أن التاريخ يتحرك كسلسلة نسقية خاضعاً لقوانين داخلية تحكم انتقال المعنى من المجال الاعتقادي إلى المجال الواقعي ومن عالم التصور إلى عالم التحقق ومن البنية المجردة إلى الصورة التاريخية المتعينة، عندما ننظر إلى الحدث في لحظة ظهوره فإننا نكون أمام نهايته الظاهرة؛ لأن الحدث في حقيقته يجسد حصيلة مجموع التأثيرات التي تراكمت قبله عبر الامتداد التاريخي،

ولهذا جاء النموذج الرياضي ليعبر عن هذه الحقيقة، من خلال اعتبار الحدث قيمة كلية ناتجة عن تكامل مستمر يبدأ من نقطة التأسيس الأولى ويمتد حتى لحظة التحقق.

إذ مثلت الصيغة الرياضية الآتية:

(الصيغة الجزئية الأولى للمعادلة الكلية)

$$\mathcal{E}(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

ففي هذه الصيغة يمثل المجموع التكاملي لكل ما تراكم داخل النسق عبر الزمن، فكل جزء من أجزاء المسار التاريخي يترك أثراً يندمج في البنية النهائية للحدث، ولذلك يصبح التكامل الرياضي تعبيراً عن قانون التراكم الحضاري الذي يحكم حركة الأفكار والعقائد والقيم داخل التاريخ.

فهي التي يُمكن تفسيرها من خلال الآتي:

- الحدث الحضاري الكلي = $\mathcal{E}(t)$
- لحظة التحقق التاريخي = t
- نقطة التأسيس الأولى = t_0
- التراكم والاستمرار والتحول = \int
- استمرارية الأثر عبر الزمن = $e^{-\lambda(t-\tau)}$
- معامل التحول أو التلاشي التاريخي = λ

يكشف هذا التصور أن العقيدة تنتقل إلى الواقع من خلال سلسلة طويلة من عمليات التفاعل وإعادة التشكيل والتأويل، خاصة إنَّ الفكرة تتحول إلى تصور والتصور يتحول إلى قيمة والقيمة تتحول إلى سلوك والسلوك يتحول إلى نمط اجتماعي والنمط الاجتماعي يتحول إلى بنية تاريخية حتى تبلغ العقيدة صورتها النهائية في الحدث، فقد يغدو الزمن عنصراً فاعلاً داخل

المعادلة، لأن كل لحظة زمنية تعيد تشكيل أثر العقيدة وفق شروطها الخاصة، ولهذا يظهر العامل الأسّي بوصفه قانوناً يحكم استمرار التأثير وتحوله عبر الزمن $e^{-\lambda(t-\tau)}$.

يستدل بهذا العامل عن أن الأثر الاعتقادي يخضع لحركة مستمرة من التحول التاريخي، وقد يضعف أثر بعض المكونات وتتجدد مكونات أخرى، فقد يعاد تفسير المبادئ ذاتها في سياقات مختلفة، ومع ذلك يبقى النسق محتفظاً بوحدته الداخلية ما دامت مرجعيته الأصلية حاضرة في بنيته العميقة، إذ تظهر المعادلة عن أن "العلاقة بين العقيدة والحدث هي نسقية بين أصل وفرع وبين مركز ومظاهر وبين جوهر وتجليات"، لا سيما إن الحدث هو العقيدة نفسها بعد أن تعبر الزمن وتخضع لقوانين التاريخ وتتحول إلى صورة واقعية قابلة للمشاهدة، فإن كل حدث حضاري كبير يحمل في داخله طبقات زمنية متعددة تتراكم فوق بعضها بعضاً، كما تتراكم حدود التكامل داخل البنية الرياضية وكل طبقة تضيف جزءاً من المعنى إلى النتيجة النهائية حتى يصبح الحدث صورة مكثفة لتاريخ طويل من التكوين النسقي، ولذلك فإن فهم الحدث يقتضي العودة إلى البنية الاعتقادية التي أنشأته وإلى المراحل التي مر بها أثناء تحوله من فكرة إلى واقع.

يقدم النموذج الرياضي التكاملي تصوراً يرى أن التاريخ هو حركة النسق الاعتقادي عبر الزمن، وأن الحدث يمثل القيمة النهائية لعملية تكامل مستمرة بين العقيدة والزمن والتحول الحضاري، حيث تتجمع التأثيرات الجزئية داخل بنية واحدة حتى تنتج في النهاية حدثاً كلياً يمثل التعبير التاريخي الأعلى عن انتظام النسق الاعتقادي في الواقع الإنساني، وإن البنية العامة للمعادلة تمثل إطاراً كلياً يهدف إلى جمع العناصر المؤسسة للحركة التاريخية داخل نسق واحد قادر على تفسير العلاقة بين الأصل الاعتقادي والتحقق الواقعي عبر الزمن، لأن المعادلة في هذا المستوى تؤدي وظيفة رياضية تتحول إلى خريطة معرفية تكشف عن الكيفية التي تنتقل بها العقيدة من مجالها المجرد إلى مجالها التاريخي المتعين.

تتبع أهمية هذه البنية من كونها تجمع أربعة متغيرات أساسية، فهي التي تشكل مجتمعة شروط

إمكان الحدث، تتمثل في:

- العقيدة: مصدر التوجيه.

- الزمن: مجال الامتداد.

- التفاعل: آلية التحول.

- الحدث: الصورة النهائية للتحقق التاريخي.

داخل هذا النسق لا يعمل أي متغير بصورة مستقلة عن المتغيرات الأخرى؛ لأن المعنى الكلي ينتج من انتظام العلاقات التي تربط بين جميع العناصر داخل بنية واحدة.

لأن **العقيدة** تمثل نقطة **الانطلاق الأولى** لأنها الحامل الأساسي للمبادئ والقيم والتصورات الكلية التي تمنح النسق اتجاهه العام، وهي بهذا المعنى الأساس الذي يسبق الحدث ويحدد إمكان ظهوره وصورته المحتملة داخل التاريخ، ولذلك تظهر في المعادلة باعتبارها المصدر الأول للطاقة النسقية التي تغذي جميع التحولات اللاحقة.

أما **الزمن** يظهر باعتباره بعداً بنائياً يشارك في إعادة تشكيل الأثر وتحويله من حالة إلى أخرى، فكل لحظة زمنية تضيف طبقة جديدة إلى عملية التكوين وتعيد توزيع العلاقات بين المكونات النسقية، ولهذا يصبح الزمن جزءاً من بنية التفسير لا مجرد إطار خارجي لها.

يأتي **التفاعل** باعتباره الحلقة الوسيطة التي تربط بين **العقيدة والحدث**، إذ لا يمكن لأي عقيدة أن تتحول إلى واقع دون المرور بسلسلة من عمليات التأويل والفهم والتطبيق وإعادة الإنتاج الاجتماعي، خاصة إن التفاعل يمثل الحركة الداخلية التي تنتقل من خلالها المبادئ إلى الأفراد ومن الأفراد إلى الجماعات ومن الجماعات إلى البنى التاريخية الكبرى، ومن ثم فهو المجال الذي تتحول فيه الإمكانية النظرية إلى فاعلية واقعية.

أما **الحدث** فهو النهاية الظاهرة للمسار كله والصورة التاريخية التي تتكشف فيها نتائج التفاعل المستمر بين العقيدة والزمن، لأن الحدث يجسد نقطة الوصول وليس سبباً أولياً كنتيجة كلية لعملية تراكمية طويلة، ولذلك يظهر في المعادلة بوصفه المتغير الذي يستوعب مجموع التأثيرات السابقة ويجسدها في صورة تاريخية واحدة.

تكتسب المعادلة طبيعتها الدالية والتكاملية في آن واحد؛ فهي دالية لأن الحدث يتحدد بوصفه تابعاً لمجموعة من المتغيرات المنظمة ضمن علاقة رياضية واحدة وهي تكاملية، لأن هذه العلاقة تقوم على تراكم التأثيرات عبر الامتداد الزمني بحيث تصبح النتيجة النهائية انعكاساً لمجموع العمليات التي سبقتها، وإن البنية العامة للمعادلة تكشف عن رؤية ترى "أن الواقع التاريخي ينشأ من انتظام نسقي تتداخل فيه المستويات الاعتقادية والزمنية والتفاعلية ضمن حركة واحدة متصلة"، لذلك فإن الحدث يعتبر قيمة كلية مشتقة من شبكة مترابطة من العلاقات التي تعمل داخل النسق بصورة مستمرة.

على هذا الأساس تغدو المعادلة أكثر من أداة رياضية، إذ تتحول إلى نموذج معرفي يفسر حركة المعنى عبر التاريخ ويبين كيف تنتقل العقيدة من مستوى الإمكان إلى مستوى الفعل، إذ كيف يتحول الزمن من مجرد امتداد إلى عنصر فاعل في التكوين وكيف يعمل التفاعل بوصفه آلية للتحويل، وكيف يظهر الحدث في النهاية بوصفه التعبير التاريخي الأعلى عن وحدة هذه المتغيرات داخل نظام تكاملي واحد.

بعد تثبيت النموذج الكلي بوصفه المرجعية التفسيرية العليا التي تُشتق منها العلاقات الجزئية بين العقيدة والحدث، إذ تبرز ضرورة منهجية تتمثل في تحديد الوظيفة المعرفية لهذا النموذج داخل البناء النظري للفكر الإسلامي، لأن النموذج الكلي يُبنى بوصفه بنية مرجعية أولى تؤسس مجال الانطلاق نحو فهم الظواهر والعلاقات والتحويلات التي يتكون منها الواقع الحضاري الإسلامي، ولذلك فإن القيمة العلمية للنموذج لا تكمن في كونه يقدم أجوبة نهائية بقدر ما تكمن في كونه يحدد الإطار الذي يمكن داخله إنتاج الأسئلة وتوجيه عمليات التحليل وضبط مسارات الاستدلال، ومن ثم فإن النموذج الكلي يحتل رتبة تأسيسية لا رتبة ختامية، إذ يمثل الأصل المنهجي الذي تبدأ منه عملية الفهم وتستمر عبره دون أن تنتهي عنده.

من هذا المنطلق يصبح من الضروري التمييز بين **النموذج المغلق والنموذج التأسيسي**، ليكن النموذج المغلق يقوم على افتراض أن المعرفة تبلغ نهايتها عند حدود البنية النظرية وإن الوقائع اللاحقة ليست سوى تكرار لما هو موجود داخلها، أما النموذج التأسيسي يفترض أن البنية الكلية تمثل نقطة بدء لإنتاج المعرفة وأن كل انتقال نحو الواقع يكشف علاقات جديدة وصيغاً جديدة للانتظام لم تكن ظاهرة بصورة مباشرة في لحظة بناء النموذج، وعليه فإن النموذج الكلي للفكر الإسلامي ينتمي إلى **النمط الثاني**، لأنه لا يختزل التاريخ داخل معادلة جامدة وإنما يوفر إطاراً يسمح بتفسير تعدد صور التجلي التاريخي ضمن وحدة بنيوية عامة، وهذا ما يُمكن التعبير عن هذه **الوظيفة التأسيسية**، من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathfrak{N}_0 \rightarrow \{R_1 R_2 R_3 \dots R_n\}$$

حيث إن:

$$\mathfrak{N}_0 =$$

النموذج المرجعي الأول

$$R_n =$$

العلاقات الجزئية المشتقة

تفيد هذه الصيغة باعتبار النموذج هذا البناء الرياضي يمثل المصدر البنيوي الذي تتولد منه مسارات التفسير اللاحقة وتتفرع عنه مختلف مستويات التحليل الممكنة.

يكون النموذج أداة لتوليد الأسئلة العلمية نفسها، لأن الوقائع في غياب النموذج تبدو معطيات متجاوزة لا يكشف ظاهرها عن الروابط التي تجمعها، أما في حضوره فإن كل واقعة تتحول إلى عنصر داخل شبكة تفسيرية أوسع، ومن ثم ينتقل البحث من السؤال "عما وقع" إلى السؤال عن "الشروط التي جعلت وقوعه ممكناً" وعن "موقعه داخل البنية العامة للنسق"، إذ يمكن تمثيل هذه الوظيفة رياضياً، من خلال الصيغة الآتية:

$$Q(E) = F(\mathfrak{N})$$

حيث إن:

$$\begin{aligned} Q(E) &= \text{مجموعة الأسئلة المتعلقة بالحدث} \\ &= F \text{ عملية التوليد النظري} \\ &= (\mathfrak{N}) \text{ النموذج الكلي} \end{aligned}$$

معنى ذلك أن الأسئلة المتعلقة بالواقع تتحدد من خلال الإطار النظري الذي تتم قراءته من خلاله، فكلما اتسع النموذج واتسم بدرجة أعلى من الاتساق البنيوي ازدادت قدرته على إنتاج أسئلة أكثر عمقاً واتساعاً، أما من الناحية التفسيرية فإن حركة الفهم تبدأ من النسق نحو الحدث، لأن الوقائع الجزئية لا تملك استقلالاً تفسيرياً كافياً يسمح بفهمها خارج سياقها البنيوي، ولذلك فإن النموذج يحتل المرتبة الأولى في عملية التحليل ثم تتولد منه العلاقات المفسرة ثم تظهر الوقائع باعتبارها صوراً متعينة لتلك العلاقات، إذ يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{N} \Rightarrow R_i \Rightarrow E_i$$

حيث تشير هذه الصيغة إلى أن النسق الكلي يمثل الأصل البنيوي، وإن العلاقات التفسيرية تمثل المستوى الوسيط وأن الوقائع التاريخية تمثل المستوى الظاهر الذي تتجسد فيه تلك العلاقات داخل المجال التاريخي، لذا فإن النموذج يمثل نقطة البدء التي تجعل التفسير ممكناً، إذ لا يمكن الانتقال إلى دراسة الوقائع قبل تحديد الإطار المرجعي الذي يمنحها معناها وموقعها داخل النظام الفكري العام.

كما أن النموذج الكلي يعمل خارج التاريخ ويتحرك داخله، من خلال تفاعل مستمر بين عناصر الثبات وعناصر التحول، لأن البنية العقدية تحتفظ بمركزها المرجعي، بينما تتغير صور المعرفة والقيم والمؤسسات وأنماط السلوك تبعاً لتحولات المجال التاريخي والحضاري، ولذلك فإن النموذج يعيد إنتاج ذاته بصورة مستمرة عبر الأزمنة المختلفة، فقد يمكن تمثيل هذه الحركة بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{N}(\tau_1) \rightarrow \mathfrak{N}(\tau_2) \rightarrow \mathfrak{N}(\tau_3) \rightarrow \mathfrak{N}(\tau_n)$$

تبقى الهوية البنائية العامة محفوظة، في حين تتغير أشكال التحقق التاريخي وفق اختلاف الشروط والظروف والسياقات الزمنية.

فمن النتائج المنهجية المترتبة على ذلك إن النموذج الكلي يمتد ليشمل استكشاف ما لم يُدرس بعد فكل ظاهرة جديدة، فكل تحول اجتماعي وكل إشكالية فكرية يمكن إعادة إدراجها داخل المجال التفسيري للنموذج عبر البحث عن العلاقات التي تربطها بالبنية الكلية للنسق، لذا يُمكن التعبير عن هذه الخاصية بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\forall E_i \\ \exists R_i \subset \mathfrak{N}$$

أي إن كل ظاهرة قابلة للإدراج داخل النظام التفسيري العام متى أمكن اكتشاف العلاقة المناسبة التي تربطها بالبنية الكلية للنموذج، ليكن بناءً النموذج الكلي يؤدي وظيفة تأسيس المجال الذي تتحرك داخله عمليات الفهم والتفسير والاستدلال، فهو البنية المرجعية الأولى التي تُشتق منها الأسئلة والعلاقات والنماذج الجزئية والقراءات التاريخية المختلفة، وكلما اتسعت دائرة البحث ازدادت الحاجة إلى العودة إلى هذا الأصل البنوي، لأنه يمثل المركز الذي يمنح الوحدة لما يبدو متفرقاً ويمنح النظام لما يبدو متشظياً ويمنح المعنى لما يبدو مجرد وقائع متجاوزة.

وعليه فإن النموذج الكلي في الفكر الإسلامي هو نقطة انطلاق تتولد منها بصورة مستمرة عمليات الفهم وإعادة الفهم وتفسير الواقع، من خلال إعادة تفسيره ضمن نسق حضاري متماسك يمتلك القدرة على استيعاب التحولات التاريخية المتعاقبة مع المحافظة على وحدته البنائية العميقة واستمرار، فقد يقوم التحليل البنوي للفكر الإسلامي على افتراض منهجي أساسه "أن الظواهر الفكرية والسلوكية والتاريخية تجليات جزئية لبنية كلية أشمل منها وجوداً وتفسيراً ومعنى"، وعليه فإن دراسة العلاقة بين العقيدة والحدث تقتضي الانطلاق من نموذج تفسيري أعلى يحتوي مختلف مكونات النسق ويحدد طبيعة الروابط الحاكمة بينها، لأن العقيدة تنتج من خلال منظومة مترابطة

من المعارف والقيم والبنى الاجتماعية والسياقات الحضارية التي تمنحها إمكان التحقق داخل الواقع التاريخي، ومن هنا تصبح المرجعية التفسيرية الحقيقية هي النسق الكلي لا الواقعة الجزئية ولا الحدث المنفرد.

مثلت صياغة النموذج المرجعي الأعلى، وفق المعادلة الرياضية الآتية:

(الصيغة الجزئية الثانية للمعادلة الكلية)

$$\mathfrak{M}(\tau) = \mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{B}(\tau) \otimes \mathfrak{C}(\tau) \otimes \mathfrak{D}(\tau)$$

حيث؛ إن القيم الكلية لها تجلت (\mathfrak{A}) في البنية العقدية الكلية، أما (\mathfrak{K}) النسق المعرفي والاستدلالي، ليكن (\mathfrak{B}) المنظومة القيمية والأخلاقية، (\mathfrak{C}) البنية السلوكية والاجتماعية، (\mathfrak{D}) المجال التاريخي والحضاري، إذ يُمكن الإشارة الى التفاعل التكاملي بين مكونات النسق من خلال (\otimes)، (\mathfrak{M}) النسق الفكري الحضاري المركب، وينتهي في (T) الزمن التاريخي الجزئي. فقد تفترض هذه الصياغة أن النسق الكلي يسبق جميع العلاقات الجزئية من حيث الرتبة التفسيرية، إذ لا يمكن تفسير أي عنصر منفرد قبل تحديد موقعه داخل البنية العامة للنظام الفكري، وعليه فإن كل علاقة بين العقيدة وأي واقعة تاريخية تمثل نتيجة مشتقة من النموذج الكلي وليست معطى أولياً مستقلاً عنه، لأن العلاقات لا تمتلك وجوداً تفسيرياً منفصلاً عن البنية التي أنتجتها وإنما تستمد معناها من موضعها داخلها، فمن الناحية الرياضية يمكن التعبير عن هذه القاعدة، من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\forall R_i$$

$$R_i \subset \mathfrak{M}$$

حيث إن:

$$R_i = \text{العلاقة جزئية داخل النسق}$$

فقد تفيد هذه الصيغة أن كل علاقة جزئية تقع داخل المجال البنوي للنموذج الكلي، فقد تستمد مشروعيتها التفسيرية منه، إذ لا يمكن فهمها بمعزل عن شروطه ومحدداته العامة.

انطلاقاً من ذلك؛ فإن الحدث التاريخي الجزئي يمثل حالة خاصة من حالات النسق الكلي،

فإذا رمزنا للحدث التاريخي الجزئي بالتعبير الرياضي، الآتي:

$$E_i(\tau)$$

فإن موقعه داخل النموذج يمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية:

$$E_i(\tau) \subseteq \mathfrak{N}(\tau)$$

أي كل واقعة تاريخية في المجال الإسلامي تمثل مظهراً جزئياً لانتظام أعمق سابق عليها منطقياً ومعرفياً، وإن الحدث يشكل نتيجة لبنية تفسيرية أعلى تحتوي شروط إمكان ظهوره وتحدد مجال معناه ووظيفته داخل حركة التاريخ.

لأن الوقائع التاريخية ليست سوى صور متعينة لبنى أعمق؛ فإن انتقال النسق الكلي إلى الوقائع الجزئية، إذ يُمكن التعبير عنه من خلال الدالة الآتية:

$$\Phi : \mathfrak{N}(\tau) \rightarrow E_i(\tau)$$

حيث إن:

$$\Phi = \text{الدالة التفسيرية الكلية}$$

تعني هذه الدالة؛ أن كل حدث تاريخي يمثل صورة متعينة لمجموعة من العلاقات الكامنة داخل النسق العام، وأن وظيفة التحليل العلمي تتمثل في إرجاعه إلى شروطه البنائية الكلية التي أنتجته ومنحته دلالاته التاريخية.

لذا فإن العلاقة بين العقيدة والحدث تُفهم كعلاقة مشتقة من النسق الكلي ذاته، فإذا كانت العقيدة ممثلة بالرمز (A) وكان الحدث ممثلاً بالرمز (E) فإن العلاقة بينهما يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$R(A,E) = f(\mathfrak{N})$$

حيث إن:

$$R(A,E) \text{ طبيعة العلاقة بين (العقيدة) و(الحدث)}$$

$$= f(\mathfrak{N}) \text{ عملية الاشتقاق البنوي في العلاقة}$$

تشير هذه الصيغة إلى أن تفسير الحدث يتم بالعودة إلى موقع العقيدة داخل شبكة التفاعلات الكلية التي يتكون منها النسق الحضاري، لأن العقيدة لا تتحقق تاريخياً إلا من خلال تفاعلها مع المعرفة والقيم والبنية الاجتماعية والمجال الحضاري الذي تعمل داخله.

بناءً على ذلك يؤدي تثبيت النموذج من مرجعية تفسيرية عليا عبر تحويل الفكر الإسلامي من مجموعة قضايا متفرقة إلى نظام معرفي منظم يخضع لقواعد داخلية قابلة للتحليل والتفسير، لأن العقيدة تنتج المعرفة والمعرفة تؤسس القيم والقيم توجه السلوك والسلوك يتجسد في المجال

الاجتماعي والتاريخي، لاسيما إن جميع هذه المستويات تعمل داخل وحدة بنيوية واحدة يمثلها النسق الكلي، ومن ثم فإن جميع العلاقات الجزئية بين العقيدة والحدث تستمد مشروعيتها العلمية من انتمائها إلى النموذج الأعلى الذي يحتويها وينظمها ويمنحها معناها داخل البناء الفكري.

مثلّ العرض السابق إن النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث؛ إذ يشكل إطاراً تفسيريّاً كلياً يهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين المبدأ العقدي وتجلياته التاريخية ضمن نسق معرفي متماسك، وقد أظهرت الصيغة الرياضية الكلية إمكان تمثيل هذه العلاقة في صورة تجريدية شاملة تستوعب العناصر المؤسسة للنظام الفكري الإسلامي وتربطها ضمن بنية دالية واحدة تتكامل فيها العقيدة والزمن والتفاعل والحدث.

كما تبين أن المعادلة المقترحة لا تؤدي وظيفة الوصف فحسب وإنما تؤسس مرجعية تفسيرية عليا تُشتق منها العلاقات الجزئية اللاحقة وتُرد إليها مختلف مستويات التحليل، ومن ثم يغدو النموذج بمثابة البنية المرجعية الأولى التي تنطلق منها عمليات الفهم والتفسير وإعادة البناء النظري دون أن يتحول إلى نهاية مغلقة للبحث، وبذلك يكتسب النموذج وظيفته المنهجية بوصفه أساساً ناظماً للانتقال من دراسة العناصر المنفرقة إلى تحليل الانتظام الكلي الذي يحكم تشكل الفكر الإسلامي وحركته التاريخية.

ثانياً: إعادة تعريف السببية من خلال الإشكالية المركزية

تنبثق الإشكالية المركزية لهذا الكتاب من سؤال تأسيسي يتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط العقيدة بالحدث داخل البناء الفكري الإسلامي، أي "هل يمكن تفسير الحدث نتيجة مباشرة لعقيدة محددة أم أن العلاقة أكثر تعقيداً من التصورات الخطية التقليدية التي تختزل الواقع في سلسلة متتابعة من الأسباب والنتائج".

الرؤية السببية هيمنت الكثير من التفسيرات التاريخية والاجتماعية، إذ تقوم على افتراض "إن كل حدث ينتج عن سبب منفرد أو مجموعة محدودة من الأسباب القريبة"، حيث يصبح تفسير الظاهرة مرهوناً باكتشاف العامل المباشر الذي سبقها زمنياً غير أن هذا التصور يواجه إشكالات عميقة عندما يتعلق الأمر بالظواهر الفكرية والحضارية، لأن هذه الظواهر تتشكل داخل أنساق مركبة تتداخل فيها العقائد والمعارف والقيم والبنى الاجتماعية والسياقات التاريخية ضمن شبكة واسعة من التفاعلات المتبادلة.

ومن هنا تظهر الإشكالية الأساسية المتمثلة في السؤال الآتي:

"هل العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة سببية مباشرة أم علاقة بنيوية تكاملية تنتج داخلها

الأحداث من خلال منظومة مترابطة من العناصر والمتغيرات"

فإن أهمية هذا السؤال تتعلق بإعادة بناء الأساس النظري الذي تُفهم من خلاله جميع الأحداث والتحويلات داخل المجال الإسلامي، لأن تحديد طبيعة السببية يؤدي بالضرورة إلى تحديد طبيعة التفسير ذاته، لذا يصبح من الضروري تجاوز النموذج السببي الخطي الذي يفترض وجود انتقال مباشر من العقيدة إلى الحدث والانتقال نحو نموذج أكثر شمولاً، إذ يقوم على فكرة الانتظام البنيوي حيث ينتج الحدث عن تفاعل مستمر بين مجموعة من المكونات التي تعمل داخل نسق واحد.

ففي ضوء هذا التحول المنهجي يعاد تعريف السببية بوصفها خاصية ناشئة من انتظام العلاقات الداخلية داخل النسق باعتبارها قوة مستقلة يمارسها عنصر واحد على عنصر آخر، لأن السبب يُفهم باعتباره موضعاً داخل شبكة من العلاقات التي تجعل ظهور الحدث ممكناً، وبذلك تنتقل السببية من مستوى العلة المفردة إلى مستوى البنية الكلية، أي من منطق التأثير الأحادي إلى منطق التفاعل المتبادل ومن تفسير الوقائع بالجزئيات إلى تفسيرها بالانتظامات التي تحتويها.

يكتسب في الإطار الفكري الإسلامي هذا التحول أهمية خاصة، لأن العقيدة تعمل بصفة مركزية بنيوية تنتظم حوله المعارف والقيم والتصورات وأنماط السلوك والمؤسسات الاجتماعية، لذلك فإن أثرها التاريخي يتحقق من خلال الحقول الوسيطة التي تنقلها إلى الواقع وتعيد تشكيلها وفق شروط الزمان والمكان، وعليه فإن الحدث لا يكون نتيجة للعقيدة وحدها يمثل حصيلة تفاعل مستمر بين مختلف مكونات النسق الحضاري، وهذا ما يقتضي إعادة تعريف السببية بوصفها علاقة تنظيمية تربط بين مستويات متعددة من الوجود والمعرفة والفعل داخل بنية واحدة متماسكة.

فإن الإشكالية المركزية تتمثل في الكشف عن طبيعة هذه العلاقة بين العقيدة والحدث من خلال آليات اشتغالها والقوانين التي تحكم انتقالها من المستوى العقدي إلى المستوى التاريخي ومن المجال الفكري إلى المجال الواقعي، حيث يكون إعادة تعريف السببية خطوة تأسيسية ضرورية لإعادة بناء النموذج التفسيري كله، لأن فهم الحدث يتوقف على فهم نمط العلاقة التي

تربطه بالعقيدة كما أن فهم العلاقة يتوقف على تحديد المفهوم الذي تُفهم من خلاله السببية داخل النسق الفكري والحضاري الإسلامي.

تمثل إعادة بناء مفهوم السببية إحدى القضايا المركزية في أي مشروع يروم الانتقال من التفسير الجزئي للظواهر إلى تفسيرها ضمن إطار نسقي شامل، لأن النموذج السببي التقليدي قام تاريخياً على افتراض وجود علاقة أحادية الاتجاه تنتقل فيها التأثيرات من سبب محدد إلى نتيجة محددة وفق خط مستقيم يبدأ من نقطة وينتهي عند أخرى، وبذلك تصبح عملية التفسير مرهونة باكتشاف العامل الأول الذي أفضى إلى ظهور الحدث، غير أن هذا التصور يواجه حدوداً معرفية ومنهجية واضحة عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الفكرية والحضارية المعقدة، لأن الظواهر داخل هذه الأنظمة تنشأ من تفاعل عدد كبير من المتغيرات التي تتبادل التأثير بصورة مستمرة، مما يجعل البحث عن سبب واحد للحدث اختزالاً لبنية أكثر تعقيداً من أن تُرد إلى عامل منفرد.

فقد تبرز الحاجة إلى إعادة بناء مفهوم السببية على أساس شبكي تكاملي، إذ تصبح فيه العلاقة بين العناصر علاقة ترابط بنيوي متبادل لا علاقة تأثير أحادي الاتجاه، ففي النموذج الخطي التقليدي يمكن تمثيل السببية بالصيغة، الآتية:

$$A \rightarrow E$$

حيث يمثل:

- (A) السبب.
- (E) النتيجة.

أما في النموذج الشبكي التكاملي، فإنَّ الحدث يصدر عن مجموعة متفاعلة من المتغيرات، يُمكن تمثيلها في الآتي:

$$E = F(A_1, A_2, A_3 \dots, A_n)$$

فقد تعني هذه الصيغة، إنَّ الحدث يمثل حصيلة تفاعل مجموعة من العناصر لا أثر عنصر واحد منفرد، أي إن وظيفة التفسير تنتقل من البحث عن السبب المفرد إلى دراسة بنية العلاقات التي أنتجت الحدث.

ففي هذا الإطار يصبح السؤال العلمي هو "ما البنية التي جعلت ظهور الحدث ممكناً"، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التحول الجوهرية من منطق العلية المفردة إلى منطق الانتظام

البنوي، لأن التفسير يكون قائماً على تحليل شبكة العلاقات التي تربط مختلف المتغيرات داخل النسق، ومن الناحية الرياضية يمكن تمثيل هذه الشبكة بالعلاقة الآتية:

$$N = \{A, K, V, S, H\}$$

حيث تمثل الرموز من خلال هذه العلاقة، الآتي:

- (A) العقيدة.
- (K) المعرفة.
- (V) القيم.
- (S) السلوك والبنية الاجتماعية.
- (H) المجال التاريخي.

لذا تكون السببية في هذه الحالة ناتجة عن العلاقات الداخلية بين هذه العناصر لا عن أحدها منفرداً، وهذا ما يُستدل بها من خلال البعد الرياضي الآتي:

$$C = R(N)$$

حيث تمثل:

- (C) البنية السببية.
- (R) شبكة العلاقات الداخلية.
- (N) النسق الكلي.

حيث تفيد هذه الصيغة باعتبار إن السببية نفسها تصبح خاصية ناشئة من انتظام العلاقات داخل النسق وليست جوهرًا مستقلاً قائماً بذاته، ومن النتائج المهمة لهذا التحول أن العلاقة بين السبب والنتيجة تفقد طابعها الخطي الجامد وتتحوّل إلى علاقة دورانية تفاعلية، إذ يمكن للنتائج أن تعود فتؤثر في الشروط التي أنتجتها أصلاً وهو ما يعرف بالبنية الارتدادية أو التغذية الراجعة، وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال الآتي:

$$A \rightarrow E$$

$$E \rightarrow A'$$

حيث تصبح الحالة الجديدة على النحو التالي:

$$A' \neq A$$

فهذا يعني أن النسق يعيد تشكيل ذاته بصورة مستمرة من خلال التفاعل المتبادل بين مكوناته، وإن التاريخ يتحرك شبكات متراكبة من التأثيرات المتبادلة.

تكتسب هذه الرؤية في مجال الفكر الإسلامي أهمية خاصة، لأن العقيدة تعمل داخل منظومة من الوسائط المعرفية والقيمية والاجتماعية، إذ تؤثر في المعرفة والمعرفة تؤثر في القيم والقيم تؤثر في السلوك والسلوك يعيد تشكيل المجال الاجتماعي والتاريخي، أي ثم تعود هذه التحولات لتؤثر في أنماط الفهم والتأويل داخل النسق نفسه، فقد يُمكن تمثيل ذلك بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$A \Leftrightarrow K \Leftrightarrow V \Leftrightarrow S \Leftrightarrow H$$

أي بمعنى إنَّ هنالك شبكة متكاملة من العلاقات المتبادلة التي تتولد منها الظواهر التاريخية الكلية.

وعليه؛ فإن إعادة بناء مفهوم السببية تمثل انتقالاً معرفياً من رؤية ذرية للواقع إلى رؤية نسقية، أي من تفسير يقوم على العوامل المنفردة إلى تفسير يقوم على الانتظامات الكلية ومن البحث عن السبب الواحد إلى دراسة البنية الشبكية التي تنتج الأحداث وتحكم حركتها داخل التاريخ، وهذا التغيير يشكل الأساس النظري الضروري لأي نموذج رياضي تكاملي يسعى إلى تفسير العلاقة بين العقيدة والحدث ضمن إطار حضاري شامل.

إذ تقوم إحدى المسلمات الراسخة في كثير من المقاربات الفكرية والتاريخية على افتراض "وجود علاقة مباشرة بين العقيدة والحدث"، حيث يُنظر إلى العقيدة سبباً أولاً ينتج الحدث بصورة شبه تلقائية، أما يُنظر إلى الحدث انعكاساً مباشراً لمضمون عقدي سابق عليه زمنياً ومنطقياً، وقد أسهم هذا التصور في تكوين نمط واسع من التفسيرات التي تربط التحولات التاريخية والممارسات الاجتماعية والأفعال السياسية بعقائد محددة، من خلال علاقة خطية بسيطة تقوم على الانتقال المباشر من الفكرة إلى الواقع.

هذا التصور يواجه إشكاليات معرفية ومنهجية عميقة، لأن العلاقة بين البناء العقدي والواقع التاريخي أكثر تعقيداً من أن تُختزل في صورة انتقال مباشر من المقدمة إلى النتيجة ، لأن العقيدة تتحرك داخل شبكة واسعة من التفاعلات المعرفية والقيمية والاجتماعية والتاريخية التي تعيد تشكيلها وتحديد آليات تحققها داخل المجال الواقعي، إذ تكون الخطوة الأولى في إعادة بناء النموذج التفسيري هي تفكيك العلاقة التقليدية بين العقيدة والحدث ، من خلال نقد الافتراض القائل بأن بينهما ارتباطاً مباشراً وثابتاً، لأن هذا الافتراض يفترض ضمناً أن العقيدة

تمتلك قدرة مستقلة على إنتاج الوقائع بصرف النظر عن السياقات التي تعمل داخلها وهو افتراض لا ينسجم مع طبيعة الأنظمة الفكرية والحضارية المركبة.

فإن العقيدة في ذاتها تمثل بنية تأسيسية للمعنى والرؤية الكونية غير أن انتقالها إلى المجال التاريخي يمر عبر مستويات متعددة من الوساطة، فقد تبدأ بالتأويل المعرفي ثم بالتمثل القيمي ثم بالتحول إلى أنماط سلوكية ومؤسسات اجتماعية قبل أن تظهر في صورة أحداث ووقائع تاريخية، ولذلك فإن الحدث يكون نتيجة لمسار طويل من التحولات والتراكمات التي تربط بين مستويات النسق المختلفة، وبهذا المعنى فإن العلاقة بين العقيدة والحدث هي علاقة نسقية تراكمية تتشكل من خلال سلسلة متواصلة من عمليات البناء وإعادة البناء داخل النسق الحضاري، خاصة إن الحدث يجسد الحصيلة النهائية لتفاعل عدد كبير من المتغيرات التي تعمل داخل إطار مرجعي واحد.

يقضي هذا التغيير الانتقال من منطق الجوهر الثابت إلى منطق العلاقات، لأن موقع العقيدة داخل البنية الكلية للنسق من العلاقات التي تربطها ببقية العناصر، ومن ثم فإن القوة التفسيرية في شبكة الترابطات التي تنتظم بينها، وفي ضوء هذا التصور تصبح العقيدة نقطة انطلاق داخل عملية تراكمية طويلة لا نقطة وصول نهائية، إذ تنتقل من مستوى التصور إلى مستوى الفهم ومن الفهم إلى مستوى القيمة ومن القيمة إلى مستوى الممارسة ومن الممارسة إلى مستوى البنية الاجتماعية ومن البنية الاجتماعية إلى مستوى الحدث التاريخي، أي عند كل مرحلة من هذه المراحل تتعرض لإعادة تشكيل مستمرة تجعل الناتج التاريخي أكثر تعقيداً من أن يُرد إلى عنصر واحد منفرد.

العلاقة النسقية التراكمية تفترض وجود تأثيرات متبادلة لا حركة أحادية الاتجاه، خاصة إن الأحداث التاريخية نفسها تعود فتؤثر في أنماط الفهم والتأويل وفي أشكال الوعي الجماعي وفي طرائق تمثل العقيدة داخل المجتمع، وبذلك لا يعود الحدث مجرد نتيجة للعقيدة وإنما يصبح جزءاً من عملية إعادة إنتاج النسق بأكمله، لذا فإن التفسير العلمي للعلاقة بين العقيدة والحدث يجب أن يتجه نحو تحليل البنية الوسيطة التي تربط بينهما، من خلال الكشف عن آليات التراكم والتحول والانتقال التي تجعل الحدث ممكناً داخل شروط تاريخية محددة.

وعليه فإن؛ تفكيك العلاقة التقليدية بين العقيدة والحدث يشكل تحولاً معرفياً في طبيعة النظر إلى الظواهر الفكرية والحضارية، إذ ينتقل التفسير من نموذج سببي خطي يقوم على العوامل

المنفردة إلى نموذج نسقي تراكمي يقوم على التفاعلات المركبة ومن البحث عن السبب المباشر إلى البحث عن الانتظام الكلي، وهو الذي تنتج داخله الأحداث بوصفها مخرجات لبنية حضارية متشابكة ومتعددة المستويات، أي يمثل إدراج الحدث ناتجاً لتفاعل داخلي في البنية الرياضية والفكرية خطوة حاسمة في إعادة بناء النموذج التفسيري للعلاقة بين العقيدة والواقع، لأن هذا التصور ينقل الحدث من موقع النتيجة الخارجية المنفصلة إلى موقع المخرج البنيوي الذي يتولد من داخل النسق ذاته، الأحداث تظهر نتيجة الحركة الداخلية للعلاقات التي تربط عناصر النسق بعضها ببعض.

ارتبطت كثير من التفسيرات التقليدية بفهم الحدث على أنه عنصر مستقل يتم تفسيره بعد وقوعه، أي من خلال إرجاعه إلى سبب سابق أو عامل مباشر؛ غير أن هذا الفهم يفترض وجود انفصال بين البنية المنتجة والنتيجة المتحققة، في حين أن الأنظمة الفكرية المركبة تكشف أن الحدث ليس صورة من صور اشتغاله الداخلي وتجلياً من تجليات انتظامه البنيوي، ومن هذا المنطلق يكون الحدث نتيجة منطقية لمسار تفاعلي طويل يحدث داخل البنية الفكرية والمعرفية والقيمية والاجتماعية، لأن النسق يولد الأحداث عن طريق شبكة معقدة من العلاقات المتبادلة التي تتفاعل بصورة مستمرة عبر الزمن حتى تصل إلى مستوى التحقق التاريخي. ففي النموذج الرياضي التكاملي يُدرج مخرجاً نهائياً لمنظومة من العمليات الداخلية، ولذلك يمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية العامة، هي:

$$E = F(N)$$

حيث إن:

(E) الحدث.

(F) دالة التحول البنيوي.

(N) النسق الكلي.

تشير هذه الصيغة إلى أن الحدث يستمد معناه وإمكان ظهوره من البنية التي أنتجته، بمعنى إذا كان النسق الكلي يتكون من العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والمجال التاريخي؛ فإن الحدث يكون حصيلة تفاعل هذه العناصر جميعاً لا نتيجة عنصر واحد منها، وهذا يُمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية الآتية:

$$E = F(A, K, V, S, H)$$

حيث تمثل الرموز في الصيغة الآتية المسار المعرفي، الذي يتمثل في الآتي:

(A) العقيدة.

(K) المعرفة.

(V) القيم.

(S) البنية السلوكية والاجتماعية.

(H) المجال التاريخي.

تفيد هذه الصيغة إن الحدث يمثل الناتج الكلي لعملية تفاعل داخلية بين جميع المتغيرات المؤسسة للنسق، وأن أي محاولة لتفسيره من خلال عنصر واحد فقط تؤدي إلى اختزال البنية الحقيقية التي أوجدته، لذلك يقتضي هذا التصور التخلي عن فكرة الحدث أثراً مباشراً لعدة منفردة والانتقال إلى فهمه كخاصية ناشئة، أي تظهر عندما تبلغ العلاقات الداخلية درجة معينة من التنظيم والتكامل، الحدث ينشأ من مجموع التفاعلات التي تربط بينها، وبذلك يتحول الحدث من كونه نتيجة سببية بسيطة إلى كونه تعبيراً عن حالة النسق في لحظة تاريخية معينة، إذ إن كل حدث يعكس مستوى التوازن أو التوتر أو التحول الذي وصلت إليه العلاقات الداخلية بين مكونات النظام الفكري والحضاري.

كما أن إدراج الحدث داخل البنية الرياضية والفكرية يؤدي إلى إعادة تعريف الزمن نفسه، لأن الزمن يتحول إلى أحد مكونات العملية التفاعلية ذاتها، العلاقات الداخلية تنتج من التراكم التدريجي حتى تبلغ مستوى معيناً من التشكل يسمح بظهور الحدث في المجال التاريخي، فقد الحدث مؤشراً على الحالة البنوية للنسق أكثر من كونه واقعة منفصلة عنه فكل تحول فكري أو اجتماعي أو حضاري، فقد يعبر في جوهره عن تغير في بنية العلاقات الداخلية لا عن ظهور عامل خارجي مستقل، فإن قراءة الحدث تتحول إلى شروط بنيوية أفضت إلى ظهوره وإلى تحليل كيفية تفاعل العقيدة والمعرفة والقيم والبنية الاجتماعية داخل إطار واحد متكامل.

إدراج الحدث ناتجاً لتفاعل داخلي في البنية الرياضية والفكرية، مثل انتقالاً من تفسير الوقائع باعتبارها نتائج لعوامل منفردة إلى تفسيرها مخرجات لنسق متكامل، إذ يجعل من الحدث لحظة كشف عن البنية العميقة للنظام الفكري، لأن كل حدث في هذا التصور يحمل داخله أثراً لبنية النسق بأكمله ويعبر عن الكيفية التي تنتظم بها عناصره وتتحوّل من مستوى الإمكان النظري إلى مستوى التحقق الواقعي.

تتمثل أهمية الإشكالية المطروحة من طبيعة التحول المنهجي الذي يسعى هذا البحث إلى تأسيسه، إذ يتعلق بالانتقال من مستوى الوصف إلى مستوى النمذجة ومن مستوى السرد إلى مستوى البناء البنيوي القابل للتمثيل الرياضي، لأن الإشكالية في صورتها العميقة تتمثل في البحث عن إمكانية تمثيل هذه العلاقة داخل بنية تجريدية تكشف قوانين انتظامها وآليات اشتغالها الداخلية، فقد اعتمدت غالبية الدراسات الفكرية والتاريخية على التفسير الوصفي الذي ينطلق من الوقائع والأحداث، ومن ثم تسعى إلى تقديم سرد تفسيري للعوامل المرتبطة بها، إذ يتميز هذا النمط بقدرته على عرض التفاصيل التاريخية وتحليل المضامين الفكرية، غير أنه يظل مرتبطاً بالجزئي والمتعين لأنه يتعامل مع الوقائع موضوعات منفصلة تحتاج إلى تفسير مستقل لكل حالة من حالاتها، ولذلك تبقى القدرة التعميمية لهذا النموذج محدودة بحدود المادة الوصفية التي ينطلق منها.

يظهر التمثيل الرياضي البنيوي محاولة للانتقال من دراسة الوقائع المفردة إلى دراسة القوانين المنظمة للوقائع، أي من تحليل النتائج الظاهرة إلى تحليل البنية العميقة التي تنتجها، لأن الغاية تصبح تفسير حدث معين أو ظاهرة محددة وإنما للكشف عن النموذج الكامن، الذي يجعل ظهور هذه الأحداث والظواهر ممكناً داخل النسق، إذ تتحدد الإشكالية المركزية في السؤال الآتي:

"هل يمكن إعادة بناء العلاقة بين العقيدة والحدث من صيغة وصفية تعتمد السرد والتفسير الجزئي إلى صيغة رياضية بنيوية تعتمد النمذجة واكتشاف العلاقات المنظمة داخل النسق" إن هذا السؤال يمثل انتقالاً في طبيعة المعرفة نفسها، لأن التفسير الوصفي يهتم بما وقع بينما يهتم التمثيل البنيوي بالشروط التي تجعل الوقوع ممكناً، فيما يرتبط التفسير الوصفي على التركيز على الظواهر، أما التمثيل البنيوي فيركز على العلاقات والتفسير الوصفي ينظر إلى الحدث بوصفه موضوعاً للتحليل ليكن التمثيل البنيوي فينظر إليه ناتجاً لبنية أعمق، فقد يكون الهدف من النمذجة الرياضية تجاوز حدود الوصف التاريخي نحو بناء إطار تجريدي يستطيع استيعاب عدد كبير من الحالات المختلفة داخل بنية واحدة، بدلاً من تفسير كل حدث بصورة منفصلة يتم البحث عن القواعد العامة التي تنتج الأحداث داخل النسق الفكري والحضاري.

مثل هذا التحول انتقالاً من أنطولوجيا الأشياء إلى أنطولوجيا العلاقات، لأن العنصر يُدرس من خلال موقعه داخل الشبكة التي تمنحه وظيفته ومعناه، لأن العقيدة تُفهم باعتبارها واقعة

مستقلة، إذ يُنظر إلى كليهما بوصفهما عنصرين داخل منظومة من التفاعلات المتبادلة، كما أن التمثيل الرياضي البنيوي يقتضي إعادة تعريف مفهوم التفسير ذاته، لأن التفسير أصبح يأتي بدلالة الكشف عن البنية التي تجعل النتيجة قابلة للظهور داخل شروط معينة، ومن ثم يتحول من دراسة العلاقات الخطية البسيطة إلى الانتظامات المركبة التي تربط بين عدد كبير من المتغيرات في آن واحد.

ففي النهاية؛ تصبح المعادلة الرياضية أداة معرفية وليست مجرد أداة رمزية رياضية، لأنها تعمل على اختزال التعقيد الظاهري للواقع في صورة بنيوية، تسعى إلى كشف العلاقات الجوهرية التي تحكمه، خاصة إن الرموز الرياضية تستهدف إعادة تنظيم المعنى الفكري داخل نموذج يسمح برؤية ما لا يكشفه الوصف المباشر، ومن ثم فإن صياغة الإشكالية ضمن إطار التحول من التفسير الوصفي إلى التمثيل الرياضي البنيوي، أي تعني الانتقال من تحليل الوقائع إلى تحليل شروط إمكان الوقائع من دراسة المظاهر إلى دراسة البنى ومن تفسير الأحداث المنفردة إلى بناء نموذج كلي قادر على استيعابها داخل نظام واحد متماسك، وهذا التغيير يمثل الأساس النظري، الأمر الذي يجعل من العلاقة بين العقيدة والحدث موضوعاً قابلاً للنمذجة الرياضية وقابلاً للتحليل البنيوي في الوقت نفسه، حيث تصبح المعرفة الناتجة أكثر قدرة على التفسير والتعميم والكشف عن الانتظامات العميقة الكامنة وراء الحركة الفكرية والتاريخية.

ثالثاً: المنهجية العامة وتقسيمات الكتاب

يمثل اعتماد منهج النمذجة الرياضية التفسيرية تحولاً منهجياً في طبيعة المقاربة المعرفية للظواهر الفكرية والدينية، لأن هذا المنهج ينطلق من افتراض "إن كل ظاهرة تنتمي إلى نسق من العلاقات الداخلية التي تحكم تشكلها واستمرارها وتحولها عبر الزمن"، ومن ثم فإن المهمة الأساسية للبحث تتمثل في اكتشاف البنية المنظمة التي تمنح تلك الوقائع وحدتها الداخلية وقابليتها للتفسير.

إذ يستند هذا المنهج إلى مبدأ أساسه أن الواقع الفكري والديني، فهو نظام مركب تحكمه علاقات قابلة للاكتشاف والتحليل وإعادة الصياغة في نماذج تجريدية، ولذلك فإن الانتقال إلى النمذجة الرياضية، إذ يعني البحث عن صورة بنيوية تكشف انتظام العلاقات الكامنة خلف تعدد الظواهر واختلاف تجلياتها التاريخية، وفي هذا السياق تصبح النمذجة الرياضية أداة معرفية تتجاوز الوظيفة الوصفية التقليدية، إذ تعمل على إعادة بنائه نظرياً داخل إطار تجريدي يسمح

بالكشف عن العلاقات العميقة التي يصعب إدراكها عبر الملاحظة المباشرة وحدها، لأن النموذج الرياضي يسعى إلى تمثيل البنية المنتجة لها والعلاقات التي تربط عناصرها بعضها ببعض.

تحدد القيمة المنهجية للنمذجة الرياضية في قدرتها على الانتقال من مستوى الظاهرة إلى مستوى النسق ومن مستوى الحدث إلى مستوى القانون ومن مستوى التعدد الظاهري إلى مستوى الوحدة البنيوية، الظواهر الدينية تبدو في الواقع متباينة ومتعددة ومتغيرة غير أن هذه التعددية لا تنفي وجود انتظامات داخلية تحكم حركتها وتمنحها قدرًا من الاتساق البنائي، فقد يمكن للنموذج الرياضي أن يكشف هذه الانتظامات من خلال إعادة صياغتها في صورة علاقات مترابطة داخل بنية واحدة.

اعتماد النمذجة الرياضية التفسيرية يقتضي إعادة النظر في مفهوم التفسير ذاته، لأن التفسير في المقاربات التقليدية غالباً ما يقوم على ربط الظاهرة بمجموعة من الأسباب المباشرة أو الظروف المصاحبة لها، أما في المقاربة البنيوية فإن التفسير يتحول إلى عملية كشف عن النظام الذي يجعل الظاهرة ممكنة أصلاً وعن العلاقات التي تحدد موقعها ووظيفتها داخل النسق العام، وبذلك يصبح التفسير بحثاً في شروط الإمكان البنيوي أكثر من كونه بحثاً في الأسباب الجزئية المباشرة.

يكتسب هذا المنهج أهمية خاصة في دراسة الظواهر الفكرية والدينية، لأن هذه الظواهر تتميز بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، إذ تتفاعل فيها العقائد والتصورات المعرفية والقيم الأخلاقية والبنى الاجتماعية والسياقات التاريخية ضمن شبكة واسعة من العلاقات المتبادلة، ومن ثم فإن اختزالها في عامل واحد أو تفسيرها من خلال متغير منفرد، إذ يؤدي إلى فقدان كثير من أبعادها التفسيرية في حين تسمح النمذجة الرياضية بالنظر إليها بوصفها نظاماً متعدد المستويات ومتعدد المتغيرات، حيثُ هذا التحول عن انتقال من التفكير الجوهري إلى التفكير العلاقي، لأن العناصر من خلال مواقعها داخل شبكة العلاقات التي تنتظمها، خاصة إن العقيدة تدرس بنية منفصلة والسلوك، لأنها تُفهم جميعها بوصفها أجزاء مترابطة داخل نسق واحد تنتج دلالتها من طبيعة العلاقات التي تربطها ببعضها البعض.

يترتب على ذلك أن النموذج الرياضي التفسيري يعمل على إعادة تنظيمه داخل إطار أكثر اتساقاً وتجريداً، لأن الرياضيات في هذا السياق تؤدي وظيفة البناء المنطقي الذي يسمح بتمثيل

العلاقات المركبة بصورة دقيقة وقابلة للتحليل والمقارنة والاستنباط، فإن اعتماد منهج النمذجة الرياضية التفسيرية بوصفه إطاراً لتحليل الظواهر الفكرية والدينية، فقد مثل محاولة لتأسيس مستوى جديد من الدراسة يتجاوز حدود الوصف التاريخي والتفسير الجزئي نحو بناء نماذج كلية قادرة على استيعاب التعقيد البنوي للظواهر الدينية والفكرية والكشف عن القوانين الناظمة لحركتها وتطورها داخل الزمن الحضاري، وبذلك يصبح النموذج الرياضي أداة لفهم البنية العميقة للنسق الفكري والديني لا مجرد وسيلة لصياغة نتائجه في صورة رمزية أو شكلية.

يقوم البناء المنهجي لهذا الكتاب على افتراض أن النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث يمثل البنية المرجعية العليا التي تحتوي جميع المتغيرات والعلاقات المفسرة للظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية، غير أن هذا النموذج بحكم طبيعته الكلية والتجريدية، لا يمكن دراسته دفعة واحدة من دون الوقوع في درجة مرتفعة من التعقيد النظري، ولذلك تقتضي الضرورة المنهجية تفكيك النموذج إلى مستويات تحليلية متدرجة يتم داخلها توزيع المتغيرات والعلاقات وفق منطق اشتقاقي يحافظ على وحدة النسق، فقد يضمن في الوقت نفسه إمكان تحليل مكوناته بصورة دقيقة.

يُفهم هذا التفكيك انتقالاً من المستوى الكلي إلى المستويات المشتقة، حيث يصبح كل قسم من أقسام الكتاب مجالاً لدراسة مجموعة محددة من المتغيرات والعلاقات التي تشكل في مجموعها أجزاء النسق التكاملي العام، ومن ثم فإن الأقسام الأربعة تمثل مراحل متعاقبة للكشف عن البنية الداخلية للنموذج المرجعي الواحد.

يختص **القسم الأول** بدراسة المتغيرات التأسيسية التي تمنح النموذج بنيته الفلسفية والرياضية العامة، ففي هذا المستوى يتم تحليل مفهوم التكامل ذاته المبدأ الناظم للعلاقات داخل النسق، كما تتم دراسة العلاقة بين الكل والجزء وبين الوحدة والكثرة وبين الاستمرارية والتراكم، ومن ثم فإن هذا القسم يتولى بناء المجال النظري الذي تتحدد داخله طبيعة المتغيرات الأساسية للنموذج وقوانين ترابطها العامة، إذ يعمل مستوى تأسيسياً يحدد اللغة المفهومية والرياضية التي ستستخدم في بقية الأقسام.

أما **القسم الثاني** فقد ينتقل إلى دراسة المتغيرات الإنسانية والنسقية التي تنشأ داخل المجال المعرفي والاجتماعي، حيث يجري تحليل عمليات تشكل المعرفة وتراكم المفاهيم وتكوين القيم وتحولها إلى أنماط سلوك فردية وجماعية، وفي هذا المستوى يتم تفكيك النسق إلى وحدات

معرفية وقيمية وسلوكية مع دراسة العلاقات التفاعلية التي تربط بينها حلقات وسيطة بين العقيدة والواقع، فقد يصبح الاهتمام موجهاً نحو فهم الكيفية التي تتحول بها البنية الفكرية إلى بنية اجتماعية من خلال عمليات التكامل الداخلي.

ثم يأتي **القسم الثالث** ليتناول المتغير الزمني والحضاري للمجال الذي تظهر فيه نتائج التفاعلات السابقة عبر حركة التاريخ، ففي هذا المستوى في قدرتهما على إنتاج الاستمرارية والتحول داخل الأنساق الفكرية والحضارية ولذلك يتم تحليل آليات التراكم التاريخي والتحويلات النوعية وجدلية الثبات والتغير وعلاقة العقيدة بالحركة التاريخية، فقد يكون الزمن نفسه متغيراً بنيوياً داخل النموذج لا مجرد إطار خارجي تتحرك فيه الأحداث.

أما **القسم الرابع** فيمثل مرحلة إعادة تركيب جميع المتغيرات والعلاقات التي جرى تحليلها سابقاً داخل نظرية رياضية فلسفية شاملة، ففي هذا القسم يتم الانتقال من دراسة العناصر المنفردة إلى إعادة بناء النظام الكلي من جديد، وذلك من خلال تطوير مفهوم السببية التكاملية وبناء المعادلات الرياضية للعلاقات النسقية واختبار قدرة النموذج على تفسير الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية، ومن ثم فإن هذا القسم لا يضيف متغيرات جديدة بقدر ما يعيد تنظيم المتغيرات السابقة داخل بنية نظرية موحدة.

يُمكن النظر إلى الأقسام الأربعة بوصفها مستويات متعاقبة من التحليل تبدأ بالمبادئ المؤسسة للنموذج ثم تنتقل إلى دراسة البنية الإنسانية والمعرفية ثم إلى دراسة الحركة التاريخية والحضارية ثم تنتهي بإعادة دمج النتائج كلها داخل نظرية تفسيرية عامة، لأن القسم الأول يحدد القواعد الكلية للتكامل، أما القسم الثاني يدرس تجلياتها في الإنسان والمجتمع والقسم الثالث يتابع آثارها في التاريخ والحضارة والقسم الرابع يعيد بناء الصورة الكلية للنظام في صورته النظرية النهائية.

وعليه؛ فإن آلية تفكيك النموذج الكلي داخل هذا الكتاب تقوم على الانتقال المنظم من المتغيرات التأسيسية إلى المتغيرات الإنسانية ثم إلى المتغيرات التاريخية، وأخيراً إلى مستوى التركيب النظري الشامل، حيث يبقى النموذج المرجعي الأعلى حاضراً في جميع مراحل التحليل وتظل العلاقات الجزئية مجرد صور مشتقة من البنية التكاملية الكلية التي تشكل الأساس المعرفي والمنهجي للكتاب بأسره، إذ يشكل الانتقال المنهجي من الصيغة الكلية إلى مستويات التفسير الجزئي أحد المرتكزات الأساسية في البناء النظري لهذا الكتاب، لأن النموذج

الرياضي التكاملي له أن يتحول إلى أداة تفسيرية قادرة على تحليل الظواهر الفكرية والاجتماعية والتاريخية، من خلال ردها إلى البنية المرجعية التي تنتظم داخلها، لأن القيمة العلمية لأي نموذج كلي بقدرته على الاشتقاق المنظم للمستويات الجزئية التي تتجلى فيها علاقاته وقوانينه. تمثل الصيغة الكلية للنموذج بدايته المنهجية، لأنها تؤدي وظيفة الإطار البنيوي الأعلى الذي يحتوي جميع المتغيرات والعلاقات الأساسية، بينما تمثل المستويات الجزئية المجالات التي يظهر فيها فعل هذه العلاقات في صور معرفية واجتماعية وتاريخية متعينة، ولذلك فإن الانتقال من الكلي إلى الجزئي يعني الكشف التدريجي عن آليات اشتغاله في مستويات مختلفة من الواقع، فقد يستند هذا الانتقال إلى مبدأ أن الكل يسبق الجزء من حيث الرتبة التفسيرية من خلال موقعها داخل البنية التي تمنحها معناها ووظيفتها، ومن ثم فإن المعرفة العلمية تبدأ من تحديد النسق الذي تنتظم داخله، فهذه الوقائع ثم إعادة تفسيرها بوصفها تعبيرات جزئية عن انتظام أعمق. وفي ضوء هذا التصور يصبح النموذج الكلي بمثابة مجال رياضي بنيوي يحتوي مجموعة من المتغيرات المترابطة، إذ يمكن التعبير عنها بصورة عامة من خلال العلاقة الرياضية الآتية:

$$N = \{A, K, V, S, H, T\}$$

حيث تتمثل، في الآتي:

- (A) البنية العقيدية.
- (K) البنية المعرفية.
- (V) البنية القيمية.
- (S) البنية الاجتماعية والسلوكية.
- (H) المجال التاريخي والحضاري.
- (T) الامتداد الزمني للتفاعلات.

مثل هذا النسق المجال الكلي الذي تشتق منه مستويات التفسير المختلفة، غير أن هذه المتغيرات لا تُدرس دفعة واحدة، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان القدرة التحليلية، لذلك يتم الانتقال إلى المستوى المعرفي المستوى الأول من مستويات الاشتقاق، حيث تُعزل العلاقات المرتبطة بإنتاج المعنى وتشكيل المفاهيم وبناء أنظمة الإدراك والتفسير، فقد تصبح وظيفة التحليل هي دراسة الكيفية التي تتحول بها العقيدة إلى منظومات معرفية تنتج الرؤية الفكرية للعالم.

يأتي المستوى الاجتماعي بعد ذلك امتداداً بنيوياً للمستوى المعرفي، لأن المعرفة تتحول إلى قيم ومعايير وسلوكيات وعلاقات ومؤسسات، وفي هذا المستوى تنتقل الدراسة من تحليل إنتاج المعنى إلى تحليل إنتاج الانتظام الاجتماعي، تظهر العلاقات التي تربط الفكر بالفعل والقيمة بالسلوك والفرد بالجماعة داخل بنية واحدة متكاملة.

أما المستوى التاريخي يمثل المستوى الأعلى من مستويات التحقق الواقعي، لأن التفاعلات المعرفية والاجتماعية تمتد عبر الزمن لتنتج أحداثاً وتحولات ومسارات حضارية، إذ يكون التاريخ تعبيراً عن المحصلة النهائية للتراكمات التي نشأت في المستويات السابقة، حيث يغدو الحدث التاريخي مؤشراً على حالة النسق لا ظاهرة منفصلة عنه، ومن الناحية الرياضية يمكن تمثيل هذا الانتقال الاشتقاقي بالعلاقة الرياضية، تتمثل في:

$$N \Rightarrow K \Rightarrow S \Rightarrow H$$

غير أن هذه الصيغة تعبر عن انتقال بنيوي تتكشف فيه مستويات النسق الواحد تدريجياً، فكل مستوى يحتوي آثار المستوى السابق ويهيئ شروط ظهور المستوى اللاحق، مما يجعل العلاقة بينها علاقة احتواء وتوليد لا علاقة انفصال وتعاقب آلي، إذ يترتب على ذلك أن التفسير المعرفي والتفسير الاجتماعي والتفسير التاريخي يمثل مستويات مختلفة لتحليل النموذج نفسه، لأن المعرفة تفسر كيفية تشكل المعنى والاجتماع يفسر كيفية تحول المعنى إلى نظام من العلاقات والتاريخ، إذ يفسر كيفية تحول هذه العلاقات إلى حركة حضارية ممتدة عبر الزمن.

الانتقال المنهجي من الصيغة الكلية إلى مستويات التفسير الجزئي، يمثل حركة اشتقاقية منظمة تنتقل من النسق إلى تجلياته ومن البنية إلى وظائفها ومن القانون العام إلى صورته المتعينة، دون أن تفقد وحدة النموذج المرجعي، وذلك تكون المستويات المعرفية والاجتماعية والتاريخية حلقات تفسيرية متكاملة داخل بناء رياضي فلسفي واحد يهدف إلى الكشف عن الآليات العميقة التي تنتظم العلاقة بين العقيدة والحدث داخل الفكر الإسلامي، إذ تستند البنية العامة لهذا الكتاب إلى مبدأ منهجي يقوم على الانتقال المنظم من النموذج الرياضي التكاملي باعتباره بنية تفسيرية كلية إلى مجموعة من التطبيقات التفصيلية، فقد تكشف آليات اشتغاله داخل المستويات المعرفية والاجتماعية والتاريخية والحضارية، لذلك فإن ترتيب الأقسام يعتمد

على منطوق الاشتقاق البنوي، وهو الذي يجعل كل مستوى من مستويات البحث امتداداً منطقياً ورياضياً للمستوى السابق عليه.

من هذا المنطلق يُنظر إلى النموذج الرياضي التكاملي بأنه الأصل النظري الذي تنتظم حوله جميع المباحث اللاحقة، لأن الغاية الأساسية من البحث بناء نسق تفسيري موحد تتبثق منه مختلف مستويات التحليل بصورة مترابطة ومنسجمة، لذلك فإن البناء العام للكتاب يشبه في منطوقه الداخلي عملية اشتقاق رياضي تبدأ من معادلة كلية ثم تتفرع عنها حالات وصور وتطبيقات جزئية دون أن تفقد اتصالها بالبنية الأصلية.

يبدأ هذا المسار من **القسم الأول**، الذي يمثل المستوى التأسيسي للنموذج، حيث يتم بناء الإطار الفلسفي والرياضي لمفهوم التكامل كمبدأ منظم للنسق كله، ففي هذا القسم يجري الانتقال من المعنى الرياضي للتكامل إلى معناه الفلسفي والمعرفي مع تحديد موقعه قانوناً، إذ يفسر الانتقال من التعدد إلى الوحدة ومن الجزئي إلى الكلي ومن العناصر المنفصلة إلى البنية المنتظمة، كما يتم فيه تأسيس المجال الرياضي للنموذج وتحديد متغيراته وقواعد ترابطها بما يجعل القسم الأول بمثابة البنية النظرية التي يستند إليها البناء اللاحق كله.

من هذه القاعدة التأسيسية ينتقل الكتاب إلى **القسم الثاني**، حيث يبدأ النموذج الكلي في الكشف عن آليات اشتغاله داخل البنية الإنسانية والمعرفية والاجتماعية، ففي هذا المستوى يجري تحليل التراكم المعرفي وتكوين البنى الفكرية والعلاقة بين الفكر والقيمة والسلوك وآليات تشكل الانتظام الاجتماعي نتائج مباشرة لعمل المبدأ التكاملي داخل المجال الإنساني، فقد ينتقل التحليل من دراسة المفهوم المجرد للتكامل إلى دراسة صورته الواقعية داخل الوعي الفردي والجماعي.

ثم يتوسع المسار الاشتقاقي في **القسم الثالث**، يتناول المجال التاريخي والحضاري، وهو المستوى الذي تظهر فيه النتائج الممتدة للتفاعلات السابقة عبر الزمن، ففي هذا القسم تتم دراسة التغيرات الفكرية والتحويلات الحضارية وجدلية الاستقرار والتحول وإعادة تفسير الحركة التاريخية من خلال منطوق التكامل، حيث يغدو التاريخ نفسه مظهراً لتراكمات طويلة الأمد تعمل داخل النسق بصورة مستمرة وتتجسد في صور حضارية متنوعة.

أما **القسم الرابع**، فيمثل مرحلة إعادة التركيب النظري للنموذج بأكمله، حيث تعود جميع النتائج التي جرى تحليلها في الأقسام السابقة إلى إطارها المرجعي العام، من خلال تحويلها إلى نظرية رياضية فلسفية متكاملة للعلاقة بين العقيدة والحدث، وفي هذا المستوى يجري بناء مفهوم السببية

التكاملية وصياغة المعادلات الرياضية للأنساق الفكرية واختبار القدرة التفسيرية للنموذج في تحليل الظواهر الدينية والاجتماعية والتاريخية وصولاً إلى تأسيس نظرية شاملة تجعل التكامل المبدأ الحاكم لفهم الفاعلية المركبة داخل الفكر الإسلامي.

أما من الناحية البنيوية يمكن تمثيل حركة الكتاب كلها كسلسلة اشتقاقية رياضية متدرجة، تتمثل في الآتي:

$$N \rightarrow P \rightarrow H \rightarrow T$$

حيث تمثل (N) النموذج التكاملي الكلي، أما (P) تمثل البنية الفكرية والإنسانية المشتقة منها، لتكُن (H) الحركة التاريخية والحضارية الناتجة عن تفاعلاته، مما يجعل (T) النظرية الرياضية الفلسفية الشاملة التي تعيد تركيب جميع المستويات داخل إطار واحد.

إلا أن هذه الحركة تُفهم بأنها حركة اشتقاقية تراكمية تتكشف فيها مستويات النسق الواحد بصورة تدريجية، حيث يمثل كل قسم درجة أعلى من درجات إظهار الإمكانيات التفسيرية الكامنة في النموذج الأصلي، وعليه فإن البنية العامة للكتاب فهي مسار معرفي متكامل يبدأ من تأسيس النموذج الرياضي التكاملي، ومن ثم ينتقل إلى تحليل تجلياته في الفكر والإنسان والمجتمع والتاريخ ثم ينتهي بإعادة بناء نظرية تفسيرية شاملة، لذلك يكون الكتاب بأكمله حركة اشتقاق منهجية متصلة تنتقل من البنية الكلية إلى تطبيقاتها التفصيلية ومن النموذج المرجعي إلى صورته المتعينة مع المحافظة على وحدة النسق التفسيري في جميع مراحل البحث.

❖ مراجع التمهيد

أولاً: المصادر العربية ومترجمة

1. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، القسم الرابع، ط٢(بيروت: مؤسسة النعمان للطباعة والنشر، ١٩٩٣).
2. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤).
3. ر. شرشل و جي. بروان وآخرون، المتغيرات المعقدة وتطبيقاتها، ترجمة: يحيى عيد سعد وسمير بشير (بغداد: جامعة الموصل، ٢٠٠٦).
4. شيلدون م. روس، المدخل إلى النماذج الاحتمالية، ترجمة: فاضل محسن الربيعي، ط٣(بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦).
5. عماد علي حمد، تأسيس النسق الرياضي للبرهان في الفكر الإسلامي: نمذجة البنية الرياضية للانتقال من الانتظام الكوني إلى الإيمان المطلق(بغداد: دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٦).
6. فرانك آيرز، ملخصات شوم: نظريات ومسائل في حساب التفاضل والتكامل، ترجمة: محمود ابو زيد، ط٢(القاهرة: الدار الدولية للنشر، 1994).

❖ المصادر الانجليزية

1. Andrei Nikolaevich Kolmogorov, **Foundations of the Theory of Probability**, 2nd ed. (New York: Chelsea Publishing Company, 1950).
2. Patrick Billingsley, **Probability and Measure**, 3rd ed. (New York: John Wiley & Sons, 1995).
3. Rabi Bhattacharya and Edward C. Waymire, **A Basic Course in Probability Theory**, 2nd ed. (New York: Springer, 2016).
4. Rick Durrett, **Probability: Theory and Examples**, 4th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).
5. George Lakoff and Rafael E. Núñez, **Where Mathematics Comes From: How the Embodied Mind Brings Mathematics into Being** (New York: Basic Books, 2000).
6. Stewart Shapiro, **Philosophy of Mathematics: Structure and Ontology** (New York: Oxford University Press, 1997).

7. Julien Bernard, **Proofs and the Dynamics of Mathematical Reasoning** (Bern: Springer, 2018).
8. William Byers, **How Mathematicians Think: Using Ambiguity Contradiction and Paradox to Create Mathematics** (New York: Princeton University Press, 2007).

القسم الأول

الفلسفة التفسيرية للتكامل الرياضي في الفكر الإسلامي

مثل مفهوم التكامل أحد المفاهيم المركزية التي تسمح بإعادة بناء العلاقة بين العناصر الجزئية والبنى الكلية داخل الأنظمة الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية، إذ إن كثيراً من النماذج التفسيرية التقليدية قامت على دراسة العناصر منفصلة عن سياقاتها أو على تفسير الظواهر، من خلال أسباب مفردة وعلاقات خطية بسيطة، الأمر الذي أدى إلى تفكيك الواقع إلى وحدات مستقلة يصعب من خلالها إدراك منطق الانتظام الذي يحكم تشكل الظواهر وتطورها، أما مفهوم التكامل ينطلق من افتراض مغاير يقوم على "إن أي ظاهرة تُفهم من خلال شبكة العلاقات التي تجعل هذه العناصر جزءاً من بنية كلية ذات انتظام داخلي".

يكون التكامل مبدأً فلسفي عام يفسر كيفية انتقال الأجزاء من حالة التفرق إلى حالة الوحدة وكيفية تشكل الأنظمة المركبة من خلال تراكم العناصر والعلاقات عبر الزمن، فقد تكتسب فكرة التكامل قيمة تفسيرية تتجاوز المجال الرياضي، تصبح أداة لفهم المعرفة والمجتمع والتاريخ والحضارة، إذ يستند هذا التحول إلى رؤية ترى أن الواقع يتكون من مستويات مترابطة تتداخل فيها البنى المعرفية والقيمية والسلوكية والتاريخية داخل نظام واحد، ومن ثم فإن فهم أي مستوى من هذه المستويات يقتضي إدراك موقعه داخل البنية الأشمل التي تمنحه معناه ووظيفته، وهكذا يصبح التكامل مبدأً تفسيرياً عاماً يكشف عن الآليات التي تنتج من خلالها الكثرة وحدة ومن خلالها تتحول العناصر الجزئية إلى أنساق كلية ذات انتظام مستمر.

إذ يتكون التكامل في أصله الرياضي على عملية تجميع متصل لمقادير جزئية صغيرة، حيث تنتج عنها قيمة كلية لا يمكن إدراكها، من خلال دراسة الأجزاء منفردة، خاصة إن القيمة النهائية للتكامل تساوي تراكم مستمر لعلاقات موزعة داخل مجال معين.

إذ تتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:

نموذج

(1)

$$\int_a^b f(x) dx$$

تشير هذه الصيغة إلى أن القيمة الكلية تُستخرج من مجموع التغيرات الممتدة عبر المجال كله، لذا تنشأ الدلالة الفلسفية للتكامل، لأن الواقع الفكري والإنساني يخضع بدوره لمنطق مشابه، حيث لا تنشأ الظواهر الكبرى من عناصر منفردة وإنما من تفاعل وتراكم مستمرين لعناصر متعددة داخل بنية واحدة، وعندما ينتقل مفهوم التكامل من الرياضيات إلى الفلسفة، فإنه يتحول من أداة حسابية إلى مبدأ أنطولوجي ومعرفي يفسر كيفية تشكل الوحدة من التعدد وكيفية ظهور النظام من التفاعل وكيفية انتقال الإمكانيات الجزئية إلى واقع كلي منظم، وبهذا المعنى يصبح التكامل قانوناً عاماً لفهم الأنساق المركبة لا مجرد تقنية رياضية خاصة.

يقوم الفكر الإسلامي في بنيته العميقة على تصور تكاملي للمعرفة، إذ تُفهم العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك بأنها مستويات مترابطة داخل نسق واحد، فإن العقيدة تؤسس الرؤية الكلية والمعرفة تنتج أنماط الفهم والقيم تحدد معايير التقويم والسلوك يجسد هذه المعايير في الواقع، تقون المعرفة الإسلامية على مبدأ الوحدة البنوية الذي يجعل مختلف المجالات متداخلة داخل نظام متكامل، وهذا ما يمنح النسق الإسلامي قدرته على إنتاج الانتظام الفكري، لأن العناصر المختلفة لا تعمل بصورة مستقلة بل تتفاعل داخل شبكة من العلاقات المتبادلة.

ففي هذا الإطار تصبح العقيدة مركزاً بنيوياً لا عنصراً معزولاً، تصبح المعرفة امتداداً للعقيدة والقيم امتداداً للمعرفة والسلوك امتداداً للقيم، حيث تتكون سلسلة تكاملية متصلة تنتج في مجموعها النسق الحضاري العام، إذ لا يمكن تصور التكامل خارج الزمن، لأن أي عملية تراكم أو تشكل أو تحول تفترض وجود مجال زمني تنتظم داخله العلاقات والمتغيرات، لأن العناصر الجزئية لا تتحول إلى بنية كلية في لحظة واحدة وإنما عبر عملية امتداد وتراكم مستمر.

لهذا فإن الزمن يمثل أحد الشروط البنوية لظهور التكامل ذاته، لأن الأفكار تتراكم عبر الزمن والقيم تترسخ عبر الزمن والأنظمة الاجتماعية تتشكل عبر الزمن والحضارات تنمو وتتحوّل عبر الزمن، فقد يمثل الزمن وعاءً للتفاعل المستمر بين عناصر النسق، إذ تتحول

التغيرات الجزئية المتعاقبة إلى بنى مستقرة نسبياً ثم تعود هذه البنى لتدخل في مسارات جديدة من التحول والتراكم، لذلك فإن التاريخ يمثل عملية تكاملية ممتدة تنتظم داخلها التحولات الفكرية والاجتماعية والحضارية، وبهذا المعنى يكون الزمن المجال الذي تنتقل فيه الإمكانيات النظرية إلى صورها الواقعية وتنتقل فيه العلاقات الجزئية إلى نتائج كلية قابلة للملاحظة والتحليل. بعد تحديد المعنى الفلسفي للتكامل وتحديد موقعه داخل المعرفة والزمن، فقد يكون من الضروري تأسيس المجال الرياضي، وهو الذي يسمح بتمثيل هذه العلاقات في صورة نموذج تفسيري منظم فالنموذج التكاملي يقوم على دراسة مجموعة من المتغيرات المترابطة داخل نسق واحد.

إذ يُمكن تمثيل البنية العامة لهذا النسق بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$N=\{A,K,V,S,H,T\}$$

حيث تمثل، الآتي:

(A): العقيدة.

(K): المعرفة.

(V): القيم.

(S): السلوك والبنية الاجتماعية.

(H): المجال التاريخي والحضاري.

(T): الامتداد الزمني للتفاعلات.

تكتسب هذه المتغيرات معناها من العلاقات التي تربطها بعضها ببعض داخل النسق الكلي، ولذلك يصبح موضوع التحليل هو شبكة التفاعلات لا العناصر المنفردة، فقد يتأسس المجال الرياضي للنموذج التكاملي ليُكن المجال الكلي للعلاقات المتبادلة والتأثيرات التراكمية، حيث تصبح الظواهر الفكرية والاجتماعية والتاريخية مخرجات لعملية تكامل مستمرة بين المتغيرات المختلفة لا نتائج لعوامل منفردة أو أسباب خطية مباشرة.

وعليه؛ فإن التأسيس الفلسفي والرياضي لمفهوم التكامل يؤدي إلى بناء إطار تفسيري جديد يجعل الوحدة نتاجاً للكثرة ويجعل الانتظام نتاجاً للتفاعل، مما يجعل التاريخ نتاجاً للتراكم ويجعل

الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية تعبيرات مختلفة عن حركة نسق تكاملي واحد تحكمه قوانين الترابط والاستمرار والتحول.

ففي ضوء ما تقدم، يتبين أن مفهوم التكامل يشكل مبدأً تفسيريًا كلياً يربط بين مستويات الوجود والمعرفة والزمن داخل نسق واحد مترابط، لأن الوحدة لا تُفهم هنا باعتبارها نفيًا للكثرة، كما أن الكثرة والوحدة تغدو كل منهما شرطاً لظهور الآخر داخل بنية تفاعلية مستمرة، ومن ثم فإن العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والتاريخ تُدرس باعتبارها متغيرات متكاملة تنتظم داخل نظام شامل تحكمه علاقات التراكم والترابط والتحول، وعلى هذا الأساس يشكل التأسيس الفلسفي والرياضي لمفهوم التكامل نقطة الانطلاق النظرية التي يبنى عليها النموذج التفسيري للكتاب كله، إذ يوفر الإطار المنهجي القادر على الانتقال من دراسة العناصر الجزئية إلى فهم البنى الكلية، ومن تحليل الوقائع المنفرقة إلى الكشف عن الانتظامات العميقة التي تحكم تشكل الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والحضارية وتمنحها وحدتها الداخلية وقابليتها للتفسير العلمي المنظم.

أولاً: انتظام انتقال التكامل من المفهوم الرياضي إلى الفلسفي

يُعد مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم قدرة على تجاوز حدوده الرياضية الخاصة ليغدو مبدأً تفسيريًا عاماً لفهم البنى المركبة والأنساق المعقدة، ذلك أن التكامل في أصله الرياضي لأنه يعبر عن عملية تحويل عدد كبير من التغيرات الجزئية إلى قيمة كلية واحدة تمتلك وحدة داخلية ومعنى بنيويًا متماسكاً، حيث تنشأ أهميته الفلسفية لأن الانتقال من الجزء إلى الكل ومن التعدد إلى الوحدة يمثل إحدى القضايا المركزية في تاريخ التفكير الإنساني، ففي المجال الرياضي يقوم التكامل على افتراض "أن أي قيمة كلية هي نتيجة تراكم مستمر لمقادير جزئية موزعة داخل نطاق محدد"، لأن القيمة النهائية تتولد من انتظام العلاقات بين الأجزاء عبر المجال الذي تتحرك فيه، لذلك فإن التكامل يكشف أن الكل ليس شيئاً مضافاً إلى الأجزاء من الخارج وإنما هو الصورة المنتظمة لتفاعلها الداخلي.

من هذه الدلالة الرياضية يبدأ التحول نحو الدلالة الفلسفية، لا سيما إن الفلسفة منذ نشأتها واجهت إشكالية العلاقة بين "الوحدة" و"الكثرة" وبين "الثبات" و"التغير" وبين "الجزء" و"الكل"، كانت معظم النظريات الفلسفية تسعى إلى تفسير الكيفية التي تنبثق بها البنى الكلية من العناصر الجزئية، غير أن مفهوم التكامل يقدم صيغة أكثر دقة لفهم هذه الإشكالية لأنه يجعل

الوحدة نتيجة لتنظيم الكثرة داخل نسق مترابط، يتحول التكامل من عملية حسابية إلى مبدأ أنطولوجي يفسر تشكل الموجودات المركبة، أي من مبدأ رياضي إلى أداة معرفية تفسر كيفية ظهور النظام من التفاعل، من خلال كيفية تشكل البنية من العلاقات، أي كيفية نشوء الاستقرار من الحركة المستمرة، العناصر المفردة مهما بلغت كثرتها لا تنتج نسقاً إلا عندما تدخل في شبكة من الترابطات التي تمنحها وحدة وظيفية داخل الكل.

تكون القيمة الفلسفية للتكامل مرتبطة بإعادة تعريف طبيعة التفسير نفسه، لأن التفسير أصبح بحثاً عن البنية التي تنتظم داخلها العناصر جميعاً، المعنى يتولد من العلاقات التي تربط الأجزاء بعضها ببعض داخل المجال الكلي الذي يحتويها، إذ يؤدي هذا التحول إلى الانتقال من التفكير الجوهري إلى التفكير العلاقي، بدلاً من البحث عن ماهية كل عنصر في ذاته يصبح الاهتمام موجهاً نحو موقع العنصر داخل النسق، أي نحو طبيعة الروابط التي تجمعها بغيره، لأن حقيقة النظام تكمن في نمط انتظامها الكلي، ولهذا فإن التكامل يمثل منطقاً للعلاقات أكثر مما يمثل منطقاً للعناصر.

يسمح مفهوم التكامل بإعادة فهم الزمن نفسه ليكن مجالاً لتشكل البنى لا مجرد إطار خارجي لوجودها فكل نسق معرفي أو اجتماعي أو حضاري، يتكون من خلال تراكم طويل للتأثيرات والتفاعلات والتحويلات الجزئية التي تندمج تدريجياً داخل بنية أكثر اتساعاً واستقراراً، ومن ثم يصبح التكامل قانوناً لتفسير الاستمرار بقدر ما هو قانون لتفسير التغير، إذ يغدو التكامل مفهوماً فلسفياً قادراً على تفسير المعرفة والوعي والقيم والسلوك والمجتمع والتاريخ، لأن جميع هذه الظواهر تتكون من عمليات تراكمية متواصلة لا من أسباب منفردة أو أحداث معزولة، الفكرة تنشأ من تكامل معانٍ متعددة والنسق المعرفي يتكون من تكامل مفاهيم مترابطة والمجتمع يتشكل من تكامل أفعال وعلاقات متبادلة، تتكون الحضارة من تكامل خبرات وتجارب ممتدة عبر الزمن.

وعليه؛ فإن الانتقال من المفهوم الرياضي إلى المفهوم الفلسفي لا يمثل انتقالاً من مجال إلى مجال آخر بقدر ما يمثل كشفاً عن البنية المشتركة التي تحكمها معاً، التكامل في الرياضيات يفسر نشوء القيمة الكلية من المقادير الجزئية، أما التكامل في الفلسفة يفسر نشوء البنية الكلية من العلاقات الجزئية، وبهذا يصبح التكامل مبدأً تفسيريّاً عاماً يجعل الوحدة نتيجة للتفاعل ويجعل النظام نتيجة للترابط، إذ يجعل الكل حقيقة بنيوية تتجاوز مجموع أجزائه دون أن تنفصل عنها، يقوم مفهوم التكامل في جوهره على مبدأ الانتقال من التعدد إلى الوحدة ومن التفرق إلى

الانتظام ومن العلاقات الجزئية المحدودة إلى البنية الكلية الشاملة، خاصة إن العناصر المنفردة مهما بلغت كثرتها تنتظم داخل شبكة من العلاقات التي تمنحها موقعاً ووظيفة ومعنى داخل الكل، ولهذا فإن التكامل يمثل عملية تأسيس لبنية جديدة تتجاوز حالة التشتت الأولى وتنتج مستوى أعلى من التنظيم والاتساق.

ففي المجال الرياضي تتجسد هذه الفكرة بصورة واضحة، لأن التكامل يتعامل معها بوصفها أجزاء من مجال كلي تتحدد قيمتها الحقيقية أي من خلال ارتباطها ببقية الأجزاء، المحصلة النهائية تُستخرج من مجموع العلاقات الممتدة بين جميع الوحدات الداخلة في المجال الرياضي، ومن ثم فإن القيمة الكلية تظهر بوصفها نتاجاً للانتظام لا نتاجاً للانفصال، لذا فإن من هذه الدلالة الرياضية تنشأ الدلالة الفلسفية للتكامل، لأن الواقع الفكري والاجتماعي والتاريخي يتكون هو الآخر من عناصر جزئية متعددة لا يمكن فهمها من خلال وجودها المنعزل، الفكرة تكتسب معناها الكامل من فاعليتها خارج المنظومة الأخلاقية التي تحتويها، بسياق آخر السلوك لا يُفهم خارج البنية الاجتماعية التي تمنحه دلالاته، ولهذا فإن التفسير الحقيقي للظواهر يبدأ من البنية التي توحيها داخل نظام مترابط.

يترتب على ذلك؛ إن الكل يمثل البنية الكلية تمتلك خصائص لا يمكن العثور عليها في العناصر المنفردة بصورة مستقلة، الانتظام الذي يظهر في النسق ينشأ من طبيعة العلاقات التي تربط الأجزاء بعضها ببعض، ولذلك فإن فهم الكل يقتضي دراسة شبكة الترابطات التي تنتج وحدته الداخلية لا الاكتفاء بتحليل مكوناته المعزولة، وعلى المستوى المعرفي يسمح هذا التصور بإعادة تفسير تشكل المعرفة الإنسانية، لأن المعرفة تنشأ من تفاعل مستمر بين المفاهيم والتصورات والخبرات التي تندمج تدريجياً داخل بناء فكري أكثر اتساعاً واتساقاً، إذ تصبح البنية المعرفية محصلة تكامل عدد كبير من الوحدات الإدراكية التي تتحول عبر الترابط والتراكم إلى نسق فكري منظم.

يظهر المبدأ نفسه في المجال الاجتماعي، إذ يتكون المجتمع من شبكة معقدة من العلاقات والأدوار والقيم والأنظمة التي تحول الأفراد من وحدات منفصلة إلى جماعة تمتلك انتظاماً خاصاً بها، المجتمع في حقيقته بنية ناشئة من تكامل العلاقات التي تربطهم داخل إطار مشترك، كما يمتد هذا المنطق إلى المجال التاريخي والحضاري، حيث تنشأ التحولات الكبرى من تراكم طويل لعوامل متعددة تتفاعل عبر الزمن حتى تنتج صورة جديدة من التنظيم

الحضاري، ومن ثم فإن الحضارة نفسها يمكن فهمها بوصفها بنية كلية نشأت من تكامل مستمر للمعرفة والقيم والمؤسسات والخبرات التاريخية.

يتدل التكامل عن تجاوز الرؤية الاختزالية التي تفسر الكل من خلال الجزء وعن الانتقال إلى رؤية نسقية تجعل العلاقات محور التفسير الأساسي، لأن حقيقة الظواهر تكمن في نمط انتظامها الداخلي، ولهذا فإن التكامل يمثل منطقاً للترابط أكثر، مما يمثل منطقاً للتجميع ومنطقاً للبنية أكثر مما يمثل منطقاً للعناصر، وعليه فإن التكامل انتقالاً من الجزئيات المتفرقة إلى البنية الكلية المنتظمة، وهي تمثل قانوناً عاماً لفهم تشكل الأنساق المركبة، حيث تتحول العناصر المتعددة من حالة التشتت إلى حالة الوحدة وتتحول العلاقات الجزئية إلى نظام شامل وتتحول الوقائع المنفردة إلى بنية ذات انتظام داخلي، وبذلك يغدو التكامل مبدأ تفسيرياً يكشف الكيفية التي تنشأ بها الكليات المنظمة من تفاعل الجزئيات داخل إطار واحد مترابط ومستمر.

تكمن الإشكالية الأساسية في دراسة طبيعة العلاقة بين العقيدة والحدث في أن التفسير التقليدي، غالباً ما يتعامل مع هذه العلاقة بوصفها علاقة مباشرة تنتقل فيها العقيدة إلى الحدث انتقالاً خطياً بحيث يُنظر إلى الحدث على أنه النتيجة المباشرة لمضمون عقدي معين، غير أن هذا التصور يفترض وجود مسافة صفرية بين المبدأ العقدي وظهوره التاريخي، وهو افتراض يصعب الدفاع عنه فلسفياً وتاريخياً، لأن العقيدة لا تتحرك في الفراغ ولا تتحول إلى واقع من دون المرور عبر منظومات المعرفة والقيم والبنى الاجتماعية والظروف الحضارية التي تعيد تشكيل فاعليتها في كل مرحلة زمنية.

تكون العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة تراكمية تكاملية لا علاقة آنية مباشرة، لأن الحدث يمثل المحصلة النهائية لمسار طويل من التفاعلات التي دخلت فيها العقيدة باعتبارها أحد المكونات المؤسسة للنسق لا بوصفها السبب الوحيد للنتيجة النهائية.

إذ يُمكن التعبير عنها من خلال النموذج الرياضي، الآتية:

نموذج

(2)

$$E(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

مثل معناها التفسيري في هذا السياق لأنها تجعل الحدث $E(t)$ ، أي أن الحدث نتاجاً لتاريخ كامل من حالات النسق لا لعنصر منفرد داخله، ليكن الحدث عند لحظة معينة يساوي المحصلة التراكمية لجميع التفاعلات التي مر بها النسق منذ لحظة ابتدائه حتى لحظة تحققه، وهو ما يُمكن التحقق منه باعتبار النسق يُعطى بالعلاقة النظامية الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{N}(\tau) = \mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{B}(\tau) \otimes \mathfrak{C}(\tau) \otimes \mathfrak{D}(\tau)$$

لذا فإن هذا التعبير الرياضي في هذا النسق يُمكن التعبير عنه، من خلال الصفة التي يمثلها كل عنصر من العناصر أعلاه، تتمثل في الآتي:

العقيدة $\mathfrak{A}(\tau)$ ، تعمل من خلال المعرفة $\mathfrak{K}(\tau)$ ، حيث تنتقل عبر القيم $\mathfrak{B}(\tau)$ ، فقد تشكل البنية الاجتماعية $\mathfrak{C}(\tau)$ ، ينتهي بها المطاف الى المجال التاريخي والحضاري $\mathfrak{D}(\tau)$.

ومن ثم فإن فاعلية العقيدة تُقاس بطريقة اندماجها داخل بقية مكونات النسق، لذا فإن هذا الأساس يكون السؤال العلمي هو "كيف دخلت العقيدة في شبكة من العلاقات التراكمية التي انتهت إلى إنتاج الحدث"، لأن ما ينتقل إلى التاريخ هو العقيدة بعد أن أعادت المعرفة تفسيرها وأعدت القيم توجيهها وأعدت البنية الاجتماعية تجسيدها وأعدت المجال التاريخي تحديد شروط فاعليتها، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة تعريف السببية نفسها، إذ يعود الحدث معلولاً لعدة سببية مركبة تتوزع فاعليتها على مجموع النسق، ولهذا فإن العقيدة لا تُفسر الحدث إلا بقدر اندماجها في النظام الكلي الذي يمنحها القدرة على التحول من مستوى المعنى إلى مستوى التاريخ.

أما العامل $(e^{-\lambda(t-\tau)})$ يكشف أن العلاقة بين العقيدة والحدث هي علاقة زمنية تراكمية، لأن كل حالة سابقة للعقيدة تترك أثراً داخل النسق، غير أن هذا الأثر يخضع لإعادة تشكيل مستمرة بفعل التحولات اللاحقة، ولذلك فإن الحدث يعكس التاريخ الكامل لتحولاتها وتفاعلاتها داخل البنية الحضارية، وبذلك يكون الحدث صورة مكثفة للنسق عبر الزمن لا صورة مباشرة للعقيدة

وحدها، فكل حدث ديني أو اجتماعي أو سياسي داخل المجال الإسلامي يمثل النتيجة التراكمية لاندماج البنية العقيدية مع البنية المعرفية والقيمية والاجتماعية والتاريخية داخل عملية تكامل ممتدة لا يمكن اختزالها في علاقة أحادية بسيطة.

فإن التكامل يفسر سبب عدم إمكان رد الحدث إلى العقيدة وحدها، لأن ما يظهر في التاريخ هو يتمثل في البنية الكلية وما يتحقق في الواقع، أي محصلة التفاعل المستمر بين مكونات النسق عبر الزمن، ولذلك فإن العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة تكامل تاريخي تتجسد فيها العقيدة باعتبارها متغيراً مؤسساً داخل نظام أوسع ينتج الحدث ناتجاً تراكمياً للحركة الكلية للنسق، تمثل العلاقة بين الوحدة والكثرة واحدة من أقدم الإشكاليات الفلسفية التي واجهت الفكر الإنساني، إذ انشغل العقل الفلسفي طويلاً بالسؤال عن الكيفية التي يمكن بها تفسير وجود التعدد داخل إطار من الانتظام وعن الأساس الذي يجعل العناصر المتكثرة تنتمي إلى بنية واحدة رغم اختلافها وتباين وظائفها، وقد اتجهت كثير من التصورات التقليدية إلى التعامل مع الوحدة والكثرة بوصفهما طرفين متقابلين بحيث يُنظر إلى الوحدة باعتبارها نقيضاً للكثرة أو يُنظر إلى الكثرة باعتبارها تهديداً لوحدة النظام، غير أن المنطق التكاملي ينطلق من تصور مغاير يجعل الوحدة والكثرة مظهرين متلازمين لبنية واحدة لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر.

المنطق التكاملي تمثل الوحدة التحقق من خلال والكثرة، إذ تكتسب معناها من انتمائها إلى النسق الذي يحتويها، ولهذا فإن العلاقة بينهما فهي علاقة توليد متبادل، حيث تنتج الوحدة من انتظام الكثرة وتكتسب الكثرة مشروعيتها البنوية من انخراطها في الوحدة، أما من الناحية الرياضية يمكن فهم هذه العلاقة من خلال النسق التكاملي، إذ تمثل كل قيمة من هذه القيم متغيراً مستقلاً من حيث الوظيفة وامتيازاً من حيث المجال، العقيدة ليست هي المعرفة والمعرفة هي البنية الاجتماعية، كما أن المجال الحضاري لا يطابق أياً من هذه المكونات، ومع ذلك فإن النسق لا يتحقق بوصفه نسقاً إلا من خلال اجتماعها داخل بنية واحدة.

وعليه فإن الكثرة تظهر في تعدد المتغيرات، بينما تظهر الوحدة في العلاقة التكاملية التي تربط بينها، خاصة إن النسق يعيد تنظيمها داخل كل بنوي تنتج منه خصائص لا يمكن ردها إلى أي مكون منفرد، إذ يصبح الرمز (⊗) أكثر من مجرد علاقة رياضية، لأنه يعبر فلسفياً عن المبدأ الذي يحول التعدد إلى وحدة دون أن يلغي خصوصية العناصر الداخلة في التفاعل فكل متغير يحتفظ بهويته ووظيفته، مع ذلك لا يكتسب معناه الكامل إلا من خلال موقعه داخل البنية الكلية،

فقد يكتسب هذا التصور أهمية خاصة عند تحليل العلاقة بين العقيدة والحدث، لأن الخطأ المنهجي الشائع يتمثل في اختزال الكثرة البنيوية للنسق في عنصر واحد وإرجاع جميع النتائج إليه، عندما تُفسر الأحداث بالعقيدة وحدها أو بالمعرفة وحدها أو بالبنية الاجتماعية وحدها، فإن التفسير يفقد قدرته على إدراك الطبيعة المركبة للواقع، لأن الحدث ينتمي إلى الوحدة الناتجة عن تكامل العناصر جميعاً.

لهذا فإن الحدث يمثل تعبيراً عن النسق بأكمله في لحظة تاريخية معينة، لتكُن الكثرة المتمثلة في تعدد المكونات تدخل في عملية تفاعل مستمر ينتج عنها مستوى أعلى من التنظيم يظهر في صورة وقائع وأحداث وتحولات تاريخية، ومن ثم فإن ما يظهر في الواقع ليس العناصر المتفرقة بل الوحدة الناتجة عن انتظامها، يؤدي ذلك من الناحية الفلسفية إلى تجاوز ثنائية الجزء والكل، لأن الجزء لا يمتلك وجوداً تفسيرياً مستقلاً عن الكل، كما أن الكل لا يوجد خارج الأجزاء التي تكوّنه، لأن العلاقة بينهما علاقة تكاملية تجعل كل جزء حاملاً لآثار الكل وتجعل الكل حاضراً في كل جزء من أجزائه بدرجات متفاوتة، ولهذا فإن فهم أي عنصر داخل النسق يقتضي فهم البنية التي تمنحه موقعه ووظيفته.

يكشف الزمن عن الطبيعة التكاملية للعلاقة بين الوحدة والكثرة، لأن النسق يعيد تنظيم عناصره باستمرار عبر مسار تاريخي ممتد ومع كل تحول جديد تتخذ الوحدة شكلاً مختلفاً من أشكال انتظام الكثرة دون أن تفقد هويتها العامة، وهكذا تصبح الاستمرارية التاريخية تعبيراً عن قدرة الوحدة على استيعاب التعدد المتجدد داخل بنيتها، وعليه فإن المنطق التكاملي يعيد تعريف العلاقة بين الوحدة والكثرة بوصفها علاقة بنائية لا تقابلية، حيث تُفهم الوحدة باعتبارها يُنظر إليهما باعتبارهم مستويين متلازمين من مستويات النسق نفسه، تمثل الكثرة شروط التكوين والوحدة تمثل صورة الانتظام والكثرة تمثل عناصر الحركة والوحدة تمثل قانون الترابط الذي يمنح هذه الحركة معناها، ومن ثم فإن كل ظاهرة فكرية أو دينية أو تاريخية لا تكون مفهومة، إلا بقدر ما يُكشف عن الكيفية التي تحولت بها الكثرة إلى وحدة وكيف أعادت الوحدة تنظيم الكثرة داخل بنية متماسكة ومستمرة.

تتبع أهمية مفهوم التكامل من قدرته على الانتقال من كونه أداة رياضية إلى كونه إطاراً تفسيرياً عاماً يسمح بفهم الظواهر المركبة التي تتجاوز حدود العلاقات الخطية البسيطة، باعتبار الظواهر الفكرية والدينية تنشأ داخل شبكات معقدة من التفاعلات المعرفية والقيمية

والاجتماعية والتاريخية، الأمر الذي يجعل النماذج الاختزالية عاجزة عن الإحاطة بالبنية الحقيقية التي تنتج هذه الظواهر، حيث يبرز التكامل نموذجاً تفسيرياً قادراً على استيعاب الطبيعة المركبة للواقع الفكري والديني، لأن جوهر التكامل يقوم على دراسة العلاقة بين الأجزاء والكل وعلى الكشف عن الكيفية التي تتحول بها العناصر المتعددة إلى بنية واحدة تمتلك انتظاماً داخلياً واستمرارية تاريخية، ولهذا فإن قيمة النموذج التكاملي لا تكمن في تفسير عنصر معين داخل الظاهرة وإنما في تفسير البنية التي تجعل جميع العناصر تعمل داخل نسق واحد.

عندما يُطبق هذا المبدأ على المجال الفكري يكون الفكر نتاجاً لتفاعل مستمر بين العقائد والتصورات والمفاهيم والقيم وآليات الاستدلال والخبرات التاريخية، فلا يمكن تفسير فكرة معينة بالعودة إلى مضمونها النظري وحده، كما لا يمكن فهم نسق فكري من خلال تحليل قضية منفردة داخله، لأن المعنى الحقيقي للفكر يتولد من العلاقات التي تربط عناصره بعضها ببعض داخل البناء الكلي الذي تنتظم فيه، أي بالمعنى نفسه تُفهم الظاهرة الدينية بأنها انعكاساً مباشراً لعقيدة مجردة، لأن العقيدة تمر عبر سلسلة من الوسائط المعرفية والقيمية والاجتماعية التي تعيد تشكيل فاعليتها داخل المجتمع والتاريخ، ومن ثم فإن الظاهرة الدينية تمثل النتيجة المركبة لتفاعل عدد كبير من المتغيرات داخل النسق الديني والحضاري.

لهذا فإن النموذج التكاملي يعيد بناء موضوع التفسير نفسه، بدلاً من البحث عن السبب المنفرد الذي يفسر الظاهرة، يكون البحث موجهاً نحو البنية التي أنتجت الظاهرة، أما المطلوب هو الكشف عن شبكة العلاقات التي منحت العناصر المختلفة قدرتها على التأثير المشترك داخل النظام الكلي، لذا يمكن فهم الظاهرة الفكرية أو الدينية ناتجاً لتكامل مستمر بين مكونات النسق عبر الزمن، حيث تعبر النتيجة النهائية عن المحصلة البنوية لجميع التفاعلات المتراكمة داخل النظام، ولهذا فإن أي حدث فكري أو ديني يظهر في لحظة معينة يحمل داخله آثار تاريخ طويل من التراكمات المعرفية والقيمية والاجتماعية التي اندمجت تدريجياً حتى بلغت مستوى الظهور التاريخي.

يؤدي هذا التصور إلى تجاوز التفسير الخطي الذي يفترض وجود علاقة مباشرة بين العقيدة والحدث، لأن الحدث يصدر عن النسق الذي تعمل العقيدة داخله، تنتج العقيدة المعرفة والمعرفة تؤثر في القيم والقيم تتجسد في السلوك والسلوك يندمج في البنية الاجتماعية، وهذه البنية تتفاعل مع المجال التاريخي والحضاري لتنتج في النهاية الظواهر التي تظهر في الواقع، كما يسمح

النموذج التكاملي بتفسير الاستمرار والتحول في الوقت نفسه، لأن الظواهر الفكرية والدينية تتحرك داخل توازن مستمر بين عناصر الثبات وعناصر التغيير، ليكُن الاستمرار ينتج من بقاء البنية العامة للنسق والتحول ينتج من إعادة تنظيم العلاقات الداخلية بين مكوناته، أي معنى ذلك أن التطور التاريخي للظواهر الدينية، كما يمثل عملية تكامل مستمرة بين الموروث والواقع داخل بنية واحدة.

ففي النهاية، يُمكن إمكان توظيف التكامل نموذجاً تفسيرياً للظواهر الفكرية والدينية يستند إلى قدرته على تحويل موضوع التفسير من العناصر المنفردة إلى العلاقات، ومن الأسباب المباشرة إلى البنى المركبة ومن الوقائع الجزئية إلى الأنساق الكلية، بذلك يغدو التكامل إطاراً فلسفياً ورياضياً قادراً على تفسير تشكل الفكر والدين واستمرارهما وتحولاتهما التاريخية، من خلال الكشف عن القوانين البنوية التي تحكم تفاعل العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والتاريخ داخل وحدة تفسيرية واحدة متماسكة.

ثانياً: نسق البنية التكاملية للمعرفة في الفكر الإسلامي

تقوم البنية المعرفية في الفكر الإسلامي على مبدأ يجمع بين الوحدة والتعدد في آن واحد، إذ إن المعرفة الإسلامية تنتمي إلى أصل معرفي واحد يمنحها وحدتها الداخلية رغم اختلاف موضوعاتها ومناهجها ووظائفها، ولهذا فإن تعدد مجالات المعرفة داخل الفكر الإسلامي لا يؤدي إلى تفكك النسق المعرفي، لأن هذا التعدد ينتظم داخل بنية كلية تجعل جميع المستويات المعرفية أجزاءً مترابطة من نظام واحد، إذ تستند هذه الوحدة إلى افتراض أن الحقيقة لا تتجزأ من حيث مصدرها النهائي، وإن تعددت صور إدراكها وتمثلاتها فالاختلاف بين العقيدة والفقه والأخلاق والتفسير والكلام والفلسفة يدل على تعدد زوايا النظر إلى نظام معرفي واحد، ولهذا فإن التعدد هنا هو تعدد في المستويات والوظائف التي تؤديها داخل النسق.

إذ يُمكن النظر إلى المعرفة الإسلامية باعتبارها بنية تكاملية تتكون من مستويات مترابطة، حيث تؤسس العقيدة الإطار الكلي للرؤية والمعرفة الاستدلالية، تقوم بتفسير هذه الرؤية وبنائها نظرياً والقيم تحدد اتجاهها المعياري والسلوك يجسد نتائجها العملية في الواقع، ومن ثم فإن كل مستوى يعتمد على المستويات الأخرى ويستمد معناه منها بقدر ما يسهم في تحقيق وظائفها داخل النسق العام.

من المنظور الرياضي لا يمكن تمثيل هذه المعرفة من خلال مجموع خطي لعناصر مستقلة، لأن العلاقة بين مكوناتها هي علاقة تكامل ولهذا يمكن التعبير عن بنيتها العامة بالصيغة الرياضية الآتية:

$$K_I = A \otimes R \otimes V \otimes P$$

حيث تمثل:

(A) البنية العقيدية المؤسسة.

(R) البنية المعرفية والاستدلالية.

(V) البنية القيمية والمعيارية.

(P) البنية العملية والسلوكية.

بينما يدل الرمز (\otimes) على التفاعل البنوي الذي يجعل كل عنصر جزءاً من وظيفة كلية أوسع، لا سيما إن هذا النموذج يبين إن المعرفة الإسلامية لا تتحقق من خلال وجود العقيدة وحدها ولا من خلال المعرفة النظرية وحدها ولا من خلال القيم أو السلوك منفردة، لأن النسق لا يكتمل إلا عندما تدخل هذه المستويات جميعاً في علاقة تكاملية تنتج وحدة معرفية قادرة على تفسير العالم وتوجيه الفعل الإنساني في الوقت نفسه، لأن تعدد مستويات المعرفة ضرورة بنيوية لا عرضاً تاريخياً، لأن المعرفة التي تقتصر على المستوى العقدي تفقد قدرتها على التفسير والمعرفة التي تقتصر على الجانب النظري تفقد قدرتها على التوجيه والمعرفة التي تنفصل عن القيم تتحول إلى بناء مجرد والمعرفة التي تنفصل عن السلوك تفقد فاعليتها الواقعية، ولهذا فإن كل مستوى يؤدي وظيفة لا يمكن للمستويات الأخرى أن تحل محلها بصورة كاملة.

كما أن العلاقة بين هذه المستويات تخضع لمنطق الدوران التكاملي، لأن العقيدة تؤسس المعرفة والمعرفة تعيد فهم العقيدة والقيم تنظم حركة المعرفة والسلوك يجسد القيم في الواقع ثم تعود نتائج الممارسة الواقعية لتؤثر في أنماط الفهم والتفسير داخل النسق نفسه، بذلك تصبح المعرفة الإسلامية بنية ديناميكية مستمرة في إعادة إنتاج ذاتها من خلال التفاعل المتبادل بين مكوناتها، فقد يظهر أثر هذا التكامل بصورة أوضح عند دراسة العلاقة بين العقيدة والحدث، لأن الحدث عندما ينشأ يمر عبر جميع المستويات الوسيطة التي يحتويها النسق المعرفي، فقد تنتج العقيدة تصورات ومعايير وهذه التصورات تتحول إلى قيم وهذه القيم تتجسد في أنماط سلوك فردية وجماعية ومن مجموع هذه العمليات تتولد الظواهر التاريخية والاجتماعية.

يمثل الحدث التعبير الخارجي عن حركة البنية المعرفية بأكملها لا عن عنصر منفرد داخلها، ولهذا فإن وحدة المعرفة الإسلامية لا تعني اختزال جميع العلوم في علم واحد، كما أن تعدد مستوياتها يعني وجود نظام معرفي تتوزع وظائفه على مستويات مختلفة متكامل، فيما بينها لتحقيق غاية واحدة هي بناء رؤية كلية للوجود والمعرفة والإنسان والتاريخ، وعليه فإن البنية التكاملية للمعرفة في الفكر الإسلامي تكشف أن الوحدة والتعدد هما مستويين متلازمين داخل النسق نفسه، لتكُن الوحدة تظهر في الأصل المرجعي الذي تنتظم حوله المعرفة والتعدد يظهر في مستوياتها ووظائفها المختلفة، أما التكامل فيمثل القانون الذي يربط بينهما ويجعل من المعرفة الإسلامية نسقاً واحداً متعدد الأبعاد قادراً على إنتاج المعنى والقيمة والفعل داخل حركة تاريخية وحضارية متصلة.

تقوم البنية المعرفية في الفكر الإسلامي على مبدأ التكامل بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك، حيث يمثل كل مستوى منها بعداً وظيفياً داخل نسق واحد تتحدد أجزاؤه من خلال علاقاتها المتبادلة لا من خلال وجودها المنفرد، يُمكن العقيدة تُفهم باعتبارها مجموعة قضايا نظرية أو نشاطاً ذهنياً مجرداً أو أحكاماً أخلاقية أو أفعالاً فردية، إلا إن الإجابة الأكثر دقة تتمثل في أنها تمثل جميع هذه المستويات التي تدخل في عملية تكامل مستمرة تنتج في مجموعها البنية الكلية للنسق الإسلامي، حيث تستند هذا التصور إلى أن الإنسان من خلال وحدة بنيوية تربط بين ما يعتقد وما يعرفه وما يقيمه وما يمارسه، فقد تأسس الرؤية الكلية للوجود والمعرفة تبني الإدراك النظري لهذه الرؤية والقيم تحدد اتجاهها المعياري والسلوك يجسدها في الواقع التاريخي والاجتماعي، ومن ثم فإن كل مستوى يمثل امتداداً بنوياً للمستوى السابق عليه وتحولاً له إلى صورة أكثر تعيناً في الواقع.

لهذا فإن العلاقة بين العقيدة والمعرفة تمثلان علاقة توليد بنوي، لأن العقيدة تحدد الإطار المرجعي الذي تتشكل داخله المعرفة بينما تقوم المعرفة بإعادة بناء مضامين العقيدة على مستوى الفهم والاستدلال والتفسير، وبذلك تنشأ حركة متبادلة تجعل العقيدة أساساً للمعرفة وتجعل المعرفة أداة لتفعيل العقيدة داخل الوعي، ومن هذه العلاقة تتولد البنية القيمية، لأن القيم لا تنشأ في فراغ معرفي كما أنها تتحدد من خلال الرؤية العقدية، ومن خلال البناء المعرفي الذي يفسر هذه الرؤية ويحولها إلى معايير موجّهة للفعل، ولهذا فإن القيم تمثل المستوى الذي تنتقل فيه المعرفة من مجال الإدراك إلى مجال التقويم.

أما السلوك يمثل المرحلة التي يتحول فيها النسق من مستوى التصور إلى مستوى التحقق، لأن العقيدة والمعرفة والقيم لا تكتمل فاعليتها ما لم تتجسد في صورة أفعال وممارسات وعلاقات واقعية، ومن ثم فإن السلوك هو الصورة العملية لحركته الداخلية.

إذا نُظر إلى هذه المستويات من خلال المنطق الرياضي، فإنها تُفهم باعتباره مكونات متفاعلة داخل نظام واحد يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$N=A \otimes K \otimes V \otimes S$$

حيث تتمثل طبيعة العلاقة بالآتي:

- (A): العقيدة.
- (K): المعرفة.
- (V): القيم.
- (S): السلوك.

بينما يدل (\otimes) على التفاعل البنوي الذي يجعل كل متغير مشروطاً بغيره ومؤثراً فيه في الوقت نفسه، فقد تكشف هذه الصيغة أن النسق الإسلامي يقوم على شبكة من العلاقات الداخلية التي تجعل كل مستوى وسيطاً ضرورياً في تشكل المستوى اللاحق، لذا العقيدة تُنتج عبر المعرفة والقيم، أما المعرفة تتحول إلى منظومة قيمية والقيم تتجسد في أنماط سلوكية معينة، إذ يصبح السلوك الظاهر تعبيراً عن الحركة الكلية للنسق لا عن عنصر منفرد داخله، فكل ممارسة اجتماعية أو ثقافية أو حضارية تمثل في حقيقتها نتيجة لتفاعل البنية العقدية والمعرفية والقيمية داخل سياق واحد، ولهذا فإن تحليل السلوك يقتضي العودة إلى البنية التي أنتجته لا الاكتفاء بوصفه في صورته المباشرة.

كما أن هذه العلاقة التكاملية تمتد إلى المجال الاجتماعي والحضاري، لأن النسق الإسلامي يعيد إنتاج نفسه من خلال انتقال هذه البنية من الوعي الفردي إلى البناء الجماعي ومن الممارسة الفردية إلى الانتظام الاجتماعي ومن الانتظام الاجتماعي إلى الحركة التاريخية والحضارية، وبذلك تصبح العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك حلقات متصلة داخل عملية واحدة من التكوين وإعادة التكوين، وعليه فإن التكامل بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك يمثل القانون البنوي الذي يمنح النسق الإسلامي وحدته الداخلية واستمراره التاريخية، لأن كل مستوى يكتسب معناه من علاقته بالمستويات الأخرى وكل عنصر يؤدي وظيفة لا يمكن أن تتحقق خارج البنية الكلية التي

تحتويه، ومن ثم فإن الفكر الإسلامي يظهر نسقاً تكاملياً تتحول فيه العقيدة إلى معرفة والمعرفة إلى قيم والقيم إلى سلوك والسلوك إلى واقع تاريخي، وهذا يعبر عن وحدة البنية رغم تعدد مستوياتها ووظائفها.

مثل مفهوم النسق المعرفي أحد المفاهيم المركزية في تحليل البنية الداخلية للفكر الإسلامي، لأنه يتيح الانتقال من دراسة المعارف باعتبارها وحدات متفرقة إلى فهمها بوصفها مكونات مترابطة داخل نظام كلي تحكمه قواعد اتصال وانتظام محددة، لأن المعرفة في هذا الإطار تُفهم بوصفها شبكة من العلاقات التي تنتظم داخل بنية واحدة وتعمل وفق منطق داخلي يمنحها وحدتها واستمراريتها، فقد يقوم مفهوم النسق على افتراض أن المعنى يتولد من العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض، الفكرة تكتسب دلالتها من موقعها داخل البناء المعرفي العام، كما أن القضية الواحدة لا تُفهم بمعزل عن المنظومة التي تنتمي إليها؛ ولهذا فإن المعرفة تُدرس من خلال النظام الذي ينتظم هذه المفردات ويحدد وظائفها المتبادلة.

عندما يُسقط هذا التصور على الفكر الإسلامي تظهر المعرفة الإسلامية نسقاً مترابطاً تتداخل فيه العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك ضمن بنية واحدة، العقيدة تؤسس الإطار المرجعي والمعرفة تبني أدوات الفهم والاستدلال والقيم تحدد الاتجاه المعياري والسلوك يجسد النتائج العملية لهذه المستويات جميعاً، ومن ثم فإن كل عنصر يكتسب معناه من علاقته بالعناصر الأخرى لا من استقلاله عنها، لذا فإن النسق المعرفي يعني وجود مبدأ تنظيمي يجعل هذه العناصر تعمل بوصفها أجزاءً من كل متكامل، ولهذا فإن قيمة النسق تكمن في طبيعة الروابط التي تجمع بينها وفي درجة الاتساق التي تنتج عن تفاعلها الداخلي.

من المنظور الرياضي؛ يمكن التعبير عن النسق المعرفي باعتباره بنية من العلاقات المتداخلة لا مجموعة من المتغيرات المنعزلة، تتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:

$$K_s = \{A \leftrightarrow K \leftrightarrow V \leftrightarrow S\}$$

فقد تتمثل طبيعة التفاعل من خلال، الآتي:

(A): البنية العقديّة.

(K): البنية المعرفية والاستدلالية.

(V): البنية القيمية.

(S): البنية السلوكية.

تشير الأسهم المتبادلة إلى أن العلاقة بين هذه المكونات هي علاقة تأثير متبادل يعمل فيها كل مستوى بوصفه شرطاً لتكوين المستويات الأخرى، فقد يكشف هذا التصور أن الانتظام الفكري لا يتحقق من خلال تراكم المعارف في حد ذاته، لأن تراكم المعارف من دون روابط ناظمة يؤدي إلى التشتت لا إلى البناء، أما النسق المعرفي فإنه يحول المعارف المتعددة إلى منظومة مترابطة تمتلك مركزاً مرجعياً وقواعد داخلية للاتساق، وهو ما يمنح الفكر القدرة على تفسير الواقع وإنتاج الأحكام والمحافظة على وحدته النظرية.

لهذا فإن الانتظام الفكري يُفهم كحالة من الاتساق البنوي بين مكونات النسق، خاصة إن الفكر المنتظم هو الفكر الذي يستطيع دمج التعدد داخل وحدة معرفية أوسع، ولهذا فإن تعدد العلوم الإسلامية لم يؤدي إلى تفكيك النسق الإسلامي، لأن جميع هذه العلوم كانت تتحرك داخل إطار مرجعي مشترك يمنحها درجة عالية من الترابط والانسجام، كما أن مفهوم النسق المعرفي يسمح بإعادة تفسير العلاقة بين العقيدة والحدث، لأن الحدث يظهر نتيجة للحركة الكلية للنسق فالعقيدة تؤثر في المعرفة، لتكن المعرفة تعيد تشكيل القيم والقيم تؤثر في السلوك والسلوك ينعكس في المجال الاجتماعي والتاريخي، ومن ثم فإن الحدث يمثل المظهر الخارجي لانتظام داخلي سابق عليه.

يكون الانتظام الفكري مؤشراً على سلامة العلاقات البنوية داخل النسق، فكلما ازدادت درجة الترابط بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك ازدادت قدرة النسق على إنتاج رؤية متماسكة للعالم وعلى تفسير الظواهر بصورة منسجمة، أما عندما تضعف هذه الروابط فإن النسق يفقد توازنه الداخلي وتظهر حالات التناقض والتفكك المعرفي، كما إن النسق المعرفي يمثل محاولة لتجاوز الثنائية التقليدية بين الوحدة والتعدد، لأن المعرفة الإسلامية تجمع بين وحدة المرجعية وتعدد المجالات وبين ثبات الأصول وتنوع التطبيقات وبين استقرار البنية وحركة المضمون، ولهذا فإن الانتظام الفكري ينتج عن إدماجها داخل نظام أعلى من العلاقات.

وعليه فإن مفهوم النسق المعرفي يشكل الأساس النظري لفهم البنية التكاملية للمعرفة في الفكر الإسلامي، لأنه يكشف أن المعرفة تعمل في صورة نظام مترابط من العلاقات وأن الانتظام الفكري ينشأ اندماج جمع المعارف أو تراكمها داخل بنية كلية تجعل العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك أجزاءً متفاعلة من وحدة معرفية واحدة قادرة على إنتاج المعنى والاستمرار والتأثير في الواقع التاريخي والحضاري، إذ يقتضي الانتقال من الوصف الفلسفي للمعرفة الإسلامية إلى

النمذجة الرياضية إعادة بناء المعرفة بوصفها نسقاً من العلاقات، لأن القيمة التفسيرية لأي نسق معرفي تتحدد بطبيعة الترابط القائم بينها، لتكُن العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك تمثل متغيرات بنائية تدخل في عملية تفاعل مستمرة تنتج البنية الكلية للنسق المعرفي.

من هذا المنطلق تصبح مهمة النمذجة الرياضية هي الكشف عن البنية العميقة التي تنتظم داخلها هذه المكونات، من خلال تحويل العلاقات الفكرية المجردة إلى صورة نسقية قابلة للتمثيل والتحليل، الهدف هو الكشف عن درجة الاتساق والترابط التي تحكم حركة عناصره الداخلية.

إذا كانت المعرفة الإسلامية تقوم على التفاعل بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك، فإن البنية الأولية للنسق يمكن التعبير عنها بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$\mathfrak{K} = A \otimes M \otimes V \otimes S$$

حيث إن:

(A) البنية العقدية المؤسسة، (M) البنية المعرفية والاستدلالية، (V) البنية القيمية والمعيارية، (S) البنية السلوكية والعملية، أما (\otimes) يأتي بدلالة التكامل البنوي الذي يجعل كل متغير جزءاً من شبكة التأثيرات المتبادلة داخل النسق.

تكشف هذه الصيغة أن المعرفة الإسلامية لا يمكن تفسيرها من خلال أي متغير منفرد، لأن كل عنصر يفقد معناه خارج علاقته بالعناصر الأخرى، العقيدة من دون معرفة تتحول إلى مضمون غير مفسر والمعرفة من دون قيم تفقد اتجاهها المعياري والقيم من دون سلوك تبقى مجرد إمكان نظري والسلوك، أما إن كانت من دون مرجعية عقدية ومعرفية يفقد موقعه داخل النظام الكلي.

من الناحية الرياضية، تتحدد فاعلية كل متغير بدرجة اتصاله ببقية المتغيرات ولهذا يمكن تمثيل النسق دالة ترابطية، تتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathfrak{K} = F(A, M, V, S)$$

تشير هذه الصيغة إلى أن البنية المعرفية هي ناتج وظيفة كلية تتحدد من خلال العلاقات الداخلية بين عناصر النسق، فقد يكون من الممكن تفسير الانتظام المعرفي درجة الاتساق الناتجة عن التفاعل بين هذه المتغيرات، حيث تزداد قدرة النسق على إنتاج المعرفة، كلما ارتفعت درجة الترابط البنوي بين مكوناته وتخفض هذه القدرة كلما ضعفت العلاقات الداخلية

أو تعرضت للتفكك، إذ يُمكن النظر إلى المعرفة الإسلامية نظاماً ديناميكياً متحركاً لا بنية جامدة، لأن المتغيرات الأربعة تؤثر في بعضها بصورة متبادلة، العقيدة تؤثر في المعرفة والمعرفة تعيد بناء فهم العقيدة والقيم توجه المعرفة والسلوك يجسد القيم ثم تعود نتائج السلوك لتؤثر في إدراك الواقع وفي أنماط الفهم والمعرفة، ومن ثم فإن النسق يتحرك في صورة دورة تكاملية مستمرة.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الحركة بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$A \rightarrow M \rightarrow V \rightarrow S \rightarrow A$$

غير أن هذه الأسهم يعبر عن حركة دورية تجعل كل مستوى سبباً ونتيجة في الوقت نفسه داخل النظام الكلي، إذ تكشف النمذجة الرياضية أن وحدة المعرفة الإسلامية تقوم على انتظام التعدد داخل شبكة من العلاقات المتماسكة، لأن النسق يعيد تنظيم استقلال المكونات الجزئي داخل وحدة أعلى تحفظ وظائفها المختلفة وتمنحها في الوقت نفسه معنى كلياً مشتركاً، كما تسمح هذه النمذجة بإعادة تفسير العلاقة بين الفكر والواقع، لأن المعرفة تمر عبر القيم والسلوك ثم تتجسد في البنى الاجتماعية والحضارية، ومن ثم فإن كل ظاهرة تاريخية أو ثقافية يمكن النظر إليها بوصفها ناتجاً لحركة النسق المعرفي بأكمله لا نتيجة لمكون منفرد داخله.

ففي النهاية؛ فإن النمذجة الرياضية للعلاقات البنائية بين مكونات المعرفة الإسلامية تمثل محاولة للكشف عن القانون الداخلي الذي يحكم انتظام النسق المعرفي، إذ تظهر العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك بوصفها متغيرات مترابطة داخل بنية تكاملية واحدة ويتحدد معنى كل عنصر ووظيفته بقدر اندماجه في هذه البنية، وبذلك تصبح المعرفة الإسلامية نظاماً تكاملياً تتحول فيه العلاقات إلى أساس التفسير، فقد يصبح الانتظام البنيوي هو المبدأ الحاكم لفهم إنتاج المعرفة واستمرارها وفعاليتها التاريخية والحضارية.

ثالثاً: المجال الزمني للتكامل الرياضي

يشكل الزمن في النموذج التكاملي أكثر من كونه إطاراً خارجياً تتعاقب داخله الوقائع والأحداث، إذ يتحول إلى مكون بنيوي أساسي في عملية تشكل الظواهر الفكرية والدينية والحضارية، لأن أي نسق معرفي أو عقدي يتكون من خلال سلسلة ممتدة من التفاعلات والتراكمات والتحويلات التي لا يمكن تصورها خارج المجال الزمني، ولهذا فإن الزمن يمثل الشرط الرياضي الذي يجعل التراكم والاستمرار والتحول ممكنة، فقد يقوم هذا التصور على أن الوجود

التاريخي للمعرفة لا يتحقق في صورة ثابتة ومكتملة منذ البداية، لأن كل بنية فكرية تنمو عبر الزمن من خلال تراكم المعاني والخبرات وإعادة تنظيم العلاقات الداخلية بين عناصرها، ومن ثم فإن الزمن هو المجال الذي تتشكل فيه البنية ذاتها وتكتسب خصائصها ووحدتها واستمراريتها. عندما يُنظر إلى الزمن من منظور رياضي يصبح مجالاً تتوزع عليه قيم النسق في لحظات متعاقبة، حيث تمثل كل لحظة حالة جزئية من حالات النظام الكلي وتدخل هذه الحالات في عملية تراكم مستمرة ينتج عنها في النهاية شكل النسق في لحظة معينة، ولهذا فإن الحاضر يمثل المحصلة الرياضية لجميع الحالات السابقة التي أسهمت في تكوينه. إذ يُمكن التعبير عن هذه الفكرة بالعلاقة الرياضية الآتية:

نموذج

(3)

$$E(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{R}(\tau) d\tau$$

حيث يمثل $\mathfrak{R}(\tau)$ حالة النسق عند لحظة زمنية معينة $E(t)$ الناتج الكلي المتحقق عند الزمن (t) ، وتشير هذه الصيغة إلى أن الحدث أو الظاهرة ينشأ من التكامل المستمر لجميع الحالات السابقة الممتدة على المجال الزمني، إذ الزمن حاضنة رياضية للتأثيرات، لأن كل حالة يمر بها النسق تترك أثراً داخل بنيته عندما يندمج داخل البنية العامة للنظام ويصبح جزءاً من شروط تكوين الحالات اللاحقة، ولهذا فإن النسق يحمل داخله تاريخاً متراكماً من التأثيرات السابقة التي تستمر بدرجات مختلفة في تشكيل حركته المستقبلية.

يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عند تحليل العلاقة بين العقيدة والحدث، لأن العقيدة لا تتحول إلى ظاهرة تاريخية بصورة فورية، بين المبدأ العقدي وظهوره الواقعي توجد سلسلة طويلة من عمليات التفسير والتأويل والتعليم والتنشئة والتفاعل الاجتماعي وإعادة إنتاج المعنى، فكل هذه العمليات تحتاج إلى امتداد زمني يسمح بتراكم آثارها داخل النسق حتى تبلغ مستوى الفاعلية التاريخية، وعليه فإن الزمن يعمل بأنه البعد الذي تتحقق فيه هذه العلاقة نفسها، العقيدة تؤثر في الحدث من خلال حضورها المتراكم داخل المعرفة والقيم والسلوك والمؤسسات الاجتماعية عبر مراحل زمنية متعاقبة.

أما من الناحية الرياضية يؤدي الزمن وظيفة توحيدية داخل النسق، لأنه يجمع التأثيرات المتعددة داخل مسار واحد فالتغيرات الجزئية التي تبدو منفصلة عند النظر إليها في لحظات متفرقة تتحول عند امتدادها الزمني إلى عملية كلية منتظمة، ومن ثم فإن الزمن يحول التعدد إلى استمرارية ويحول الوقائع المنعزلة إلى تاريخ ويحول التأثيرات الجزئية إلى بنية متماسكة، كما أن التحول نفسه لا يمكن فهمه خارج المجال الزمني، لأن أي تحول فكري أو ديني أو حضاري، إذ يمثل نتيجة لتراكمات متتابعة بلغت نقطة معينة من الكثافة البنوية جعلت النسق ينتقل من حالة إلى أخرى، ولهذا فإن التحول ليس انقطاعاً عن الماضي وإنما إعادة تنظيم للتأثيرات المتراكمة داخله.

فمن هذا المنظور يصبح الزمن قانوناً للتكامل لا مجرد إطار له، لأن التكامل في حقيقته هو عملية جمع تاريخي مستمر للتأثيرات المتعاقبة داخل النسق، فكل لحظة تضيف مقداراً جديداً إلى البنية وكل تأثير جديد يعاد دمجها في النظام العام حتى تتكون المحصلة النهائية للظاهرة، وعليه فإن الزمن في النموذج التكاملي يمثل الحاضنة الرياضية التي تستوعب حركة النسق بأكملها وتمنحها إمكان التراكم والاستمرار والتحول، إذ تتحول داخله العقيدة إلى معرفة والمعرفة إلى قيم والقيم إلى سلوك والسلوك إلى وقائع تاريخية ويصبح الحدث في النهاية تعبيراً عن مجموع التأثيرات التي تراكمت عبر المجال الزمني داخل بنية واحدة مترابطة ومنتظمة.

إذا كان الزمن يمثل المجال الذي تتحرك فيه الأنساق الفكرية والدينية، فإن أهم وظيفة يؤديها داخل البنية التفسيرية للتكامل تتمثل في احتضان عمليات التراكم المستمرة للمعاني والأفكار والقيم لأن أيّاً من هذه المكونات يتشكل تدريجياً عبر امتداد زمني طويل، حيث تتداخل فيه عمليات الفهم والتأويل والتجربة والممارسة وإعادة البناء المعرفي، ومن ثم فإن المعنى لا يُفهم بوصفه معطى ثابتاً وإنما بوصفه حصيلة تاريخية لعملية تراكمية ممتدة، فقد تمتلك الفكرة وجودها الكامل عند لحظة ظهورها الأولى، لأن الفكرة في بدايتها تمثل إمكانية معرفية، أكثر مما تمثل بنية مكتملة ثم تدخل بعد ذلك في سلسلة من التفاعلات مع غيرها من الأفكار والمفاهيم والتجارب فتكتسب أبعاداً جديدة وتتولد منها دلالات إضافية حتى تصبح جزءاً من بناء معرفي أوسع، ولهذا فإن القيمة التفسيرية للفكرة لا ترتبط بلحظة نشأتها بقدر ارتباطها بتاريخ تطورها داخل النسق.

يصدق الأمر نفسه على المعاني، لأن المعنى يتكون عبر الزمن من خلال تراكم عمليات الفهم والتأويل وإعادة القراءة، فكل جيل يضيف طبقة جديدة من الإدراك إلى المعنى السابق وكل تجربة تاريخية تمنح المفهوم أفقاً جديداً من الدلالة، ومن ثم فإن المعنى لا يمثل نقطة ثابتة داخل التاريخ وإنما يمثل حركة مستمرة من التوسع والتراكم البنوي، أما القيم فإنها تمثل أوضح صور التراكم الزمني لأن القيمة تحتاج إلى مسار طويل من الترسخ داخل الوعي الفردي والجماعي ومن التكرار داخل الممارسة الاجتماعية، أي من إعادة إنتاجها عبر المؤسسات والتقاليد الثقافية حتى تصبح جزءاً من البنية المستقرة للنسق الحضاري.

فمن المنظور الرياضي يمكن النظر إلى كل معنى أو فكرة أو قيمة بوصفها متغيراً زمنياً تتحدد قوته بكمية التراكم الذي تحقق له عبر المجال التاريخي، القيمة الراهنة لأي عنصر معرفي تمثل مجموع تأثيراته المتراكمة عبر الزمن، لهذا فإن الحاضر المعرفي لأي نسق يساوي تاريخه الكامل بعد أن أُعيد تنظيمه داخل البنية الراهنة، فقد تكتسب هذه الرؤية أهمية خاصة في تحليل العلاقة بين العقيدة والحدث، لأن العقيدة تتحول إلى فاعلية تاريخية مباشرة من خلال تراكم المعاني التي تنتجها وتراكم الأفكار التي تفسرها وتراكم القيم التي تنبثق عنها، فكلما ازداد حضور هذه المستويات داخل الوعي الجمعي ازدادت قدرة العقيدة على التأثير في المجال الاجتماعي والتاريخي.

فإن الحدث يمثل المحصلة النهائية لتراكم طويل للمعاني والأفكار والقيم، وهي التي نشأت من ذلك المبدأ واستمرت في التوسع داخل النسق عبر الزمن، بمعنى حتى بلغت مستوى معيناً من الكثافة البنوية يسمح بظهورها في صورة فعل تاريخي أو ظاهرة اجتماعية أو تحول حضاري، كما أن التراكم الزمني يعني تحولها التدريجي إلى بنية مترابطة، الأفكار المتفرقة تتحول مع الزمن إلى منظومة معرفية والمعاني الجزئية تتحول إلى رؤية كلية والقيم المتعددة تتحول إلى نسق أخلاقي متكامل، ومن ثم فإن الزمن يجمع العناصر ويعيد تنظيمها داخل مستويات أعلى من الانتظام.

لهذا فإن استمرارية الأنساق الفكرية والدينية ترتبط بقدرتها على مواصلة عملية التراكم التاريخي للمعنى وإعادة إنتاج الأفكار والقيم داخل ظروف متغيرة، فكل نسق يفقد قدرته على التراكم يفقد تدريجياً قدرته على الاستمرار، أما النسق القادر على دمج الخبرات الجديدة داخل بنيته فيحافظ على فاعليته عبر الزمن، لذا فإن التراكم الزمني للمعاني والأفكار والقيم يمثل أحد

القوانين الأساسية التي تحكم حركة النسق التكاملي، لأن المعنى لا يتكون خارج التاريخ والفكرة لا تنضج خارج مسار التراكم والقيمة لا تتحول إلى قوة حضارية خارج الامتداد الزمني الذي يرسخها داخل الوعي والممارسة، ومن ثم فإن الزمن يظهر المجال الذي تتحول داخله الإمكانيات الفكرية إلى حقائق معرفية وتتحوّل المعارف إلى قيم وتتحوّل القيم إلى أحداث وصور تاريخية تعبر عن الحركة العميقة للنسق عبر الزمن.

تمثل الاستمرارية التاريخية أحد الشروط الأساسية التي يقوم عليها مفهوم التكامل، لأن التكامل في جوهره يفترض وجود امتداد زمني يسمح للعناصر الجزئية بأن تتفاعل وتتراكم وتعيد تشكيل نفسها داخل بنية أكثر اتساعاً وانتظاماً، ومن ثم فإن أي حديث عن التكامل يقتضي افتراض وجود استمرارية تاريخية تحفظ العلاقات وتمنحها القدرة على التطور والتحول عبر الزمن، إذ لا يمكن تصور التكامل من دون الاستمرارية؛ لأن التكامل يفترض انتقال التأثيرات من مرحلة إلى أخرى واحتفاظ النسق بقدر من الترابط بين ماضيه وحاضره، فإذا انقطعت الصلة بين اللحظات الزمنية تحولت كل لحظة إلى وجود مستقل ومنفصل وفقدت التراكمات السابقة قدرتها على الإسهام في بناء الحالات اللاحقة وعندئذ يصبح التاريخ سلسلة من الوقائع المنعزلة لا مساراً تكاملياً متصلاً.

لهذا فإن الاستمرارية التاريخية تعني بقاء العلاقة البنوية بين مراحل النسق المختلفة، حيث تستمر التأثيرات السابقة في ممارسة حضورها داخل التكوينات اللاحقة، فقد تصبح كل مرحلة جديدة امتداداً معاد التنظيم للمراحل التي سبقتها، أي إن الماضي يستمر داخله في صورة بنى ومعانٍ وقيم وخبرات مدمجة في تكوينه الراهن، فمن المنظور الرياضي تقوم فكرة التكامل نفسها على مبدأ الاستمرارية، لأن أي عملية تكامل تفترض وجود مجال زمني متصل تنتقل عبره القيم الجزئية لتكوين المحصلة الكلية فلو كانت الحالات الزمنية منفصلة بصورة مطلقة لما أمكن جمعها داخل بناء واحد، أي عندما تم أكان الحديث عن محصلة تراكمية للنسق، ولهذا فإن الاستمرارية تمثل الشرط الرياضي الذي يجعل الانتقال من الجزء إلى الكل ممكناً.

عندما يطبق هذا المبدأ على الأنساق الفكرية والدينية، إذ يصبح من الواضح أن العقائد والأفكار والقيم تنتقل عبر عناصر تستمر في إعادة إنتاج نفسها داخل سياقات متجددة، العقيدة التي تظهر في مرحلة معينة تنتقل عبر عمليات التعليم والتفسير والتأويل والتنشئة الاجتماعية فتستمر فاعليتها داخل البنية التاريخية للنسق، لذا فإن العلاقة بين العقيدة والحدث لا يمكن

تفسيرها من خلال لحظة زمنية منفردة، لأن الحدث يمثل نتيجة لمسار طويل من الاستمرارية التي حافظت على حضور المعنى العقدي داخل الوعي والمعرفة والقيم والسلوك عبر أزمنة متعاقبة، فكل حدث تاريخي يعبر في جوهره عن تاريخ ممتد من التراكمات السابقة التي استمرت في التفاعل حتى بلغت مستوى معيناً من الفاعلية والظهور.

كما أن الاستمرارية التاريخية لا تعني الثبات المطلق، لأن النسق الذي يستمر ويحافظ على وحدته العامة من خلال إعادة تنظيم مكوناته بصورة دائمة، ولهذا فإن الاستمرارية الحقيقية تقوم على استيعابه داخل البنية الكلية للنظام بحيث يتحول التغيير نفسه إلى جزء من شروط البقاء، فقد يؤدي هذا الفهم إلى تجاوز التصور التقليدي الذي يقابل بين الاستمرار والتحول، لأن التحول يمثل أحد أشكالها، النسق يستمر لأنه قادر على التحول ويحتفظ بهويته لأنه يعيد بناء نفسه باستمرار، ومن ثم فإن التاريخ يتحرك بين حالتي الثبات والانقطاع أي بمعنى أدق يتحرك داخل عملية متواصلة من إعادة إنتاج البنية في صور جديدة.

لتكون الاستمرارية التاريخية الشرط الذي يربط بين جميع مستويات النسق التكاملي، أما المعرفة تستمر عبر تراكم الفهم والتفسير والقيم تستمر عبر إعادة إنتاجها في الممارسة الاجتماعية والعقيدة تستمر عبر تجدد حضورها في الوعي والسلوك يستمر، أي عبر انتقال أنماطه من جيل إلى آخر وداخل هذه الحركة المستمرة تتشكل البنية الكلية للنسق وتحافظ على وحدتها عبر الزمن، وعليه فإن الاستمرارية التاريخية فهي الشرط الوجودي والمعرفي والرياضي الذي يجعل التكامل ممكناً، لأن التكامل لا يتحقق إلا عندما تحتفظ المراحل الزمنية بعلاقاتها المتبادلة وعندما تستمر التأثيرات السابقة في المشاركة في تشكيل اللاحق، عندما يتحول التاريخ من مجرد تعاقب للأحداث إلى مسار بنيوي متصل تتراكم داخله المعاني والأفكار والقيم حتى تنتج الانتظام الكلي للنسق وتمنحه القدرة على الاستمرار والتحول في آن واحد.

مثلّ المجال الزمني للتكامل إطاراً تفسيريًا يمكن من خلاله فهم كيفية تشكل المعاني داخل الزمن بوصفه وعاء لإنتاج الدلالة لا مجرد بعد كمي محايد، أي إن الزمن في هذا السياق يتحول إلى بنية معرفية تسمح بإعادة تركيب العلاقة بين الأفكار والأحداث ضمن مسار تراكمي لا ينفصل فيه الإدراك عن التاريخ ولا تنفصل فيه البنية المفهومية عن الوقائع، وإن النمذجة التكامليّة حين تطبق على الظواهر الفكرية والدينية تتجاوز حدود الحساب الرياضي التقليدي لتدخل في مستوى تحليل البنية التاريخية للمعنى، حيث يصبح كل حدث نقطة في

الالتقاء الزمني قابل للتكامل وكل فكرة أو عقيدة عنصرا متغيرا داخل هذا المجال يتشكل عبر التراكم لا عبر الانفصال.

وفي هذا الإطار يمكن التعبير عن الظاهرة باعتبارها دالة زمنية معرفية، يُشار إليها من خلال $f(t)$ ، حيث يمثل (f) حالة معرفية أو بنية دلالية تتغير عبر الزمن، أي يصبح المجال الزمني (T) إطارا لتشكل هذه البنية وليس مجرد قياس خارجي لها عند الانتقال إلى سؤال العلاقة بين العقيدة والحدث داخل الفكر الإسلامي، إذ يظهر إشكال منهجي جوهري يتمثل في تحديد اتجاه التأسيس "هل العقيدة هي التي تنتج الحدث التاريخي أم أن الحدث التاريخي هو الذي ينتج العقيدة أو يعيد تشكيلها".

خاصة إن التحليل الفلسفي الإسلامي الكلاسيكي يميل في كثير من مدارسه إلى اعتبار العقيدة بنية تأسيسية سابقة على الحدث، أي أن العقيدة تمثل نسقا معياريا يوجه الفعل التاريخي ويحدد شروطه وحدوده وفق تصور كلي للوجود والمعنى، وفي هذا التصور يصبح الحدث التاريخي مجرد تحقق جزئي لبنية عقدية سابقة تتجاوز الزمن في أصلها لكنها تتجلى داخله عبر الوقائع، أما في المقابل هناك اتجاه آخر في التحليل التاريخي البنوي، إذ يرى أن العقيدة تتبلور داخل الزمن من خلال تراكم الأحداث والخبرات والصراعات الفكرية والاجتماعية، حيث يصبح الحدث عاملا تأسيسيا في إنتاج البنية العقدية ذاتها.

إذا تم إدخال هذا الإشكال ضمن نموذج المجال الزمني للتكامل، فإن العلاقة بين العقيدة والحدث تتحول إلى علاقة دائرية تكاملية، حيث لا يمكن فصل البداية عن النهاية ولا يمكن تحديد نقطة تأسيس مطلقة خارج الزمن.

فقد يمكن تمثيل هذه البنية بشكل دوري رياضي، يتمثل في الآتي:

$$A \rightarrow M \rightarrow V \rightarrow S \rightarrow A$$

حيث يمكن قراءة (A) باعتبارها العقيدة و (M) و (V) و (S) كتمثل لمراحل التفاعل التاريخي والواقعي التي تعيد إنتاج (A) في النهاية، وهذا يعني أن العقيدة تدخل في دورة إعادة إنتاج مستمرة عبر الأحداث، بينما الحدث يكون تتشكل الاطار المعرفي داخل أفق عقدي يوجه معناه، إذ يصبح السؤال "هل العقيدة تبني الحدث أم الحدث يبني العقيدة" سؤالاً غير كاف من الناحية التحليلية، لأن العلاقة بين الطرفين علاقة تكاملية داخل مجال زمني مغلق نسبياً، حيث كل طرف يعمل بوصفه شرطاً لإعادة إنتاج الطرف الآخر، وفي هذا النموذج تصبح العقيدة بنية

معيارية تتحقق تاريخياً عبر الحدث وفي الوقت نفسه، فقد يصبح الحدث آلية لإعادة تشكيل هذه البنية وإعادة ضبط حدودها الداخلية، حيث لا يمكن فهم أحدهما بمعزل عن الآخر داخل المجال الزمني نفسه، بذلك يتحول التحليل من ثنائية السبب والنتيجة إلى بنية تكاملية تعتمد على التفاعل الزمني المستمر، حيث يكون الزمن شرطاً داخلياً لتشكل العلاقة بين العقيدة والحدث داخل الفكر الإسلامي.

رابعاً: تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي

يُفهم تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي فعلاً معرفياً يؤسس شروط إمكان المعرفة ذاتها داخل بنية رياضية منظمة، لأن المجال هو نظام علاقات داخلي يحدد كيفية ظهور الظواهر الرياضية وإمكان تحويلها إلى موضوع قابل للتحليل والتكامل.

ففي هذا السياق، يُعاد تعريف "المجال" بوصفه بنية مجردة تُكتب على شكل الرياضي الآتي:

$$D = (X, R, O)$$

حيث يمثل (X) مجموعة العناصر أو النقاط الأولية، و(R) بنية العلاقات التي تحدد كيفية ارتباط هذه العناصر، و(O) مجموعة العمليات الممكنة داخل هذا البناء المعرفي، بهذا المعنى يُبنى المجال الرياضي عبر تحديد شروط التماسك البنوي بين العناصر والعمليات، وإن النموذج التكاملي يفترض منذ البداية أن الظواهر هي كيانات قابلة لإعادة التنظيم ضمن شبكة من العلاقات، ومن ثم فإن تأسيس المجال الرياضي يعني الانتقال من تصور العناصر بوصفها كيانات مستقلة إلى تصورها بوصفها نقاطاً داخل بنية علاقية، حيث تتحدد قيمتها من خلال موقعها داخل النظام لا من خلال ماهيتها المنفصلة.

التحول من الجوهر إلى العلاقة يعيد صياغة مفهوم المجال ذاته، إذ يصبح المجال بنية توليدية قادرة على إنتاج المعنى الرياضي من خلال تفاعل عناصره الداخلية، فقد يظهر البعد الفلسفي العميق للنموذج التكاملي، حيث يصبح شرطاً لإنتاج الدلالة الرياضية.

ففي هذا الإطار، يتحدد التكامل بوصفه عملية داخل المجال وليس خارجه، أي أنه يعتمد على خصائص المجال نفسه، فإذا كان المجال متصلاً، فإن التكامل يأخذ شكلاً تحليلياً مستمراً، وإذا كان منفصلاً، فإنه يتحول إلى صيغة تجميعية حدّية، وبالتالي فإن طبيعة المجال تحدد طبيعة العمليات الممكنة داخله.

هذا ما يُمكن تمثيله رياضياً على النحو الآتي:

نموذج

(4)

$$\int_{\mathcal{D}} f(x) dx$$

يشير التكامل إلى إعادة تركيب بنية الدالة داخل مجال محدد سلفاً بشروطه الداخلية، أما من جان آخر فإن تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي يعكس انتقالاً من منطق الكيانات إلى منطق البنى، ومن تصور العالم بوصفه مجموعة عناصر إلى تصوره بوصفه شبكة علاقات ديناميكية، ففي هذا المستوى يكون المجال الرياضي بنية تفسيرية تحدد كيف يمكن للمعرفة الرياضية أن تتشكل أصلاً، وإن هذا التأسيس يفترض كذلك أن كل نموذج تكاملي يحمل داخله افتراضاً حول طبيعة المجال، يتمثل في "هل هو ثابت أم متغير، مغلق أم مفتوح، خطي أم دوري"، وهذه الأسئلة لا تُحدد مسبقاً بوصفها شروطاً بنيوية تؤسس إمكان الحساب.

فإن المجال الرياضي للنموذج التكاملي هو بنية تأسيسية تُنتج إمكانية التكامل، وتحدد حدوده، وتوجه مساراته، وتعيد تعريف العلاقة بين الجزء والكل داخل النسق الرياضي ذاته، وإن تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي يتحقق عبر عملية بنيوية أعمق تتمثل في تحديد المتغيرات الأساسية التي يقوم عليها بناء النموذج، إذ إن المجال الرياضي بدون متغيرات محددة يبقى إطاراً احتمالياً غير مكتمل، بينما المتغيرات بدون مجال تصبح كيانات منفصلة فاقدة للترابط البنيوي الذي يسمح بإنتاج دلالة رياضية قابلة للتحليل.

فإن النموذج التكاملي يمكن تمثيله كبنية رياضية عامة، تتمثل في الآتي:

$$M = (D, V, F)$$

حيث تمثل (D) المجال الرياضي وتمثل (V) مجموعة المتغيرات الأساسية وتمثل (F) العلاقات والدوال التي تحكم الترابط بين هذه المتغيرات داخل المجال، وفي هذا الإطار تُفهم المتغيرات باعتبارها مكونات بنيوية تحمل داخلها مستويات مختلفة من التحديد الدلالي، إذ إن كل متغير يمثل موقعا معرفيا داخل النظام وليس مجرد قيمة عددية مستقلة، وإن عملية تحديد المتغيرات الأساسية هي عملية تأسيس معرفي وليست إجراء تقنيا لأنها تحدد مسبقاً طبيعة

الظاهرة التي سيتم تحليلها وتحدد طريقة تحولها داخل الزمن، إذ تحدد كذلك شكل العلاقات التي ستربط بين عناصرها داخل المجال الرياضي.

يمكن النظر إلى المتغيرات الأساسية باعتبارها طبقات بنيوية داخل النموذج، حيث يمكن تمييز مستويات مختلفة من الوظائف، تتمثل في:

- ❖ متغيرات تمثل البنية الأولية للظاهرة.
- ❖ متغيرات تمثل التحول الديناميكي داخل النظام.
- ❖ متغيرات تمثل القيود البنيوية التي تحدد حدود الحركة.
- ❖ متغيرات تمثل الحالة النهائية أو الناتج الكلي.

يعبر هذا التصنيف عن تفكيك بنيوي للظاهرة إلى عناصر قابلة لإعادة التركيب داخل مجال رياضي موحد، وإن العلاقة بين المتغيرات داخل النموذج التكاملي تقوم الترابط البنيوي، حيث يصبح كل متغير معرفا جزئيا من خلال موقعه داخل شبكة العلاقات الكلية ويمكن التعبير عن ذلك عبر نظام دوال مترابطة، من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$V_i = f_i(V_1, V_2, \dots, V_n)$$

ففي هذا المستوى يظهر بوصفه نتيجة لعلاقات داخلية متداخلة، إذ تجعل من النظام الرياضي بنية إنتاجية، فقد يعكس هذا التحول انتقالا من تصور المتغير بوصفه قيمة مستقلة إلى تصوره بوصفه نقطة تقاطع داخل شبكة علاقات إنتاجية، حيث لا تتحدد القيمة من ذاتها وإنما من خلال تموضعها داخل البنية الكلية للنموذج، وإن تحديد المتغيرات الأساسية يرتبط كذلك بتحديد مستوى التجريد داخل النموذج، إذ إن ارتفاع مستوى التجريد يؤدي إلى تقليل عدد المتغيرات مع زيادة كثافتها المفهومية، بينما يؤدي انخفاض مستوى التجريد إلى زيادة التفاصيل العددية مع تقليل القدرة التفسيرية للنموذج.

لذا فإن اختيار المتغيرات يتعلق أيضا بتحديد زاوية النظر إلى الظاهرة داخل المجال الرياضي، أي في النماذج التكاملية تخضع للتغير الزمني مما يجعلها دوالا زمنية داخل المجال، يُمكن تمثيلها رياضياً بالصيغة الآتية:

$$V_i = V_i(t)$$

يجعل هذا التحول الزمن جزءا من بنية المتغير وليس مجرد إطار خارجي له، مما يؤدي إلى إعادة تعريف العلاقة بين الثبات والتغير داخل النموذج الرياضي، حيث تصبح القيم مرتبطة

مباشرة ببنية الزمن الداخلي للنظام، وإن هذا البناء يقود إلى نتيجة منهجية مفادها أن النموذج التكاملي ينطلق من عملية تأسيس تحدد ما الذي يعد متغيرا وما الذي يعد علاقة وما الذي يعد ناتجا داخل النظام الرياضي نفسه، وبذلك فإن تحديد المتغيرات الأساسية يمثل لحظة تأسيسية في بناء المجال الرياضي للنموذج التكاملي، لأنها تحدد طبيعة الظاهرة الممثلة وتحدد شكل العلاقات الداخلية وتحدد إمكانات التحول داخل الزمن وتحدد في النهاية البنية الكلية التي يعمل داخلها النموذج الرياضي بوصفه نظاما معرفيا متكاملا.

فإن بناء المجال التكاملي في دراسة العلاقة بين العقيدة الإسلامية والحدث التاريخي، إذ يقوم على إعادة تنظيم بنية العلاقة ذاتها نسفا ديناميكيا تتداخل فيه المستويات العقدية مع مستويات الوقائع داخل حركة زمنية واحدة قابلة للفهم التراكمي، وفي هذا التصور لا تظهر العقيدة ككتلة معرفية مغلقة منفصلة عن الواقع، كما يظهر الحدث باعتباره تشكل للعلاقة بينه وبين العقيدة داخل مجال تفاعلي يجعل كل طرف شرطا لإعادة تعريف الطرف الآخر عبر الزمن، وإن العقيدة في هذا السياق تمثل بنية مرجعية معيارية تحمل داخلها منظومة من القيم والتصورات الكلية حول الوجود والمعنى والغاية، بينما يمثل الحدث التاريخي تجليا زمنيا لهذه البنية في الواقع الاجتماعي والسياسي والفكري، غير أن هذا التجلي يكون إعادة إنتاج مشروطة بالسياق التاريخي نفسه.

تنشأ العلاقة الوظيفية بين العقيدة والحدث بوصفها علاقة تبادلية لا يمكن اختزالها في اتجاه سببي واحد، إذ إن العقيدة تؤثر في تشكيل الحدث من خلال توجيه الفعل وتحديد معايير وحدوده، أما في المقابل يعيد الحدث إنتاج العقيدة من خلال توسيعها أو إعادة تأويلها أو اختبار قدرتها على التماسك داخل الواقع المتغير، وإن هذه العلاقة تعمل داخل نسق دائري تراكمي، حيث لا يمكن تحديد نقطة بداية مطلقة للعقيدة خارج التاريخ ولا يمكن فهم الحدث بمعزل عن أفعاله العقدي الذي يمنحه معناه ودلالته.

بذلك يصبح النسق التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث بنية من التفاعل المستمر، حيث تنتقل العقيدة من مستوى التصور إلى مستوى التحقق التاريخي ثم تعود من خلال الحدث إلى مستوى إعادة التشكيل المفهومي، وهذا الانتقال يتكرر عبر الزمن بشكل تراكمي، أي إن هذا الفهم يعيد تعريف العلاقة بين المعيار والواقع، حيث تكون معيارا يتجدد داخل الحدث نفسه، كما يكون عاملا منتجا لإعادة صياغة البنية العقدية.

لذا يُمكن فهم الحركة التاريخية في الإسلام باعتبارها حركة جدلية داخل مجال واحد تتداخل فيه البنية العقيدية مع الوقائع التاريخية في علاقة إنتاج متبادل مستمر، حيث لا ينفصل الفكر عن التاريخ ولا ينفصل المعنى عن التحقق، وإن هذا النسق يتيح قراءة أكثر عمقا للعلاقة بين العقيدة والحدث لأنه يخرجها من ثنائية التفسير السببي المباشر إلى مجال التفاعل البنوي، حيث تصبح الحقيقة التاريخية نتيجة شبكة من العلاقات المتداخلة التي تُفهم بوصفها حصيلة لتكامل مستمر بين التصور والواقع داخل الزمن التاريخي نفسه.

إن تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي في دراسة العلاقة بين العقيدة الإسلامية والحدث التاريخي يقوم على مبدأ معرفي دقيق، إذ يتمثل في أن الظواهر الفكرية تُفهم من خلال تحويل تأثيراتها الجزئية إلى محصلة كلية قابلة للإدراك البنوي داخل الزمن، وفي هذا الإطار تُعامل العقيدة باعتبارها إعادة تعريف العلاقة بينهما هي علاقة إنتاج متبادل داخل مجال زمني يسمح بتراكم التأثيرات الصغيرة لتكوين بنية كلية ذات دلالة تاريخية ومعرفية. فإن التحول من الجزئي إلى الكلي داخل هذا النموذج يمكن تمثيله رياضيا بصورة تكاملية على نحو عام، يتمثل في الآتي:

نموذج

(5)

$$\mathcal{H} = \int_T f(A(t), E(t)) dt$$

حيث تمثل $A(t)$ البنية العقيدية في لحظة زمنية معينة وتمثل $E(t)$ الحدث التاريخي في لحظته الزمنية بينما تمثل (H) المحصلة التاريخية الكلية الناتجة عن التفاعل بين العقيدة والحدث داخل المجال الزمني (T) .

غير أن هذا التمثيل يشير إلى بنية تفاعلية، حيث تكون العلاقة بين العقيدة والحدث استمرارية، إذ يتكون كلاهما داخل علاقة جدلية مستمرة تجعل كل طرف يؤثر في الآخر عبر الزمن، أي إن العقيدة الإسلامية في هذا السياق تعمل بوصفها بنية معيارية توليدية، أي أنها

تشكل إطارا موجها للفعل التاريخي، حيث تتحول القيم العقيدية إلى دوافع سلوكية ومؤسسية تنتج أحداثا تاريخية محددة يمكن رصدها داخل الزمن.

وفي المقابل يعمل الحدث التاريخي بوصفه مجال تحقق وتجربة، حيث تُختبر البنية العقيدية داخل الواقع الاجتماعي والسياسي والفكري، فقد تخضع لإعادة تفسير مستمرة نتيجة التفاعل مع الوقائع المتغيرة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا التفاعل الداخلي بشكل أكثر دقة عبر علاقات اعتماد متبادل، تتمثل في الصيغة الرياضية الآتي:

$$A(t) = g(E(t), T)$$

$$E(t) = h(A(t), T)$$

تشير هذه الصيغ إلى "إن العقيدة والحدث كلاهما يتحدد عبر الآخر داخل المجال الزمني نفسه"، أي إن هذا الترابط يؤدي إلى نتيجة فلسفية أساسية مفادها أن المحصلة التاريخية تنتج من تراكم تأثيرات متبادلة صغيرة تتفاعل عبر الزمن لتشكل بنية كلية يمكن اعتبارها بأنها نتاج تكامل مستمر وليس نتيجة خطية مباشرة، إذ يصبح التكامل هو الآلية الأساسية لفهم كيفية تحول التأثيرات الجزئية إلى بنية كلية، حيث يُنظر إلى كل حدث أو كل عنصر عقدي كمساهمة جزئية داخل عملية إنتاج تاريخي مستمر.

أي إن العقيدة الإسلامية في لحظات التأسيس الأولى مثل مرحلة الوحي والتكوين المفاهيمي تعمل مصدر توجيه مباشر للفعل التاريخي، بينما في المراحل اللاحقة يصبح الحدث نفسه عاملا في إعادة تشكيل الفهم العقدي عبر التفسير والتأويل والتراكم الفقهي والكلامي، وبذلك لا يمكن الفصل بين من يسبق الآخر، لأن السبق هو سبق بنيوي داخل شبكة من العلاقات التفاعلية حيث تتداخل العقيدة مع الحدث داخل مسار واحد، إذ ينتج محصلة كلية تتجاوز مجموع أجزائها الجزئية.

النموذج التكاملي في هذا السياق يعيد تعريف العلاقة بين الفكر والتاريخ باعتبارها علاقة ديناميكية داخل مجال زمني واحد، حيث تتحول العقيدة إلى قوة توليد للحدث، فقد يتحول الحدث إلى أداة إعادة صياغة للعقيدة داخل حركة تكامل مستمرة تؤدي في النهاية إلى بناء المحصلة التاريخية الكلية بأنها نتاجا لبنية تفاعلية لا تقبل الاختزال إلى سبب منفرد أو اتجاه واحد ثابت، وإن تأسيس المجال الرياضي للنموذج التكاملي يُفهم بأنه فعلا تأسيسيا يحدد شروط إمكان

الاشتغال الرياضي ذاته، لأن المجال بنية شرطية تنتج قابلية الظواهر للتمثيل الرياضي وتحدد حدود المعنى الرياضي الممكن داخل النسق.

فإن أي معادلة تكاملية تفترض مسبقا وجود مجال رياضي مؤسس، لأن التكامل يعمل داخل بناء معرفي منظم يحدد طبيعة العناصر وكيفية تفاعلها وحدود التحول بينها، لذلك فإن بناء المجال هو في جوهره بناء لإمكانية التكامل نفسها.

ففي هذا السياق؛ إذ يُمكن تمثيل البنية الرياضية العامة للنموذج التكاملي بالشكل التالي:

نموذج

(6)

$$\mathcal{J} = \int_{\mathcal{D}} F(x, t) d\mu$$

تمثل هذه الصيغة تتضمن مستويات وجودية متداخلة، حيث يتحدد من خلال علاقتها بالمستويات الأخرى، وإن المجال الرياضي (D) يُفهم بأنه نظام شروط يحدد ما يمكن أن يوجد رياضيا داخل النموذج وما لا يمكن تمثيله، فهو بنية إمكان قبل أن يكون نسق احتواء، وهو بذلك يحدد معنى العلاقة الرياضية قبل أن يحدد موضوعها.

فإن تغيير المجال يؤدي إلى تغيير جذري في طبيعة المعادلة التكاملية حتى لو بقيت الدالة نفسها، لأن المجال هو الذي يحدد شكل التمثيل الرياضي وحدود الاشتغال الممكن داخل النظام، أما الدالة $F(x, t)$ فهي علاقة تمثيل لبنية التغير الداخلي للظاهرة، أي تصف كيفية تشكل الظاهرة داخل المجال عبر الزمن، وهي بذلك تحمل طابعا توليديا لأنها لا تعكس ما هو موجود فقط وإنما تحدد كيفية الوجود داخل النسق الرياضي.

في حين أن القياس ($d\mu$) يمثل البنية الأكثر تجريدا داخل هذا التكوين، إذ يمثل نظام توزيع القيم داخل المجال؛ فهو الذي يحدد كيفية تراكم التأثيرات المحلية وكيفية تحولها إلى قيمة كلية، وهو الذي يحدد ما إذا كانت المساهمات متساوية أو متفاوتة وما إذا كان التراكم خطيا أو غير خطي، أي إنَّ العلاقة بين المجال والدالة والقياس هي علاقة إنتاج متبادل، حيث لا يمكن

تعريف أي عنصر دون الرجوع إلى العناصر الأخرى، لأن المجال يحدد شكل الدالة والدالة تعيد تشكيل معنى القياس والقياس يعيد تنظيم المجال داخل حركة دائرية مستمرة.

لذا فإن البنية الرياضية العامة للمعادلات التكاملية تقوم على منطق التوليد البنيوي، حيث تتحول الكلية إلى نتيجة تفاعل مستمر بين عناصرها وليس إلى مجموع ميكانيكي لأجزائها، أي إن الانتقال من التأثيرات الجزئية إلى المحصلة الكلية يحدث عبر تراكم بنيوي داخل المجال، حيث تتداخل القيم المحلية ضمن شبكة من العلاقات تجعل كل عنصر جزءا من بنية كلية تتجاوز حدوده الفردية.

ففي النهاية؛ يصبح التكامل آلية لإعادة إنتاج الظاهرة داخل نسق رياضي منظم، وإن هذا التصور يقود إلى تحول فلسفي عميق في فهم الرياضيات نفسها، إذ تعد الرياضيات نظاما لبناء العلاقات بين الجزء والكل وبين المحلي والكلي وبين الثابت والمتغير داخل إطار معرفي واحد، كما أن هذا البناء يكشف أن المجال الرياضي والبنية التكاملية هما وجهان لعملية تأسيس واحدة، لأن المجال لا يكتمل دون تكامل والتكامل لا يعمل دون مجال يحدد شروط إمكانه وحدود اشتغاله، وعليه فإن النموذج التكاملي يتأسس بوصفه نسقا معرفيا مغلقا نسبيا من حيث البنية لكنه مفتوح من حيث التفاعل الداخلي، إذ تتحدد فيه الظواهر عبر شبكة من العلاقات التبادلية التي تعيد إنتاج نفسها باستمرار داخل إطار رياضي صارم ومنظم، فقد يقوم على الترابط البنيوي والتفاعل الوظيفي العميق بين جميع مكوناته.

❖ مراجع القسم الأول

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

1. ابن رشد، تهافت التهافت: انتصاراً للروح العلمية وتأسيساً لأخلاقيات الحوار (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
2. أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٤).
3. الحسن ابن الهيثم، كتاب المناظر، ترجمة: عبد الحميد صبره(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون ولآدب، 1983م).
4. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق وتعليق: محمد حسين شمس الدين(بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨).
5. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش(القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤).
6. محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي(القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ٢٠٠١).
7. موراى ر. شبيجل، الدوال المركبة: مع مقدمة في التناظر الحافظ للزوايا وتطبيقاته، ط5(القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2005).

ثانياً: المصادر الانجليزية

1. Andrew Aberdein, **Evidence, Proofs, and Derivations** (New York: arXiv,2019).
2. Elias M. Stein and Rami Shakarchi, **Complex Analysis** (Princeton Lectures in Analysis II(New York : Princeton University Press,2003).
3. Hackbusch Wolfgang, **Elliptic Differential Equations: Theory and Numerical Treatment** (Berlin: Springer Berlin Heidelberg ، 2017).
4. Ingrid Hotz, Roxana Bujack, **Christoph Garth, and Bei Wang, Mathematical Foundations in Visualization** (New York: arXiv, 2019).
5. Lars V. Ahlfors, **Complex Analysis**, 3rd Edition(New York, McGraw-Hill, 1979).

6. Martin H. Schultz, **Elliptic Problem Solvers**(New York: Academic Press, 1981).
7. Murray R. Spiegel, **Schaum's Outline of Complex Variables: With an Introduction to Conformal Mapping and Its Applications**, 2nd Edition(New York: McGraw-Hill Professional, 2009).
8. Peter Knabner and Lutz Angerman ‘**Numerical Methods for Elliptic and Parabolic Partial Differential Equations**(New York: Springer, 2003).
9. Susanne Brenner C and L Ridgway Scott, **The Mathematical Theory of Finite Element Methods**, 2nd ed (New York: Springer New York, 2002).

القسم الثاني

قانون التكامل الإنساني في تشكيل البنى الفكرية الإسلامية

يرتكز قانون التكامل الإنساني في تشكيل البنى الفكرية والإنسانية على افتراض أساسي مفاده أن الإنسان يتكون من عناصر حركة تراكمية مستمرة تنتظم داخل نسق مترابط تتفاعل فيه العقيدة، المعرفة، القيم، السلوك، التاريخ ضمن وحدة بنائية واحدة، ولهذا فإن أي محاولة لتفسير الفكر أو السلوك أو الحدث، من خلال عامل منفرد تؤدي إلى تفكيك البنية الحقيقية للظاهرة وإحلال العلاقات الخطية محل العلاقات النسقية المركبة، لأن البنية الفكرية تتكون عبر مسار تراكمي تتداخل فيه طبقات متعددة من المعاني والتصورات والتجارب والتفسيرات، حيث تتحول الوحدات المعرفية الجزئية مع الزمن إلى نظام مترابط من المفاهيم والرؤى الكلية، فقد يصبح الفكر في هذه الحالة محصلة تكاملية لتفاعل مستمر بين مختلف مستويات الوعي الإنساني، ومن ثم فإن ما يظهر في صورة نسق فكري متماسك ليس سوى النتيجة النهائية لمسار طويل من الاندماج والتراكم البنائي.

عندما يبلغ هذا التراكم درجة معينة من الاتساق ينتقل الفكر من كونه بنية إدراكية إلى كونه قوة معيارية منتجة للقيم، لأن المعرفة تتحول تدريجياً إلى معايير توجه الحكم على الأشياء وتحدد أنماط الاختيار والمفاضلة داخل الوعي الإنساني، عند هذه النقطة يبدأ التكامل بين الفكر والقيمة بوصفهما مستويين مختلفين لحركة واحدة، حيث تمثل المعرفة البعد الإدراكي وتمثل القيمة البعد التوجيهي ثم يتجسد الاثنان في السلوك بوصفه الصورة العملية للنسق الداخلي، ولهذا فإن السلوك يمثل النتيجة المركبة لتفاعل جميع المكونات السابقة داخل البنية الإنسانية، لأن الإنسان يفعل ما ينتج عن اندماج هذه المستويات جميعاً داخل وحدة تكاملية متماسكة، ولهذا يصبح السلوك شاهداً على درجة الانتظام الداخلي للنسق أكثر من كونه استجابة لعنصر جزئي داخله.

من خلال انتقال هذا التكامل من المجال الفردي إلى المجال الجماعي تتكون البنية الاجتماعية، لأن المجتمع يتشكل من انتظام العلاقات الناتجة عن اشتراكهم في شبكات متداخلة من المعاني والقيم والممارسات، ولهذا فإن الانتظام الاجتماعي يظهر باعتباره التعبير الكلي عن التكامل المتحقق داخل الوحدات الإنسانية نفسها، فكلما ازدادت درجة الترابط بين

الفكر والقيمة والسلوك ازداد مستوى الانتظام الاجتماعي، أي كلما تعرضت هذه العلاقات للتعكك ظهرت أنماط الاضطراب والتشتت داخل المجال الجماعي.

عند هذه المرحلة تبرز إشكالية العلاقة بين العقيدة والحدث إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في تفسير الظواهر الفكرية والدينية، لأن السؤال التقليدي الذي يبحث عما إذا كانت العقيدة تنتج الحدث أو كان الحدث ينتج العقيدة يفترض وجود اتجاه سببي أحادي يمكن عزله وتحديد بصورة مستقلة، في حين أن منطق التكامل يكشف أن كلا الطرفين يتحركان داخل بنية أوسع منهما، وإن كلاً منهما يشكل جزءاً من حركة النسق الكلي.

العقيدة تتحول إلى حدث عبر اندماجها في شبكة من العمليات المعرفية والقيمية والسلوكية الممتدة زمنياً، كما أن الحدث يعود ليدخل في المجال المعرفي والرمزي للنسق، فقد يعيد تشكيل أنماط الفهم والتأويل ويؤثر في طرائق إدراك العقيدة ذاتها، ومن ثم فإن العلاقة بينهما تتخذ صورة حركة تكاملية دائرية تتبادل فيها المكونات التأثير داخل بنية واحدة، وعلى هذا الأساس لا تكون العقيدة سبباً منفرداً للحدث ولا يكون الحدث منشأً مستقلاً للعقيدة، لأن كليهما يمثلان لحظتين مختلفتين من لحظات النسق التكاملية ذاته، لأن العقيدة تدخل في بناء المعنى والمعنى يندمج في المعرفة والمعرفة تتحول إلى قيم والقيم تتجسد في السلوك والسلوك يشارك في تشكيل الواقع التاريخي ثم يعود الواقع التاريخي، فقد يصبح عنصراً جديداً في إعادة إنتاج المعنى داخل النسق وهكذا تتحول العلاقة بين العقيدة والحدث من علاقة سببية أحادية إلى علاقة تكاملية تراكمية يتحدد فيها كل عنصر من خلال موقعه داخل الكل.

لذا فإن قانون التكامل الإنساني يكشف أن البنى الفكرية والإنسانية تُفسر من خلال حركة التراكم المستمر التي تربط بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والتاريخ داخل وحدة بنائية شاملة، حيث لا يكون الحدث إلا التعبير التاريخي عن درجة معينة من التكامل المتحقق داخل النسق ولا تكون العقيدة إلا أحد المكونات المؤسسة التي تكتسب فاعليتها من اندماجها في هذا البناء الكلي المتحرك عبر الزمن، إذا كان هذا الفصل يبحث في قانون التكامل الإنساني في تشكيل البنى الفكرية والإنسانية، من خلال محاوره الأربعة المتمثلة في تكوين البنية الفكرية عبر التراكم المعرفي والتكامل بين الفكر والقيمة والسلوك والتكامل كأساس الانتظام الاجتماعي وتفاعل العقيدة والحدث داخل النسق التكاملية، فإن من الممكن اشتقاق صيغة تكاملية فرعية من النموذج

الكلي، حيث تعبر عن الحركة الداخلية للنسق الإنساني وتكشف آلية تشكل البنية الإنسانية بوصفها محصلة تفاعل مستمر بين مكونات متعددة تنتظم داخل مجال زمني واحد.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي، الآتي:

نموذج

(7)

$$\mathcal{J}(t) = \int_{t_0}^t [K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes S(\tau) \otimes A(\tau)] e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

حيث تمثل $I(t)$ البنية الإنسانية والفكرية المتحققة عند الزمن (T) ، بينما تمثل $K(T)$ التراكم المعرفي المكون للبنية الفكرية، أما $V(T)$ فهي المنظومة القيمية الناتجة عن تطور الوعي المعرفي، بينما تمثل $S(T)$ البنية السلوكية التي تجسد المعرفة والقيمة في الواقع، فيما $A(T)$ تجسد البنية العقديّة بوصفها أحد العناصر المؤسسة داخل النسق.

أما عامل التكامل (\otimes) ، يدل على التفاعل البنوي المستمر بين جميع المكونات، فقد يشير الحد $(e^{-\lambda(t-\tau)})$ إلى الأثر الزمني المتراكم للعناصر الداخلة في عملية التكوين التاريخي، إذ تكشف هذه الصيغة أن البنية الفكرية والإنسانية تتولد من المحصلة التكاملية للتفاعل المستمر بين هذه المكونات عبر الزمن، حيث يصبح الانتظام الاجتماعي والحدث التاريخي صورتين ظاهرتين لمستوى التكامل المتحقق داخل النسق في لحظة تاريخية معينة.

إذا أُريد التعبير بصورة أكثر مباشرة عن المحاور الأربعة للفصل يمكن اشتقاق الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(8)

$$\mathcal{J}(t) = \int_{t_0}^t [B(\tau) \otimes C(\tau) \otimes G(\tau) \otimes R(\tau)] d\tau$$

حيث إن:

- $B(T)$: تكوين البنية الفكرية الناتجة عن التراكم المعرفي.

- $C(T)$: تكامل الفكر والقيمة والسلوك.

- $G(T)$: المحصلة التكاملية للانتظام الاجتماعي.

- $R(T)$: التفاعل النسقي بين العقيدة والحدث.

إذ تشير هذه الصيغة إلى أن الناتج الكلي للفصل لا يمكن فهمه من خلال أي محور منفرد، لأن كل محور يكتسب دلالاته ووظيفته من موقعه داخل البناء التكاملي العام، ومن ثم فإن التراكم المعرفي يؤسس البنية الفكرية والبنية الفكرية تنتج المجال القيمي والمجال القيمي يتجسد في السلوك والسلوك المتكامل يفضي إلى الانتظام الاجتماعي، ومن ثم تتجلى نتائج هذه الحركة بأكملها في العلاقة المركبة بين العقيدة والحدث، وعليه فإن المحاور الأربعة تمثل مستويات متعاقبة لحركة نسقية واحدة تنتقل من التكوين المعرفي إلى التحقق الاجتماعي، ومن ثم إلى الظهور التاريخي، حيث يصبح التكامل هو القانون الحاكم لتشكل البنى الفكرية والإنسانية والمبدأ التفسيري الذي تنتظم داخله جميع العلاقات الجزئية داخل النسق التكاملي.

أولاً: تكوين البنية الفكرية من خلال التراكم المعرفي

مثلت تشكل المعرفة من وحدات إدراكية متتابعة الأساس الأول في بناء البنية الفكرية داخل النسق الإنساني، لأن الفكر لا يظهر دفعة واحدة، إذ ينشأ من تراكم مستمر لوحدات الإدراك التي تتوالى داخل الوعي عبر الزمن، حيث تندمج كل وحدة جديدة في البنية السابقة فتضيف إليها بعداً جديداً من الفهم والتنظيم والتفسير، ومن هذا المنظور لا تمثل الوحدة الإدراكية مجرد معلومة منفردة وإنما تمثل عنصراً بنائياً أولاً يدخل في تشكيل النسق المعرفي العام، إذ إن كل إدراك جزئي يترك أثراً داخل البنية الذهنية، فقد يصبح جزءاً من شبكة أوسع من العلاقات والمعاني، أي مع استمرار هذا التراكم تنتقل المعرفة من مستوى الجزئية إلى مستوى الكلية ومن مستوى الانطباع إلى مستوى المفهوم ومن مستوى المفهوم إلى مستوى النسق الفكري القادر على إنتاج الرؤية والتفسير.

يُمكن النظر من الناحية الرياضية إلى الوحدات الإدراكية باعتبارها عناصر متتابعة داخل مسار تراكمي تكتسب قيمتها من موضعها داخل السلسلة الكلية للتكوين المعرفي، فكل وحدة إدراكية جديدة تعيد تنظيم الوحدات السابقة وتمنحها دلالات إضافية، مما يجعل المعرفة عملية تراكم بنائي لا عملية جمع آلي لمعلومات متفرقة، ولهذا فإن الناتج الفكري النهائي يتجاوز دائماً مجموع مكوناته الجزئية لأنه يتضمن العلاقات الناشئة بين هذه المكونات أثناء عملية التكامل،

فعلى هذا الأساس تصبح البنية الفكرية حصيلة حركة مستمرة من الانتقال بين الإدراك والتأويل والربط والاستنتاج، حيث تتولد المعاني الجديدة من تفاعل المعاني السابقة مع الخبرات اللاحقة داخل مجال زمني ممتد، ومن ثم فإن الفكر يتحدد بدرجة الانتظام التي تحققها هذه المعارف داخل بنية واحدة قادرة على تفسير الواقع وإنتاج الأحكام وتوجيه الفعل.

عندما تدخل العقيدة في هذا المسار المعرفي فإنها تعمل باعتبارها مركزاً تنظيمياً يعيد ترتيب العلاقات بين المعاني ويمنحها اتجاهاً محدداً، لأن الوحدات الإدراكية المتتابعة تتراكم في داخل إطار تفسيري يحدد أولويات الفهم ومعايير التأويل، وبذلك تصبح العقيدة جزءاً من عملية التكوين المعرفي، كما تصبح المعرفة في الوقت نفسه أداة لإدراك العقيدة وتوسيع حضورها داخل الوعي، ومن ثم فإن تشكل المعرفة من وحدات إدراكية متتابعة يكشف أن البنية الفكرية، هي بناءً تراكمياً متحركاً يتكون من اندماج مستمر بين الخبرة والإدراك والمعنى، وأن كل تحول في مستوى المعرفة يؤدي إلى إعادة تشكيل النسق الفكري بأكمله، الأمر الذي يجعل التراكم المعرفي القانون الأول الذي تنبثق منه سائر المستويات اللاحقة في حركة التكامل الإنساني.

أي إن تراكم المفاهيم والمعاني داخل الوعي الإنساني يمثل المرحلة الثانية في تشكل البنية الفكرية بعد ظهور الوحدات الإدراكية الأولية، لأن الإدراك في صورته المفردة يدخل في عملية مستمرة من الربط والتأويل والتجريد، إذ تؤدي إلى تكوين المفاهيم ثم إلى بناء المعاني الكلية التي تنتظم داخلها الخبرة الإنسانية، ولهذا فإن الوعي يعمل مجالاً ديناميكياً لإعادة تنظيمها وصياغتها ضمن أنساق أكثر اتساعاً وترابطاً.

المفهوم يتولد من تراكم سلسلة من الإدراكات المتشابهة أو المترابطة التي ينجح العقل في جمعها داخل إطار دلالي موحد، أي عندما تتزايد المفاهيم وتتداخل فيما بينها تبدأ المعاني الكلية في الظهور نتاجاً لبنية أوسع من العلاقات الفكرية، ومن ثم فإن المعنى يمثل محصلة حركة تراكمية تنتقل من الجزئي إلى الكلي ومن المباشر إلى المجرد ومن المحدود إلى الشامل، أما من الناحية الرياضية يمكن النظر إلى المفاهيم بوصفها وحدات بنائية متنامية داخل نسق معرفي متحرك، حيث تزداد قيمة كل مفهوم بقدر اندماجه في شبكة أوسع من المفاهيم الأخرى، لأن المفهوم المنعزل يمتلك قدرة تفسيرية محدودة، أما المفهوم المرتبط بسلسلة واسعة من العلاقات فيتحول إلى مركز بنائي قادر على إنتاج معانٍ جديدة وإعادة تنظيم المجال المعرفي

بأكمله، ولهذا فإن النمو الحقيقي للوعي لا يقاس بعدد المفاهيم المتراكمة وإنما بدرجة الترابط البنائي بينها.

تكون عملية تراكم المعاني عملية تكامل مستمرة تتجاوز حدود الإضافة الكمية، لأن كل معنى جديد يعيد تشكيل العلاقات القائمة داخلها ويمنح المفاهيم السابقة أبعاداً تفسيرية جديدة، وبذلك يتحول الوعي إلى بنية متطورة باستمرار تتغير خصائصها، أي كلما ازداد حجم التراكم المعرفي واتسعت شبكة العلاقات الداخلية بين عناصرها، عندما تدخل العقيدة في هذا المسار فإنها تمارس وظيفة تنظيمية مركزية لأنها تمنح المفاهيم والمعاني إطاراً مرجعياً عاماً يحدد اتجاهاتها ويضبط آليات ترابطها داخل النسق الفكري، لأن الوعي العقدي لا يضيف معنى جزئياً إلى بقية المعاني وإنما يشارك في إعادة ترتيب البنية الدلالية كلها، حيث تصبح المفاهيم المتعددة أجزاء من رؤية كلية أكثر اتساقاً وانتظاماً.

فإن تراكم المفاهيم والمعاني داخل الوعي الإنساني يمثل عملية تأسيس مستمرة للبنية الفكرية نفسها، حيث تتولد الرؤى والتفسيرات والأحكام من حركة التكامل بين المفاهيم المتراكمة ومعانيها المتشابهة، عند هذه المرحلة يصبح الفكر نتاجاً لبناء تراكمي متصل تتحدد قوته بقدرته على تحويل الكثرة المعرفية إلى وحدة تفسيرية منتظمة قادرة على إنتاج المعنى وتوجيه الفهم وإعادة تفسير الواقع ضمن نسق متماسك ومتربط، فإن بناء الأنساق الفكرية من خلال التكامل بين العناصر الجزئية ينطلق من افتراض منهجي أساسه "إن الفكر تتكون من شبكة مترابطة من الوحدات المعرفية والقيمية والعقدية التي تتفاعل بصورة مستمرة داخل بنية كلية واحدة"، ولهذا فإن العلاقة بين العقيدة والحدث لا يمكن تفسيرها بوصفها علاقة مباشرة بين متغيرين منفردين، لأن كلاً منهما يمثل جزءاً من نسق أوسع تتحدد خصائصه من خلال مجموع العلاقات الداخلية التي تربط عناصره المختلفة.

فمن الناحية الرياضية إذا رمزنا إلى:

- العقيدة: $A_{(T)}$

- الحدث: $E_{(T)}$

فإن النموذج الخطي المفترض يفترض إن:

$$E_{(T)}=kA_{(T)}$$

غير أن هذه الصيغة تفترض أن الحدث يتولد من العقيدة بصورة مباشرة وهو افتراض لا ينسجم مع الطبيعة المركبة للأنساق الفكرية الإسلامية، لأن العقيدة لا تتحول إلى حدث إلا عبر مرورها بمستويات متعددة من المعرفة والقيم والسلوك.

ولهذا تصبح العلاقة الجزئية الأولى أكثر دقة على الصورة الرياضية، الآتية:

نموذج

(9)

$$K(t) = \int_{t_0}^t A(\tau) d\tau$$

حيث يمثل $K(t)$ التراكم المعرفي الناتج عن الامتداد الزمني للعقيدة داخل الوعي، ثم تنتقل المعرفة إلى المجال القيمي، وهذا ما يُمكن الإشارة إليه من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج

(10)

$$V(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) d\tau$$

إذ تمثل $V(t)$ المنظومة القمية المتولدة من التراكم المعرفي، ومن ثم يتجسد المجال القيمي في السلوك من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(11)

$$S(t) = \int_{t_0}^t V(\tau) d\tau$$

وعند هذه المرحلة يكون الحدث نتيجة لتكامل هذه المستويات جميعاً، مما يدفعنا لوضع صيغة رياضية أكثر شمولية في الدلالة والمعنى والنسق الرياضي، المتمثلة في الآتي:

نموذج

(12)

$$E(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes S(\tau)] d\tau$$

فقد تكشف هذه الصيغة إن الحدث يمثل المحصلة التراكمية لتفاعل العقيدة مع المعرفة والقيم والسلوك داخل المجال الزمني، غير أن العلاقة النسقية لا تتوقف عند هذا الحد، لأن الحدث نفسه يعود ليؤثر في المجال العقدي والمعرفي، ومن ثم تظهر العلاقة الرياضية الراجعة، وفق الآتي:

$$A_{n+1}(t) = A_n(t) + \alpha E_n(t)$$

حيث يدل (α) على معامل التأثير الراجع للحدث في إعادة تشكيل الوعي العقدي، لذا فإن العقيدة تنتج الحدث من خلال سلسلة من الوسائط التكاملية، كما أن الحدث يعيد إنتاج شروط فهم العقيدة داخل النسق نفسه، وبذلك تتحول العلاقة بينهما من علاقة سببية أحادية إلى علاقة دورانية تراكمية مستمرة، ومن ثم فإن بناء النسق الفكري يتحقق عبر إدماج هذه العناصر داخل بنية تكاملية متحركة، تصبح فيها العقيدة نقطة تنظيم والمعرفة مجال انتقال والقيم مستوى توجيه والسلوك مجال تحقق، أما الحدث صورة تاريخية ظاهرة للمحصلة الكلية لهذا التكامل المتواصل عبر الزمن.

أي إن الصياغة الرياضية للتراكم المعرفي بوصفه عملية تكاملية تنطلق من مبدأ فلسفي ومعرفي أساسه أن المعرفة تتشكل من خلال حركة بنائية مستمرة تتفاعل فيها الوحدات الإدراكية والمفاهيم والمعاني داخل مجال زمني ممتد، حيث يتحول كل إدراك جديد إلى عنصر مشارك في إعادة تنظيم البنية المعرفية السابقة وإعادة تشكيلها وفق مستوى أعلى من الترابط والاتساق، ولهذا فإن المعرفة تمثل نسقاً متحركاً يخضع بصورة دائمة لعمليات الإضافة والدمج وإعادة البناء، ومن هذا المنظور يكون مفهوم التكامل أكثر قدرة من غيره على تمثيل طبيعة المعرفة الإنسانية، لأن التكامل يعبر عن المحصلة الكلية الناتجة عن تفاعل عدد كبير من التأثيرات الجزئية داخل مجال واحد، فكما أن القيمة التكاملية في الرياضيات تنتج من مجموع لا نهائي من القيم

المتراكمة، فإن المعرفة أيضاً تتولد من تراكم متصل لوحدات الإدراك التي تندمج داخل الوعي عبر الزمن حتى تنتج بنية فكرية قادرة على الفهم والتفسير وإنتاج الأحكام. أما إذا رمزنا إلى الوحدات الإدراكية الأولية بالرمز $U(\tau)$ ، فإن التراكم المعرفي يمكن التعبير عنه بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(13)

$$K(t) = \int_{t_0}^t U(\tau) d\tau$$

فقد تمثل $K(t)$ المحصلة المعرفية المتحققة عند الزمن المشار إليه (t) ، إذ تشير هذه الصيغة إلى أن المعرفة هي الناتج الكلي لجميع الوحدات الإدراكية التي مرت عبر المجال الزمني للوعي منذ لحظة التأسيس الأولى وحتى اللحظة الراهنة، فكل إدراك جديد يضيف بعداً جديداً إلى البناء المعرفي وكل مرحلة زمنية جديدة تحمل معها إمكانية إعادة تشكيل العلاقات الداخلية للمعرفة، ومن ثم فإن الوعي يتحرك من خلال التراكم المتدرج الذي يحول الجزئيات المتناثرة إلى وحدة معرفية أكثر انتظاماً.

غير أن الإدراك وحده لا يكفي لتكوين المعرفة؛ لأن الإدراك لا يكتسب دلالاته إلا عندما يدخل في عمليات الفهم والتفسير والتأويل، ولهذا فإن المعرفة الحقيقية تنشأ من دمج المدركات بالمعاني التي تتولد عنها داخل الوعي، إذ تصبح الصيغة أكثر شمولاً عندما تدمج البعدين الإدراكي والدلالي في حركة واحدة.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(14)

$$K(t) = \int_{t_0}^t [U(\tau) \otimes M(\tau)] d\tau$$

حيث تمثل $M_{(T)}$ المعاني المتولدة من عمليات الفهم والتأويل، ويمثل عامل التكامل (\otimes) التفاعل البنيوي بين الإدراك والمعنى داخل الوعي، فقد تكشف هذه الصيغة إن المعرفة تنشأ من اندماجهما داخل عملية تراكمية واحدة، لأن الإدراك يمنح المادة الأولية للمعرفة بينما يمنح المعنى تلك المادة صورتها التفسيرية، ومن خلال التفاعل المستمر بينهما تتولد المفاهيم ثم تتراكم المفاهيم لتكوّن البنية الفكرية الأوسع.

عندما تتوسع المعرفة وتتراكم عبر الزمن فإنها تبدأ بالتحول إلى بناء أكثر شمولاً واتساعاً قادر على إنتاج الرؤية العامة للعالم وإعادة تفسير الظواهر المختلفة، أي ضمن إطار واحد ولهذا يمكن التعبير عن انتقال المعرفة إلى مستوى البنية الفكرية بالصيغة:

وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(15)

$$B(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) d\tau$$

حيث تمثل $B(t)$ البنية الفكرية الناتجة عن التراكم المستمر للمعرفة، إذ تدل هذه الصيغة على أن الفكر هي نتيجة لتراكمها وانتظامها، فكل زيادة في المحتوى المعرفي، فقد تُساهم في إعادة تشكيل البنية الفكرية كلها، لأن النسق الفكري يتطور كلما ازدادت كثافة العلاقات بين مكوناته وكلما ارتفع مستوى التكامل الداخلي بينها.

عندما تدخل العقيدة في هذا المجال فإنها تمارس وظيفة تنظيمية مركزية داخل حركة التراكم المعرفي، لأن المعارف تتجمع داخل أطر مرجعية تحدد اتجاهاتها العامة وتمنحها وحدة تفسيرية قادرة على الربط بين مختلف المستويات الفكرية، ولهذا يمكن التعبير عن التكوين المعرفي المرتبط بالعقيدة.

وهذا ما يُمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(16)

$$K_A(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes U(\tau) \otimes M(\tau)] d\tau$$

تعتبر هذه الصيغة إلى أن العقيدة تشارك في تنظيم حركة الإدراك وإنتاج المعنى داخل الوعي، حيث تصبح عنصراً فاعلاً في توجيه عملية التراكم المعرفي دون أن تكون المصدر اليده، لأن العقيدة تعمل على دمج هذه العناصر داخل إطار أكثر اتساقاً وانتظاماً، ومن ثم فإن التراكم المعرفي يمثل عملية تكاملية شاملة تتداخل فيها الإدراكات والمعاني والمفاهيم والعقائد داخل حركة بنائية متواصلة ومع استمرار هذه الحركة ينتقل الوعي من مرحلة التشتت إلى مرحلة الانتظام ومن مرحلة الجزئية إلى مرحلة الكلية ومن مرحلة المعارف المتفرقة إلى مرحلة النسق الفكري المتماسك القادر على إنتاج الرؤية والتفسير والحكم.

وأخيراً، تكشف الصياغة الرياضية للتراكم المعرفي أن المعرفة ليست حدثاً أنياً ولا حالة ساكنة فهو يمثل عملية تكاملية ممتدة عبر الزمن تتراكم فيها الوحدات الإدراكية، إذ تتفاعل فيها المعاني وتنظم فيها المفاهيم داخل بنية متصاعدة باستمرار، مما يؤدي إلى تشكل البنية الفكرية بأنها المحصلة الكلية لهذا التراكم، فقد تصبح قادرة على توجيه السلوك وإنتاج القيم والمشاركة في تشكيل الأحداث التاريخية داخل النسق الإنساني العام.

ثانياً: التكامل بين الفكر والقيمة والسلوك

تمثل العلاقة البنائية بين المعرفة والقيم تمثل إحدى أكثر العلاقات مركزية في تفسير تشكل النسق الإنساني، لأن القيمة تظهر داخل الوعي بوصفها معطى مستقلاً عن المعرفة، كما أن المعرفة تتجه بصورة تدريجية نحو إنتاج المعايير التي تمنح الأشياء مراتبها وتحدد مواقعها داخل نظام الحكم والاختيار، ولهذا فإن المعرفة والقيمة تمثلان مرحلتين متكاملتين من حركة واحدة تنتقل من الإدراك إلى التوجيه ومن الفهم إلى المعيارية، لأن المعرفة في صورتها الأولية تكشف موضوعات الإدراك وتحدد خصائصها وعلاقاتها، غير أن هذا الكشف لا يظل محصوراً في حدود الوصف، لأن العقل الإنساني يميل بصورة مستمرة إلى تقويم ما يدركه وإدخاله ضمن منظومة من الأحكام والمعايير ومن هنا تبدأ المعرفة بالتحول إلى قيمة، لأن كل اتساع في

مجال الفهم ينتج بالضرورة إعادة ترتيب لمجال التقدير وكل تغير في إدراك الواقع يفضي إلى تغير في كيفية الحكم عليه.

فمن المنظور البنائي، فإن القيمة تتولد من داخلها عبر عملية تراكمية متصلة، فكل مفهوم يكتسب مع الزمن شبكة من الدلالات والمعاني، أي ثم تتحول هذه الدلالات إلى معايير توجه الوعي نحو أنماط معينة من الاختيار والرفض والقبول، عند هذه المرحلة تنتقل المعرفة من كونها تمثيلاً للواقع إلى كونها قوة منظمة للسلوك الإنساني.

إذ يُمكن التعبير عن هذا الانتقال البنائي من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج

(17)

$$V(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) d\tau$$

حيث تمثل:

- $K(T)$: لحركة المعرفية المتراكمة عبر الزمن.
- $V(t)$: البنية القيمية الناتجة عن هذا التراكم.

فقد تشير هذه الصيغة إلى أن القيمة محصلة تراكمية للحركة المعرفية، حيث تتولد المعايير من الامتداد التاريخي للمعرفة داخل الوعي، غير أن العلاقة بين المعرفة والقيمة لا تتخذ صورة انتقال أحادي الاتجاه، لأن القيم المتشكلة تعود بدورها إلى المجال المعرفي، إذ فـتؤثر في آليات الإدراك والاختيار والتفسير، ومن ثم يصبح النسق المعرفي خاضعاً بصورة دائمة لإعادة تنظيم ناتجة عن البنية القيمية التي أنتجها سابقاً.

لهذا يمكن تصوير العلاقة التكاملية بين الطرفين بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(18)

$$C(t) = \int_{t_0}^t [K(\tau) \otimes V(\tau)] d\tau$$

إذ يدل عامل التكامل (\otimes) على التفاعل البنوي المتبادل بين المعرفة والقيمة، بينما تعبر $C(t)$ عن درجة الاتساق الداخلي المتحققة داخل النسق الإنساني، فقد تكشف هذه الصيغة أن القيمة لا تستمد وجودها من ذاتها، كما أن المعرفة لا تحقق فاعليتها بصورة مستقلة، لأن كلاً منهما يتحدد من خلال علاقته بالآخر داخل حركة تكاملية مستمرة.

عندما تدخل العقيدة في هذا المجال؛ فإنها تمنح العلاقة بين المعرفة والقيمة مركزاً مرجعياً أعلى، لأن العقيدة تعمل باعتبارها إطاراً منظماً يحدد اتجاه الحركة المعرفية وطبيعة المعايير القيمة الناتجة عنها، ولهذا فإن المعرفة المرتبطة بالعقيدة تنتج منظومة معيارية تنتظم حول تصور كلي للوجود والإنسان والتاريخ، وعلى هذا الأساس فإن القيم لا تمثل إضافة خارجية إلى المعرفة، كما أن المعرفة لا تمثل مقدمة منفصلة عن القيمة، لأن كليهما يشكلان بنيتين متداخلتين داخل حركة واحدة تتجه نحو بناء السلوك وإنتاج الفعل التاريخي، فكلما ازداد التكامل بين المعرفة والقيمة ازداد مستوى الانتظام الداخلي للنسق، أي كلما تعرضت العلاقة بينهما للتفكك ظهر التناقض بين ما يدركه الإنسان وما يختاره وما يمارسه.

من ثم فإن العلاقة البنائية بين المعرفة والقيم تكشف أن الفكر الإنساني يتطور من خلال تطور قدرة المعرفة على التحول إلى معايير وقدرة المعايير على إعادة تنظيم المعرفة داخل دورة تكاملية مستمرة، إذ تجعل من القيمة الامتداد الطبيعي للمعرفة وتجعل من المعرفة الأساس البنائي لكل نظام قيمي قادر على الاستمرار والتأثير داخل النسق الإنساني، وإن السلوك لا يمثل المرحلة الأخيرة في حركة الفكر الإنساني بقدر ما يمثل الصورة التي يظهر فيها مقدار الانسجام المتحقق بين ما يعرفه الإنسان وما يؤمن بقيمته وما يختاره في ممارساته اليومية، لأن الفكر في ذاته يظل إمكانية معرفية والقيمة في ذاتها تظل معياراً موجهاً، أما السلوك فهو المجال الذي تتحول فيه الإمكانيات إلى تحقق والمعايير إلى أفعال محسوسة داخل الواقع.

لهذا فإن العلاقة بين الفكر والقيمة هي علاقة تولد بنائي مستمر، لأن المعرفة عندما تتراكم داخل الوعي تتجه بصورة تدريجية نحو إنتاج معايير للحكم والتقويم، فقد تتحول من مجرد فهم للأشياء إلى تحديد لمواقعها وأهميتها ومراتبها داخل النسق الإنساني، عند هذه المرحلة تصبح القيمة الامتداد الطبيعي للمعرفة، فقد المعرفة الأساس الذي تستند إليه القيمة في اكتساب مشروعيتها واتساقها، لذا فإن السلوك ينشأ من المعرفة، لأن الإنسان قد يدرك الشيء دون أن يجعله معياراً لفعله، كما أنه لا ينشأ من القيمة منفردة، لأن القيمة تحتاج إلى أرضية معرفية تمنحها المعنى والاتجاه، حيث تتولد من الاندماج المستمر بين المجالين داخل بنية واحدة تتجاوز حدود كل منهما على حدة، فكل فعل إنساني يحمل في داخله أثراً معرفياً يحدد موضوعه وأثراً قيمياً يحدد غايته واتجاهه.

عندما يتحقق هذا الاندماج بصورة متماسكة ينشأ نوع من الانتظام الداخلي يجعل مختلف أبعاد الشخصية تتحرك في اتجاه واحد، فقد تتوافق الرؤية مع المعيار ويتوافق المعيار مع الممارسة ويصبح السلوك تعبيراً صادقاً عن البنية الفكرية والأخلاقية الكامنة وراءه، أما إذا تعرضت هذه العلاقة للتفكك، فإن المعرفة تنفصل عن القيمة والقيمة تنفصل عن الفعل فتظهر حالات التناقض بين ما يدركه الإنسان وما يعتقد بصحته وما يمارسه فعلياً داخل الواقع، يكون السلوك مؤشراً على درجة التكامل المتحقق بينهما، لأن الفعل الإنساني يكشف مستوى الاتساق أو الاضطراب داخل النسق أكثر مما تكشفه التصورات النظرية المجردة، فكلما ازداد الانسجام بين المعرفة والقيم ازداد انتظام السلوك، وكلما تراجعت درجة الانسجام ظهرت صور التششت والتعارض داخل المجال العملي.

عندما تدخل العقيدة في هذا البناء، فإنها تمنح المعرفة والقيم مركزاً مرجعياً مشتركاً يجعل الحركة الداخلية للنسق أكثر قدرة على تحقيق الوحدة والاتساق، لأن العقيدة تؤسس الإطار الكلي الذي تنتظم داخله المعاني والمعايير والاختيارات، ومن خلال هذا الإطار تكتسب المعرفة اتجاهها وتكتسب القيم غايتها ويكتسب السلوك صورته النهائية، لذلك فإن الإنسان يتحرك داخل الواقع باعتباره وحدة متكاملة، إذ تتفاعل فيها المعرفة والقيم والسلوك بصورة مستمرة، حيث يصبح كل مستوى منها شرطاً لوجود المستوى الآخر، حيث تكون الحركة الإنسانية كلها تعبيراً عن عملية تكاملية واحدة تنتقل من الإدراك إلى التقدير ومن التقدير إلى الفعل ومن الفعل إلى إعادة تشكيل الوعي نفسه داخل دورة مستمرة من البناء والتجدد والانتظام.

يمثل الانتقال من التصور الفكري إلى الممارسة العملية حركة بنائية متدرجة تمر بعدد من المستويات المتداخلة داخل النسق الإنساني، لأن التصور الفكري في بدايته لا يكون أكثر من بناء معرفي يحدد كيفية فهم الإنسان للوجود ولذاته وللعالم المحيط به، وهذا البناء يمنح العقل إطاراً تفسيريّاً عاماً غير أنه لا يمتلك القدرة على إنتاج الفعل ما دام محصوراً في المجال الإدراكي، ولهذا فإن التصور الفكري يتحول إلى منظومة من المعاني المعيارية، لأن الإنسان يتحرك وفق ما يمنحه قيمة وأهمية داخل وعيه، أي عندما يكتسب التصور الفكري بعداً معيارياً يبدأ بالتحول إلى قيمة موجهة تحدد ما ينبغي فعله وما ينبغي تجنبه وما يستحق القبول أو الرفض.

ف عند هذه المرحلة تنتقل العلاقة من مستوى المعرفة إلى مستوى الالتزام، إذ تتحول القيم إلى معايير داخلية لإدارة الاختيار الإنساني، لأن الفكر ينتج الرؤية والقيمة تنتج الاتجاه ومن خلال الاتجاه تتحدد الأولويات وتتكون الإرادة العملية وعندئذ يصبح السلوك ممكناً، لأن الإنسان يمارس الفعل نتيجة اندماج المعرفة بالمعيار داخل بنية واحدة، ومن ثم فإن طبيعة العلاقة تقوم على سلسلة تكاملية تبدأ بالتصور الفكري ثم تنتقل إلى التقدير القيمي ثم إلى الاختيار الإرادي ثم إلى التحقق السلوكي، خاصة إنَّ الفكرة تفسر الواقع والقيمة تحدد موقع الإنسان من هذا الواقع والإرادة تختار نمط الاستجابة، ومن ثم يأتي السلوك ليكون الصورة الظاهرة لهذه الحركة الداخلية بأكملها.

لهذا فإن الممارسة العملية ليست ترجمة حرفية للتصور الفكري، لأن الفكرة الواحدة قد تنتج أنماطاً متعددة من السلوك تبعاً لطبيعة القيم التي ارتبطت بها، كما أن القيمة الواحدة قد تتجسد في صور سلوكية مختلفة بحسب السياق الاجتماعي والتاريخي، ولهذا فإن العلاقة هي علاقة تحول بنائي تنتقل فيها المكونات من مستوى إلى مستوى داخل النسق، وفي إطار الفكر الإسلامي تزداد هذه العملية وضوحاً، لأن العقيدة لا تتحول إلى فعل بصورة مباشرة (مثلاً) يدخل في بناء المعرفة ثم يعيد تشكيل منظومة القيم وبعدها يؤثر في أنماط الاختيار أي يتجسد في السلوك الفردي والجماعي، ومن خلال تراكم هذه السلوكيات تظهر الظواهر الاجتماعية والأحداث التاريخية.

لذلك فإن العلاقة الحقيقية بين التصور والمعنى وبين المعنى والقيمة وبين القيمة والإرادة وبين الإرادة والسلوك، فكل مستوى يشكل شرطاً لظهور المستوى اللاحق وكل مرحلة تحتوي

المرحلة السابقة وتعيد تنظيمها داخل صورة أكثر اقتراباً من الواقع، فهذه الممارسة العملية تمثل المرحلة التي يبلغ فيها الفكر درجة التحقق التاريخي، لأن ما كان في البداية تصوراً ذهنياً يصبح قيمة موجهة ثم يتحول إلى اختيار واع ثم يتجسد في الفعل، عند هذه النقطة يصبح السلوك التعبير الواقعي عن البنية الفكرية الكامنة، إذ يكون الواقع نفسه المجال الذي تظهر فيه النتائج النهائية لمسار التكامل بين الفكر والقيمة والسلوك داخل النسق الإنساني.

مثل التكامل بين الفكر والقيمة والسلوك مستوى بنائياً متقدماً في تحليل الفاعل الإنساني بوصفه نسقاً ديناميكياً داخلي التنظيم، حيث تعمل باعتبارها متغيرات داخل دالة زمنية واحدة تخضع لمنطق التحول المستمر من الإدراك إلى التقدير ثم إلى التحقق الفعلي داخل الواقع، لا سيما إن الفكر في مستواه الأولي يفهم كدالة زمنية معرفية تتغير قيمها تبعاً لتغير المدركات والخبرات، حيث يمكن توصيفه رياضياً باعتباره دالة $K(t)$ تمثل البنية الفكرية المتغيرة عبر الزمن، فهذه الدالة تتراكم داخل الوعي لنتج مستويات أعلى من التنظيم الإدراكي، أي بمعنى عندما يدخل الزمن في تفسير هذه البنية؛ فإن الفكر يتحول إلى عملية تكامل مستمرة، حيث تتشكل القيم لتكن الناتج التراكمي للفكر عبر الزمن.

إذ يُمكن تمثيل هذا التحول البنائي عبر العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج

(19)

$$V(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) d\tau$$

فهذه الصيغة تعني أن القيمة هي محصلة تراكم معرفي ممتد، حيث كل لحظة إدراكية $K(t)$ ، بعد ان تضيف إليها مقداراً بنائياً إلى النسق القيمي النهائي $V(t)$ ، وبالتالي فإن القيمة مشتقة منه اشتقاقاً زمنياً متصلاً، غير أن هذا التحول لا يبقى محصوراً في مستوى التراكم القيمي، لأن الفاعل الإنساني يتعامل مع القيم كمحددات توجيه للفعل، فقد تبدأ مرحلة الانتقال من القيمة إلى السلوك، حيث يتم دمج البنية الفكرية $K(t)$ مع البنية القيمية $V(t)$ داخل عملية تفاعل بنيوي تنتج الفعل الإنساني.

فمن الناحية الرياضية يمكن توصيف السلوك باعتباره تكاملاً زمنياً لتفاعل الفكر والقيمة، من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(20)

$$S(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) V(\tau) d\tau$$

ففي النموذج أعلاه يعمل الفكر عبر إنتاج السلوك؛ من خلال حاصل التفاعل اللحظي بينهما عبر الزمن، وهذا يعني أن أي تغيير في البنية الفكرية أو القيمة ينعكس مباشرة على بنية السلوك لأن العلاقة بينهما هي علاقة توليد تفاعلي مستمر. عند الانتقال إلى المستوى الأعلى من التحليل يجب قياس درجة الاتساق الداخلي للنسق الإنساني ككل، فقد يظهر مفهوم الاتساق باعتباره دالة كلية تجمع الفكر والقيمة والسلوك داخل تكامل ثلاثي الأبعاد.

إذن، يُمكن صياغة علاقة رياضية لهذا التكامل الثلاثي وفق الآتي:

نموذج

(21)

$$C(t) = \int_{t_0}^t K(\tau) V(\tau) S(\tau) d\tau$$

هذه الصيغة تعني أن الاتساق الداخلي $C(t)$ يتحدد بدرجة التفاعل المتزامن بين الفكر والقيمة والسلوك، إذ يكون أي خلل في أحد هذه المكونات عاملاً مؤثراً في انخفاض درجة الاتساق الكلي.

أما من منظور أكثر تركيباً يمكن إعادة بناء الفاعل الإنساني كنظام ديناميكي متجه، حيث يُدرس كنقطة داخل بناء معرفي للحالات ثلاثية الأبعاد.

إذ يُمكن توصيفها وفق الحالة الكلية للنسق الرياضي الآتي:

نموذج

(22)

$$\mathcal{H}(t) = \begin{bmatrix} K(t) \\ V(t) \\ S(t) \end{bmatrix}$$

فهذا المتجه لا يبقى ثابتاً بقدر ما يخضع لمعادلة تطور زمنية، إذ تعكس التفاعل البنوي الداخلي بين مكوناته، حيث يمكن توصيفه من خلال نظام تفاضلي خطي. إذ يُمكن تمثيله رياضياً من خلال النموذج الرياضي الآتي، بهدف قياس طبيعة العلاقة:

نموذج

(23)

$$\frac{d}{dt} \begin{bmatrix} K(t) \\ V(t) \\ S(t) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_{11} & 0 & a_{13} \\ a_{21} & a_{22} & 0 \\ a_{31} & a_{32} & a_{33} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} K(t) \\ V(t) \\ S(t) \end{bmatrix}$$

ففي هذا النموذج تمثل المعاملات (a_{ij}) طبيعة التأثير المتبادل بين المستويات الثلاثة

للانعكاس، التي تتمثل في، الآتي:

- a_{11} : دينامية الفكر الداخلية.

- a_{22} : استقرار البنية القيمة.

- a_{33} : انتظام السلوك.

- أما الحدود غير الصفرية مثل $(a_{13}$ و a_{21} و a_{31} و $a_{32})$ تمثل قنوات التأثير المتبادل

بين الفكر والقيمة والسلوك.

لكن غياب بعض الحدود (القيم الصفرية) يعبر عن أن بعض العلاقات تمر عبر وسائط

بنوية، مما يؤكد أن النسق الإنساني هو نظام تفاعلي متعدد المستويات.

عند جمع هذا البناء كله في صياغة تكاملية واحدة، يُمكن أن يكون النموذج الكلي للفاعل

الإنساني في البناء الرياضي الآتي، هو:

نموذج

(24)

$$C(t) = \int_{t_0}^t [K(\tau) \cdot V(\tau) \cdot S(\tau)] d\tau$$

فقد يظهر أن الفاعل الإنساني باعتباره دالة تكاملية مستمرة تتشكل عبر الزمن، حيث لا يمكن فهمه إلا من خلال تتبع حركة التحول بين الفكر والقيمة والسلوك داخل نسق زمني واحد، ومن ثم فإن الانتقال من التصور الفكري إلى الممارسة العملية يحدث كمسار رياضي بنائي:

- يبدأ من $K(t)$.

- ثم ينتقل إلى $V(t)$.

- ينعكس في $S(t)$.

ففي النهاية يقوم بإعادة تغذية النظام من جديد داخل حلقة تكامل مستمرة، وهذا الأمر يجعل النسق الإنساني يؤصل بعداً نظامياً دائرياً، من أجل إعادة إنتاج ذاته عبر الزمن في ذات المسار والاتساق في آن واحد.

ثالثاً: التكامل أساس الانتظام الاجتماعي

تتشكل الجماعة الاجتماعية نتيجة مباشرة لعملية تكامل بنيوي معقدة، إذ لا يمكن اختزالها في مجرد تجمع عددي للأفراد، لأن البنية الاجتماعية تنشأ من نمط العلاقات التي تربطها داخل مجال تفاعلي ديناميكي تتداخل فيه التأثيرات بشكل مستمر، حيث تتحول الأفعال الفردية إلى مكونات داخل نظام كلي يمتلك خصائص تنظيمية ناشئة، لا سيما إن الفرد في هذا الإطار حالة ديناميكية متعددة الأبعاد، فقد تتغير عبر الزمن، وهذا يُمكن توصيفه باعتباره متغيراً زمنياً $x_1(t)$ ، فقد يعبر عن حالته الداخلية والخارجية في لحظة معينة، فهذه الحالة تتأثر مباشرة بباقي الحالات الفردية داخل النظام الاجتماعي عبر شبكة من العلاقات المتبادلة. عند النظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً كلياً؛ فإننا نتعامل مع الأفراد بأنهم حالات مترابطة، وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي، الآتي:

نموذج

(25)

$$S(t) = \{x_1(t), x_2(t), \dots, x_n(t)\}$$

غير أن جوهر الاجتماع يكمن في طبيعة التفاعل الذي يحدث داخلها، لأن التفاعل هو الذي يحول التعدد الفردي إلى وحدة اجتماعية منظمة.

لهذا يتم إدخال مفهوم مصفوفة العلاقات الاجتماعية (A_{ij}) ، وهي التي تمثل قوة واتجاه التأثير بين الأفراد، حيث يعكس كل عنصر فيها طبيعة العلاقة من الفرد (j) إلى الفرد (i) ، وبذلك يصبح تطور الحالة الفردية خاضعاً لمعادلة تفاعلية.

وهذا يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي، الآتي:

نموذج

(26)

$$\frac{dx_i(t)}{dt} = \sum_{j=1}^n A_{ij} x_j(t)$$

هذه الصيغة الرياضية، تأتي بدلالة أن الفرد يتطور داخل المجتمع عندما يتشكل سلوكه ومعاييره واستجاباته من خلال شبكة التأثيرات المتبادلة التي تحيط به داخل المجتمع، حيث يصبح كل فرد نتاجاً جزئياً لكل الاجتماعي الذي ينتمي إليه.

غير أن هذه المعادلة بالرغم من أهميتها لا تكفي وحدها لتفسير نشوء الجماعة ككيان كلي، لأنها تصف العلاقات المحلية ولا تصف التحول الكلي الذي ينتج عنه ظهور خصائص اجتماعية جديدة، ولذلك ننتقل إلى مستوى أعلى من التحليل يتم فيه توصيف الجماعة بوصفها نتيجة تكامل حالات الأفراد داخل البناء اجتماعي موزون.

وهذا يُمكن التعبير عنه من خلال الصيغة الرياضية، الآتي:

نموذج

(27)

$$\mathcal{G}(t) = \int_{\Omega} x_i(t) d\mu(i)$$

إذ تمثل (Ω) مجموعة الأفراد داخل النظام الاجتماعي، أما $d\mu(i)$ تمثل الوزن البنوي لكل فرد بما يعكس موقعه وتأثيره داخل الشبكة الاجتماعية، وهذا يعني أن الجماعة تركيب مرجح غير متكافئ من التأثيرات الفردية.

لكن الانتظام الاجتماعي ينتقل من هذا المستوى لأنه لا يكفي معرفة الحالة الكلية، إذ يجب فهم كيفية تشكلها عبر الزمن، فقد يظهر النموذج التكاملي الأعمق الذي يصف عملية تولد الجماعة من التفاعل المستمر بين الأفراد.

إذ يُمكن تمثيل تشكل الجماعة كعملية تكامل زمني للتفاعلات الثنائية داخل النظام، من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(28)

$$C(t) = \int_{t_0}^t \int_{\Omega} \int_{\Omega} A_{ij} x_i(\tau) x_j(\tau) d\mu(i) d\mu(j) d\tau$$

يوضح هذا النموذج أن الجماعة تتشكل عبر تراكم مستمر للتفاعلات بين الأفراد، حيث كل علاقة ثنائية تسهم في بناء البنية الكلية للنظام وكل لحظة زمنية تضيف طبقة جديدة من التنظيم إلى هذه البنية، ومن خلال هذا النموذج يمكن فهم الانتظام الاجتماعي بوصفه خاصية ناشئة، فقد تظهر عند مستوى النظام الكلي عندما تتكامل التفاعلات الفردية عبر الزمن داخل مجال اجتماعي مشترك.

عند تحليل هذا البناء يتضح أن الجماعة هي نتيجة منطقية لتكاملهم التفاعلي، حيث يتحول الاختلاف الفردي من عنصر تفكك محتمل إلى عنصر تنظيم فعّال داخل الشبكة الاجتماعية بشرط وجود درجة كافية من الترابط والتفاعل المستمر، كما يتضح أن قوة أي جماعة ترتبط بدرجة كثافة العلاقات بين هؤلاء الأفراد لأن النظام الاجتماعي، كلما زادت فيه كثافة التفاعل زادت قدرته على إنتاج الاتساق الداخلي والاستقرار البنوي، بينما يؤدي ضعف التفاعل إلى تفكك حتى لو كان عدد الأفراد كبيراً.

لذا فإن النموذج الرياضي السابق يكشف عن منطق فلسفي عميق مفاده أن الاجتماع الإنساني، وهو عملية تحويل مستمر للتعدد إلى وحدة عبر آلية تكامل تفاعلي زمنية، إذ تجعل من الفرد جزءاً من كل ومن الكل إطاراً يعيد تشكيل الأفراد داخل دورة مستمرة من التنظيم وإعادة التنظيم البنوي المستمر، حيث يمثل الانتقال من السلوك الفردي إلى الظاهرة الاجتماعية الكلية تحولا بنيويا في طريقة فهم الفعل الإنساني، إذ يتحول السلوك إلى عنصر

أولي داخل نسق اجتماعي يتكون عبر التفاعل والتراكم داخل الزمن الاجتماعي، حيث تنشأ الكلية من تداخل الجزئيات مادية رياضية فكرية.

السلوك الفردي في مستواه الأولي يقوم على قصدية ذاتية ترتبط بإدراك الفرد للعالم المحيط به وبمنظومته القيمية وبآليات اختياره داخل حدود تجربته المباشرة، غير أن هذا السلوك رغم فرديته الظاهرة لا يظل معزولاً لأنه يدخل فور حدوثه في مجال اجتماعي تتقاطع فيه الأفعال وتتشابك فيه الاستجابات وتتشكل فيه المعاني عبر التفاعل المتبادل بين الأفراد، فقد يبدأ التحول الأول في بنية الفعل، حيث ينتقل من كونه واقعة فردية إلى كونه قابلاً للتكرار داخل المجال الاجتماعي، لأن التكرار يعني تحويله إلى نمط قابل للتداول داخل الجماعة، أي عندما يتحول الفعل إلى نمط فإنه يخرج من دائرة الفردية الصرفة إلى دائرة التنظيم الاجتماعي الأولي.

غير أن التكرار وحده لا يكفي لتأسيس الظاهرة الاجتماعية، لأن الظاهرة تتكون من تداخل تكرارات متعددة داخل شبكة علاقات متبادلة، حيث يصبح كل سلوك مرتبطاً بسلوك آخر عبر آليات التأثير والتلقي والتفسير وإعادة التوجيه داخل النسق الاجتماعي العام، وعند هذا المستوى ينتقل الفعل من منطق الخطية الفردية إلى منطق الشبكية الاجتماعية، إذ لا يمكن فهم أي سلوك بمعزل عن موقعه داخل النظام أو الانتظام الكلي، لأن المعنى الاجتماعي للفعل يتحدد في لحظة تداخله مع غيره من الأفعال داخل بنية كلية متحركة.

لذلك، فإن الظاهرة الاجتماعية تنشأ من تراكم تاريخي طويل لأفعال متشابهة ومتفاعلة داخل سياقات متعددة، حيث تتحول هذه الأفعال تدريجياً إلى أنماط مستقرة تتكرر عبر الزمن وتكتسب طابعاً معيارياً غير مباشر، وعندما تصل هذه الأنماط إلى درجة معينة من الاستقرار تنشأ البنية الاجتماعية الكلية مثل العادات والمعايير والمؤسسات، وهذه البنية لا يمكن نسبتها إلى فرد بعينه، لأنها توجد في أي وعي تظهر نتيجة لتكامل عدد كبير من الأفعال الفردية داخل زمن اجتماعي ممتد.

ففي هذه المرحلة يصبح المجتمع أكثر من مجرد تجمع بشري، لأنه يتحول إلى نظام له خصائص كلية ناشئة مثل الاستمرارية والقدرة على التنظيم الذاتي وإعادة إنتاج نفسه عبر الزمن، وهذه الخصائص تظهر عند مستوى الكل الاجتماعي، كما أن هذا التحول يكشف أن العلاقة بين الفرد والمجتمع، فهي علاقة داخلية متبادلة حيث يسهم الفرد في إنتاج الظاهرة الاجتماعية، من

خلال سلوكه وفي الوقت نفسه تعود هذه الظاهرة لتعيد تشكيل سلوكه وتوجيه اختياراته داخل الواقع الاجتماعي.

الانتقال من السلوك الفردي إلى الظاهرة الاجتماعية الكلية هو انتقال من الفعل المحدود إلى النظام ومن اللحظة إلى الاستمرارية، ومن القصد الفردي إلى البنية المشتركة التي تنتج المعنى الاجتماعي للفعل وتعيد توزيعه داخل شبكة العلاقات، وبهذا المعنى فإن الظاهرة الاجتماعية تتشكل باستمرار عبر تدفق الأفعال الفردية داخل الزمن الاجتماعي، حيث يصبح كل فعل جزءا من بناء كلي متجدد يعيد تعريف ذاته عبر التفاعل المستمر بين مكوناته داخل نسق واحد ديناميكي متكامل.

مثل الانتظام الاجتماعي في جوهره حالة بنائية ناشئة، إذ يمكن ردها إلى عنصر واحد أو لحظة واحدة لأنه، فقد يتشكل من تراكم طويل للتفاعلات الفردية داخل الزمن الاجتماعي، حيث تتحول الأفعال الصغيرة المتكررة إلى بنى مستقرة عبر آلية تكامل تدريجي يعيد تنظيم العلاقات بين الوحدات البشرية داخل نسق واحد متماسك، وفي هذا السياق يمكن استحضار المعادلات السابقة باعتبارها استعارات وصفية لبنية الواقع الاجتماعي، حيث يمكن فهم الفعل الفردي بوصفه دالة زمنية $x_i(t)$ تمثل حالة كل فرد داخل لحظة معينة من الزمن الاجتماعي، هذه الحالة تتغير باستمرار نتيجة التفاعل مع محيطها ومع الحالات الأخرى داخل النظام.

عندما تتراكم هذه الحالات عبر الزمن فإنها تدخل في عملية تجميع تكاملي يمكن التعبير عنها استعارة عبر تكامل زمني، حيث يصف كيف تتحول اللحظات الفردية إلى بنية قيمية واجتماعية أكثر استقرارا، إذ تصبح القيمة الاجتماعية نفسها نتاج هذا التراكم وليس معطى مسبقا، فقد يمكن النظر إلى المجتمع بوصفه حصيلة تراكم دوال فردية داخل بناء اجتماعي ممتد، تمثل نتيجة داخلية ناشئة عن استمرار التفاعل وتكرار العلاقات داخل الزمن.

غير أن هذا التراكم لا يعمل وحده؛ لأنه لا ينتج انتظاما ما لم يدخل في عملية تكامل تفاعلي بين العناصر المختلفة، أي أن الأفراد يمثلون التراكم الكلي عندما يتفاعلون في الوقت نفسه داخل شبكة من العلاقات المتبادلة التي تعيد تشكيل معاني أفعالهم وتوجه مساراتها، ولهذا يمكن استعارة فكرة التكامل، من خلال توضيح أن كل لحظة فردية لا تندمج معها داخل بنية واحدة تتراكم فيها التأثيرات وتتداخل، حيث يصبح كل فعل جزءا من مجموع أكبر يعيد إنتاج نفسه باستمرار.

مع مرور الزمن يتشكل ما يمكن وصفه بالانتظام الاجتماعي النتيجة النهائية لهذا التراكم والتكامل، حيث يكون المجتمع بنية كلية ناشئة تمتلك خصائص لا توجد في عناصرها المنفردة مثل الاستقرار النسبي والقدرة على التنظيم الذاتي وإعادة إنتاج المعايير والقيم، وفي هذا الإطار يمكن فهم الانتظام الاجتماعي نتيجة لتكامل مزدوج، يكون التكامل الأول أفقي يتمثل في تفاعل الأفراد في اللحظة الواحدة، أما التكامل الثاني زمني يتمثل في تراكم الأفعال عبر الزمن، فقد يتقاطع البعدان داخل نسق واحد ينتج حالة من الاتساق النسبي داخل المجتمع.

هذا الاتساق لا يعني الثبات المطلق، لأن أي اختلال في التراكم أو ضعف في التفاعل يؤدي إلى اضطراب في البنية الكلية، كما أن أي تعزيز في التفاعل المستمر يؤدي إلى زيادة في مستوى التنظيم الاجتماعي، ومن ثم فإن الانتظام يمثل عملية مستمرة من إعادة التوازن بين التراكم والتكامل داخل الزمن الاجتماعي، وبهذا المعنى يكون المجتمع أقرب إلى بنية رياضية ديناميكية غير مرئية تتشكل عبر تراكم مستمر لعلاقات فردية متداخلة، إذ يتحول الفعل الفردي من كونه حدثاً معزولاً إلى كونه عنصراً داخل معادلة كبرى لا تظهر إلا على مستوى الكل الاجتماعي، وهو الذي لا يفهم إلا بوصفه محصلة لهذا التفاعل التراكمي والتكاملي المستمر.

مثلّ التكامل في هذا النموذج المفهومي مبدأً تأسيسياً لفهم كيفية تشكل الظاهرة الاجتماعية باعتبارها بنية كلية ناشئة، من خلال طريقة تداخل حالاتهم داخل الزمن ومن نمط الترابط الذي يحكم انتقال التأثير بينهم عبر شبكة اجتماعية متعددة المستويات، حيث تعمل الوحدات الفردية باعتبارها نقاطاً ديناميكية داخل نسق تفاعلي مغلق من حيث البنية ومفتوح من حيث التأثير، لأن الفرد في هذا التصور حالة زمنية متغيرة تحمل في داخلها تراكباً من الأبعاد المعرفية والقيمية والسلوكية، وهذه الحالة من خلال علاقتها بما يجاورها داخل الشبكة الاجتماعية، لأن كل فرد يتحدد جزئياً عبر تأثيرات الآخرين، كما يتحدد عبر استجاباته لهذه التأثيرات في آن واحد، مما يجعل الهوية الفردية نفسها نتاجاً للعلاقات وليس مقدمة عليها.

عندما يُنظر إلى المجتمع بناءً كلياً، فإن الأفراد يظهرون كحالات موزعة داخل حقل اجتماعي تتفاوت فيه درجات التأثير والموقع والفاعلية، حيث يكون التساوي العددي هو التوزع البنوي للقوى داخل النسق، وهذا التوزع لا يكتسب معناه إلا من خلال العلاقات التي تربط العناصر ببعضها، لذا فإن تطور الحالة الفردية داخل المجتمع يحدث عبر سلسلة من التأثيرات المتبادلة، حيث يتلقى كل فرد تأثيرات متعددة من غيره وفي الوقت نفسه يعيد إنتاج تأثيره داخل النظام، أي

في حركة دائرية مستمرة تجعل من الفعل الفردي جزءاً من دينامية كلية لا يمكن فصله عن سياقه البنيوي.

غير أن هذا المستوى يكشف جوهر الظاهرة الاجتماعية ما لم يتم الانتقال إلى مستوى أعلى يفسر كيفية تحول هذه التفاعلات الفردية إلى انتظام كلي، فقد يظهر مفهوم التكامل بوصفه آلية بنائية لتحويل التعدد إلى وحدة، حيث تُدمج داخل مسار زمني ممتد يعيد تشكيلها باستمرار، ففي هذا السياق تكون الحالة الاجتماعية الكلية نتيجة لتوزيع مرجح لحالات الأفراد داخل بناء اجتماعي غير متجانس، حيث يُنظر إلى المجتمع كبنية تفاوتية تتحدد فيها قيمة كل عنصر من خلاله موقعه داخل شبكة العلاقات.

غير أن الانتظام الاجتماعي ينشأ من التفاعل المستمر بين العناصر داخل الزمن، حيث تتداخل الأفعال الفردية وتتقاطع وتعيد إنتاج نفسها داخل سياقات متعددة، مما يؤدي إلى تشكل أنماط مستقرة نسبياً تتجاوز حدود الفعل الفردي وتتحول إلى بنى اجتماعية كلية مثل العادات والمعايير والمؤسسات، وهذه البنى لا توجد في أي فرد منفرد لأنها خصائص ناشئة عن تراكب التفاعلات عبر الزمن، حيث يصبح المجتمع نظاماً له منطق داخلي خاص به مستقل نسبياً عن نوايا الأفراد رغم أنه ناتج عنها في الأصل.

الترايب الاجتماعي يُفهم بنية داخلية تعيد تشكيل الأفراد أنفسهم، لأن الفرد يكتسب معناه الاجتماعي من موقعه داخل شبكة التفاعل ومن طبيعة العلاقات التي تربطه بالآخرين، وبهذا المعنى يصبح التكامل هو الآلية المركزية التي تفسر الانتظام الاجتماعي، لأنه يوضح أن المجتمع عملية مستمرة من التحول، حيث تتراكم التفاعلات الفردية داخل الزمن لتنتج بنية كلية متماسكة نسبياً تمتلك قدرة على التنظيم الذاتي وإعادة إنتاج نفسها باستمرار.

ففي النهاية يُمكن القول، إن الظاهرة الاجتماعية هي انعكاس مباشر لسلوك الفردي الخارجي أي هي نتيجة لعملية تحويل مستمرة يتم فيها دمج الأفعال الفردية داخل شبكة ترايب معقدة، فقد تجعل من التعدد وحدة وظيفية ومن الاختلاف عنصر تنظيم بدل أن يكون عنصر تفكك داخل النسق الاجتماعي الكلي.

رابعاً: تفاعل العقيدة والحدث داخل النسق التكاملي

تمثل العقيدة في البناء النسقي الكلي متغيراً بنائياً داخلياً يعمل باعتباره شرطاً توليدياً يحدد اتجاه الحركة داخل النسق، فقد يعيد تنظيم العلاقة بين مكوناته وفق منطق تكاملي يجعل من الفعل والحدث امتداداً لبنية اعتقادية سابقة على التحقق التاريخي ومعاصرة له في آن واحد، وفي هذا التصور تُفهم العقيدة كبنية ديناميكية تعمل داخل النظام الكلي، أي أنها دالة معيارية تولد اتجاهات الفعل وتعيد ضبط مساراته داخل الزمن الاجتماعي والتاريخي، حيث تتفاعل مع بقية المتغيرات داخل النسق مثل المعرفة والقيمة والسلوك والحدث في شبكة واحدة من العلاقات المتبادلة.

لذا فإن الحالة الكلية للنظام لا يمكن فهمها، إلا من خلال إدخال العقيدة بوصفها متغيراً داخلياً في معادلة البناء، فقد تكون الحالة الكلية دالة في الزمن تتأثر بالبنية الاعتقادية، كما تتأثر ببقية المكونات، وفي هذا الإطار يمكن فهم الفعل الإنساني والحدث التاريخي بأنهما نتيجتين لتحول داخلي في النسق، حيث ينشأ الحدث من تفاعل بين العقيدة وبقية المتغيرات البنوية داخل النظام الكلي، إذ تعمل العقيدة على توجيه مسار التحول من الإمكان إلى التحقق عبر تحديد مجال الممكنات المعتبرة داخل الوعي الجماعي.

عند تحليل العلاقة بين العقيدة والحدث يتبين أن الحدث هو نقطة تقاطع بين مسار اعتقادي ممتد ومسارات اجتماعية ومعرفية متراكمة، حيث يتشكل الحدث عندما تبلغ هذه المسارات درجة معينة من التكامل الداخلي تؤدي إلى انفجار تحولي داخل النسق، لذا يمكن النظر إلى العقيدة بوصفها متغيراً تنظيمياً يعمل على ضبط الترابط بين عناصر النظام، إذ تمتد إلى إعادة تشكيل البنية الكلية للعلاقات داخل النسق، فقد تصبح العلاقات بين المعرفة والقيمة والسلوك والحدث علاقات غير منفصلة وإنما حلقات داخل دائرة واحدة.

ففي السياق الإسلامي تتجلى العقيدة بأنها محوراً توحيدياً يدمج مستويات الوجود المختلفة داخل إطار كلي واحد، حيث لا تُفهم المعرفة خارج التوحيد ولا تُفهم القيمة خارج الغاية ولا يُفهم السلوك خارج المسؤولية ولا يُفهم الحدث خارج السننية التاريخية، لأن العقيدة هنا تعمل كقانون داخلي ينظم حركة النسق ويمنحه اتساقه النبوي، وعليه فإن النظام الكلي يُبنى على تكامل متغيرات داخلية، فقد تكون العقيدة فيها المتغير المرجعي الأعلى الذي يحدد اتجاه الحركة ويضبط إيقاع التحول داخل الزمن التاريخي والاجتماعي.

من هذا المنظور يكون الحدث التاريخي تعبيراً عن لحظة توازن أو اختلال في البنية الاعتقادية للنظام، حيث يكشف الحدث عن مستوى اتساق العقيدة مع بقية المتغيرات داخل النسق، فإذا تحقق الانسجام ظهر الحدث بأنه امتداداً طبيعياً للبنية وإذا اختل الانسجام ظهر الحدث بوصفه اضطراباً في مسار النظام، وبذلك يتضح أن العقيدة متغيراً بنائياً داخلياً داخل النظام الكلي يحدد طبيعة التكامل بين مكوناته ويعيد إنتاج الحركة التاريخية والاجتماعية، أي وفق منطق سنني يجعل من الحدث نتيجة مباشرة لبنية اعتقادية متجذرة في عمق النسق لا مجرد استجابة ظرفية عابرة.

تمثل العقيدة في البناء النسقي الكلي متغيراً بنائياً مركزياً يعمل داخل النظام لا خارجه ليكن محوراً تنظيمياً عميقاً، فقد يحدد اتجاه الحركة الداخلية للنسق ويضبط شكل الترابط بين مكوناته المختلفة، حيث تُفهم العقيدة كبنية توليدية تعمل في مستوى القواعد التي تشكل إمكانات الفعل ذاته داخل المجال الإنساني والتاريخي، وفي هذا التصور يقوم النظام الكلي على شبكة متداخلة من المتغيرات التي لا تكتسب معناها إلا من خلال علاقاتها الداخلية، إذن تتوزع المعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل بناء واحد محكوم بمنطق تكاملي سنني، أي يجعل كل عنصر مشروطاً بغيره ويجعل البنية الكلية أكبر من مجموع أجزائها من حيث الخصائص الناشئة عنها.

عند إدخال العقيدة داخل هذا البناء فإنها تعمل كشرط داخلي يعيد تعريف طبيعة العلاقات بين جميع مكونات النسق، لأنها تحدد مجال الإمكان وتضبط حدود التفسير وتعيد تنظيم اتجاهات التقويم والفعل داخل النظام، حيث تصبح جميع التحولات الداخلية خاضعة لإطار مرجعي واحد يعمل في عمق البنية لا على سطحها، وعلى مستوى المعرفة تعمل العقيدة بوصفها محدداً معرفياً داخلياً، لأنها تحدد شروط إنتاجها من خلال ضبط ما يُقبل وما يُستبعد من أنماط الإدراك داخل النسق، وبالتالي فإن المعرفة هي فعلاً مشروطة بالبنية الاعتقادية التي تحدد أفق الفهم وحدود التفسير الممكن.

تتجلى في مستوى القيمة العقيدة بأنها بنية معيارية عليا تعيد تنظيم سلم الأولويات داخل النسق، لأنها تحدد ما يُعد غاية وما يُعد وسيلة وما يُعد حقاً وما يُعد باطلاً داخل المجال الاجتماعي، ومن ثم فإن القيم تنشأ من تفاعل مزدوج بين الاجتماع والبنية الاعتقادية التي تمنحه اتساقه المعياري، أما على مستوى السلوك فإن العقيدة تعمل بوصفها بنية توجيهية غير

مباشرة، لأنها تتحكم بالفعل في بنية الاختيار التي تسبق الفعل، حيث يتم تشكيل الإرادة داخل إطار معرفي وقيمي مسبق التكوين، مما يجعل السلوك امتداداً بنائياً للبنية الاعتقادية. عند الانتقال إلى مستوى الحدث يتضح أن الحدث هو مخرج نهائي لتفاعل مركب بين مستويات متعددة داخل النسق، حيث تتقاطع المعرفة والقيمة والسلوك داخل زمن معين لنتج نقطة تحول نوعي تظهر في صورة حدث تاريخي أو اجتماعي، غير أن هذا التقاطع يتم داخل إطار تنظيمي تضبطه العقيدة التي تحدد شروط تلاقي هذه المسارات وتمنع تفككها أو خروجها عن منطق النسق الكلي، ومن ثم فإن الحدث يمكن فهمه تعبيراً عن حالة داخلية للنظام في لحظة زمنية معينة.

يكون الحدث مؤشراً بنيوياً على درجة الاتساق أو الاختلال داخل النظام الكلي، لأن طبيعة الحدث الناتج تعكس طبيعة التوازن بين المتغيرات الداخلية، فإذا كان التوافق عالياً بين المعرفة والقيمة والسلوك داخل الإطار العقائدي ظهر الحدث امتداداً طبيعياً للنسق، أي إذا كان هناك اضطراب في هذا التوازن ظهر الحدث بوصفه علامة على اختلال في البنية الداخلية، وفي التصور الإسلامي يتعمق هذا الفهم، لأن العقيدة فهي أصل سنني يحكم حركة الإنسان في التاريخ والاجتماع، حيث ترتبط الأفعال والوقائع بمنظومة من السنن التي تجعل من الحدث نتيجة طبيعية لتفاعل الإنسان مع الشروط الداخلية والخارجية للنسق الكلي.

وعليه فإن النظام الكلي يُفهم بأنه نظاماً ديناميكياً متجداً تعمل فيه العقيدة كمتغير بنائي حاكم يعيد تشكيل العلاقات الداخلية بين مكوناته ويحدد اتجاه الحركة العامة للنسق، إذ يجعل من الحدث نتيجة بنيوية لتفاعل هذه المكونات داخل زمن سنني مستمر، فهو يتحد فيهما في بنية تفسيرية واحدة تحكم انتظام الظاهرة الإنسانية والتاريخية في آن واحد، أي تمثل العقيدة في البناء النسقي الكلي متغيراً بنائياً حاكماً يعمل داخل النظام لا خارجه ليُكن شرطاً توليدياً يضبط بنية العلاقات بين مكونات النسق، وفي سياق آخر يحدد اتجاه الحركة الداخلية للمعرفة والقيمة والسلوك والحدث، حيث تُفهم العقيدة بانها بناء تنظيمي عميق تشكل المجال الذي تتحرك داخله المتغيرات الأخرى وتحدد شروط إمكانها داخل الزمن التاريخي والاجتماعي.

يقوم النظام الكلي على شبكة متداخلة من المتغيرات التي تتحدد وظيفتها، من خلال علاقاتها الداخلية، حيث تتفاعل المعرفة مع القيمة وتتفاعل القيمة مع السلوك، فقد يتحول هذا التفاعل إلى حدث داخل الواقع، غير أن هذا التحول يتم ضمن إطار بنائي تضبطه العقيدة بوصفها المتغير

المرجعي الأعلى داخل النسق، وعليه فإن العلاقة بين العقيدة والحدث هي علاقة سببية تكاملية تمر عبر وسائط بنيوية متعددة داخل النظام، حيث تعمل العقيدة على تحديد مجال الإمكانيات المتاحة للفعل وتشكيل بنية التفسير والتقييم التي تسبق السلوك، ومن ثم فإن الحدث لا يظهر إلا بعد أن يمر عبر سلسلة من التحولات الداخلية داخل النسق.

إذ يُمكن تمثيل هذه العلاقة على مستوى بنيوي عام من خلال المتغيرات الرياضية، لآتية:

$$K(t) \rightarrow V(t) \rightarrow S(t) \rightarrow E(t)$$

إذ يمثل كل عنصر دلالة معين تتمثل في:

- $K(t)$: المعرفة.

- $V(t)$: القيمة.

- $S(t)$: السلوك.

- $E(t)$: الحدث.

غير أن هذا التسلسل محكوم ببنية داخلية أعمق تضبطها العقيدة، من خلال اعتبارها متغيراً بنائياً أعلى يمكن تمثيله كشرط حاكم على التحولات الداخلية، والتي يُمكن تمثيلها رياضياً على النحو الآتي:

$$A \Rightarrow (K(t), V(t), S(t)) \Rightarrow E(t)$$

حيث تمثل (A) العقيدة بأنها الشرط البنائي الذي يحدد شكل التحول من المعرفة إلى القيمة ومن القيمة إلى السلوك ومن السلوك إلى الحدث، وعند إدخال البعد التكميلي الزمني تصبح العلاقة أكثر تركيباً، حيث ينتج الحدث من تراكم التفاعلات داخل الزمن. إذ يُمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الصيغة التكاملية الرياضية، الآتية:

نموذج

(29)

$$E(t) = \int_{t_0}^t \Phi(A, K(\tau), V(\tau), S(\tau)) d\tau$$

إذ تمثل (Φ) دالة التفاعل البنوي داخل النسق، وهذه الصيغة ترى إن الحدث نتيجة تراكم متغيرات متعددة داخل إطار عقائدي منظم، وفي هذا السياق يمكن إدخال مستوى أعمق

للعلاقة السببية بين العقيدة والحدث، من خلال توصيف العقيدة بأنها دالة ضبط بنيوي، تتمثل رياضياً على النحو التالي:

$$A = f(\Omega)$$

حيث تمثل (Ω) مجال الممكنات داخل النظام، فقد يقوم هذا البناء بتحديد ما يمكن أن يتحول إلى فعل وما يمكن أن يبقى في مستوى الإمكان، ومن ثم فإن العقيدة تنتج شروط ظهور الحدث عبر ضبط مجالات وإمكانات بيانه واستدلاله.

بذلك تكون العلاقة السببية بين العقيدة والحدث، هي علاقة غير مباشرة ذات طبيعة تكاملية متعددة المستويات حيث تمر عبر ثلاث طبقات أساسية، هي:

- طبقة التحديد الإمكانية: تتمثل في تحديد العقيدة بما يمكن أن يحدث.
- طبقة التحويل البنيوي: تتحول الإمكانات إلى قيم وسلوك.
- طبقة التحقق التاريخي: يظهر الحدث باعتباره نتيجة نهائية.

ففي التصور الإسلامي يتعمق هذا البناء، لأن العقيدة تعمل كقانون سنني يحكم حركة الإنسان في التاريخ، حيث يصبح الحدث تعبيراً عن تفاعل الإنسان مع السنن الداخلية للنسق الكلي، ومن ثم يمكن إعادة صياغة العلاقة السببية في نموذج تكاملي أكثر شمولاً. إذ يتمثل في النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(30)

$$E(t) = \int_{t_0}^t \Psi (A \circ K(\tau) \circ V(\tau) \circ S(\tau)) d\tau$$

حيث يمثل (\circ) علاقة التفاعل البنيوي، بينما (Ψ) تمثل دالة الانتقال من المستوى الداخلي إلى مستوى الحدث، إذ تكشف هذه الصيغة أن الحدث هو مخرج نهائي لبنية داخلية مركبة تعمل فيها العقيدة كمتغير حاكم يعيد تنظيم العلاقات بين جميع المكونات، إذ يجعل من الظاهرة الاجتماعية والتاريخية تعبيراً عن انتظام داخلي سنني متكامل لا يمكن فصله عن بنيته التأسيسية.

وعليه فإن العلاقة السببية بين العقيدة والحدث في ضوء التكامل هي علاقة بنائية متعددة المستويات، إذ تتجلى فيها العقيدة كقانون داخلي للنظام الكلي والحدث كنتاج نهائي لتفاعل هذا

النظام داخل الزمن التاريخي والاجتماعي، أي في إطار سنني متكامل يحكم حركة الوجود الإنساني في عمقه البنيوي، لأنها تمثل العقيدة في البناء النسقي الكلي متغيراً بنائياً حاكماً داخل النظام، فقد يتشكل في عمق بنيته بوصفه شرطاً توليدياً يحدد اتجاه الحركة العامة للنسق ويضبط علاقات الترابط بين مكوناته ويعيد تنظيم مسارات التحول من الإمكان إلى التحقق داخل الزمن التاريخي والاجتماعي، حيث تُفهم العقيدة بأنها بنية معيارية سننية تعمل في مستوى القوانين الداخلية التي تحكم تشكل الظاهرة.

يُنظر إلى النظام الكلي بناءً تكاملياً متعدد المتغيرات تتداخل فيه المعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل بنية واحدة غير قابلة للاختزال، حيث لا يكتسب أي متغير معناه إلا من خلال موقعه داخل الشبكة الكلية للعلاقات التي تشكلها البنية الاعتقادية في عمق النسق، وعليه فإن تمثيل العقيدة والحدث داخل النموذج الرياضي الشامل، إذ يتم بوصفهما طرفين داخل منظومة تكاملية واحدة، حيث تمثل العقيدة المتغير البنائي الأعلى الذي يحدد شروط التحول، بينما يمثل الحدث النتيجة النهائية لتفاعل المتغيرات داخل المجال الكلي للنظام.

إذ يُمكن تمثيل الحالة الكلية للنظام بأنها دالة زمنية مركبة، من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

$$N(t) = F (A, K (t), V (t), S (t))$$

حيث تمثل، في:

- (A): العقيدة المتغير البنائي الحاكم.

- K(t): المعرفة.

- V(t): القيمة.

- S(t): السلوك.

تكشف هذه الصيغة أن العقيدة تعمل في مستوى سابق عليها من حيث التحديد البنائي، لأنها تضبط مجال اشتغالها وتعيد تعريف حدودها الداخلية.

أما الحدث فيمثل المخرج النهائي لهذا النظام، أي يُمكن توصيفه بأنه نتيجة انتقالية ناتجة عن تفاعل البنية الداخلية عبر الزمن، تتمثل في العلاقة الرياضية، الآتية:

$$E(t) = H (N(t))$$

فقد تمثل (H) دالة التحول من البنية الداخلية إلى التحقق التاريخي الخارجي، مما يعني أن الحدث تعبير عن حالة النظام الكلي في لحظة زمنية معينة، غير أن هذا التمثيل يبقى ناقصاً ما لم يُدمج فيه البعد التكاملي الزمني، حيث يظهر الحدث عندما يبدأ بالتشكل من خلال تراكم مستمر للتفاعلات داخل النسق.

وهذا ما يُمكن التعبير عنه عبر الصيغة الرياضية التكاملية الشاملة، تتمثل في الآتي:

نموذج

(31)

$$E(t) = \int_{t_0}^t \mathcal{H}(A \circ K(\tau) \circ V(\tau) \circ S(\tau)) d\tau$$

مثل (٥) علاقة التفاعل البنيوي بين المتغيرات، بينما تمثل هذه الصيغة أن حصيلة تراكم تاريخي لبنية التفاعل داخل النظام، وفي هذا النموذج تصبح العقيدة المتغير الوحيد الذي لا يخضع للتفكك داخل الزمن، لأنه يعمل كمرجعية تنظيمية ثابتة نسبياً تضبط تحول بقية المتغيرات، بينما الحدث يمثل الشكل المتغير لهذه البنية عبر الزمن، حيث تتبدل صور التحقق دون أن يخرج النظام عن إطارها المرجعي.

ففي النهاية يُمكن القول، من منظور فلسفي إسلامي يتجلى هذا البناء ليُكن تعبيراً عن السننية الإلهية في الاجتماع والتاريخ، حيث لا يحدث الفعل التاريخي خارج منظومة من القوانين الداخلية التي تربط بين الإيمان والعمل والواقع والنتيجة، لأن العقيدة في هذا السياق قانون وجودي يحكم حركة الإنسان داخل العالم، وعليه فإن التمثيل الرياضي الشامل يقدم العقيدة والحدث كقطبين داخل نسق تكاملي واحد، حيث تمثل العقيدة البنية التحتية للنظام وتمثل الأحداث المخرجات الزمنية لهذه البنية داخل الواقع التاريخي والاجتماعي، مما يجعل فهم الحدث مرهوناً بفهم البنية الاعتقادية التي أنتجته داخل إطار تكاملي سنني محكم يتحدان داخل نظام واحد ديناميكي متجدد.

❖ مراجع القسم الثاني

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

1. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، تحقيق: أبو عبدة مشهور بن حسن آل سلمان، تقديم: بكر بن عبد الله أبو زيد(القاهرة: دار ابن عفان، ١٩٩٧).
2. علاء الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣).
3. محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة(الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠٤).

ثانياً: المصادر الانجليزية

1. Erich H Reck and Georg Schiemer (eds),The Prehistory of Mathematical Structuralism(London: Oxford University Press, 2020).
2. Geoffrey Hellman, Mathematics without Numbers: Towards a Modal-Structural Interpretation(London: Oxford University Press, 1993).
3. Joachim Hilgert, Mathematical Structures: From Linear Algebra over Rings to Geometry with Sheaves(Berlin: Springer, 2024).
4. Larry J Gerstein,Introduction to Mathematical Structures and Proofs(New York: Springer, 2012).

القسم الثالث

التكامل القانوني للتحول التاريخي والحضاري في الفكر الإسلامي

أصل التحول التاريخي والحضاري في الفكر الإسلامي عملية سننية متصلة تخضع لقانون التراكم والتكامل داخل الزمن، حيث لا يتشكل التاريخ من أحداث منفصلة، إذ تتفاعل مع الوقائع بشكل مستمر بين مجموعة من البنى الداخلية التي تتراكم آثارها عبر الامتداد الزمني، فقد تعيد تشكيل الواقع في صور جديدة من الفكر والاجتماع وال عمران، ومن ثم فإن الحركة التاريخية تمثل انتقالاً في عملية بنائية تراكمية تتفاعل فيها العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل نسق واحد تتولد منه مختلف صور التحول الحضاري.

ففي هذا الإطار، فإن المعادلة الرياضية نموذجاً تفسيريّاً لبنية الحركة التاريخية ذاتها، لأنها تنطلق من افتراض "إن أي حالة حضارية قائمة في الحاضر هي حصيلة تاريخية ممتدة تشكلت من مجموع التفاعلات السابقة التي مرت بها الجماعة عبر تاريخها.

وهذا ما يُمكن تمثيله رياضياً، على النحو الآتي:

نموذج

(32)

$$\mathfrak{E}(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

يُستدل بهذه الصيغة عن الحصيلة الحضارية الكلية عند لحظة زمنية معينة، حيث تمثل $\mathfrak{E}(t)$ الحالة الحضارية النهائية التي بلغها المجتمع عند الزمن (t) ، أما $\mathfrak{N}(\tau)$ تمثل الحالة الداخلية للنسق الحضاري عند كل مرحلة سابقة من مراحل التاريخ، بينما يشير مجال التكامل الممتد من (t_0) إلى (t) إلى أن جميع المراحل السابقة تدخل في تشكيل المرحلة اللاحقة، أي إن الحاضر هو استمرار له داخل صورة جديدة من صور الانتظام الحضاري.

أما العامل $(e^{-\lambda(t-\tau)})$ يمثل الوزن التاريخي للأثر المتراكم، إذ تبقى المراحل السابقة مؤثرة في الحاضر غير أن درجة تأثيرها تختلف بحسب بعدها الزمني، فكلما اقتربت التجربة من الحاضر

ازداد أثرها، أي كلما ابتعدت تراجع تأثيرها دون أن يختفي بصورة مطلقة، وهذا يعني أن التاريخ يحتفظ بذاكرته الداخلية، وإن آثار الماضي تبقى حاضرة داخل البنية الراهنة بدرجات متفاوتة. أما البنية الداخلية التي تدخل في عملية التراكم التاريخي، يُمكن تمثيلها في العلاقة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{N}(\tau) = \mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{B}(\tau) \otimes \mathfrak{C}(\tau) \otimes \mathfrak{D}(\tau)$$

تتمثل هذه الصيغة النظام البنائي الداخلي للحضارة، إذ يتم تقسيمها بناءً على الوظيفة التي يشغلها رياضياً كل رمز من الرموز، كما مبين أدناه:

- $\mathfrak{A}(\tau)$: العقيدة.

- $\mathfrak{K}(\tau)$: المعرفة.

- $\mathfrak{B}(\tau)$: القيم.

- $\mathfrak{C}(\tau)$: السلوك.

- $\mathfrak{D}(\tau)$: الأحداث التاريخية.

أما الرمز (\otimes) يعبر عن التكامل البنوي الذي يجعل كل عنصر مشروطاً بالعناصر الأخرى داخل النسق، حيث لا تعمل العقيدة بمعزل عن المعرفة ولا تعمل المعرفة بمعزل عن القيمة ولا تعمل القيمة بمعزل عن السلوك ولا يتحول السلوك إلى واقع تاريخي إلا من خلال الحدث، إذ يُمكن تبسيط المعنى البنائي لهذه المعادلة، من خلال القول إن العقيدة تنتج تصوراً معيناً للوجود والإنسان والحياة، ومن هذا التصور تتولد أنماط المعرفة ومن المعرفة تتشكل منظومة القيم ومن القيم تتكون أنماط السلوك الفردي والجماعي، أي ثم تتحول هذه السلوكيات إلى أحداث ووقائع داخل الواقع التاريخي، إذ تعود هذه الأحداث لتؤثر مرة أخرى في المعرفة والقيم والسلوك، ومن ثم تنشأ دورة تاريخية متصلة تنتج التغيير الحضاري عبر الزمن.

بناءً على هذا الأساس، فإن التراكم والتغيير في الأنساق الفكرية لا يمثلان عمليتين منفصلتين لأن التغيير نفسه هو نتيجة مباشرة للتراكم، فكل مرحلة فكرية جديدة تنشأ من إعادة تنظيم الموروث الفكري السابق داخل شروط تاريخية واجتماعية مختلفة، ولهذا فإن الأنساق الفكرية الإسلامية الكبرى، فقد تظهر عبر تراكم طويل للمعارف والقيم والتجارب التاريخية، حيث أعادت كل مرحلة تنظيم ما سبقها داخل صورة جديدة أكثر قدرة على الاستجابة للتحويلات التي فرضها الواقع، كما تكشف المعادلة أن الظواهر الحضارية لا يمكن ردها إلى عامل واحد، لأن كل ظاهرة حضارية هي نتيجة تفاعل مركب بين مستويات متعددة داخل النسق، (مثلاً) ازدهار

العلوم ينتج من تكامل العقيدة التي تمنح المعرفة مشروعيتها مع القيم التي تمنحها مكانتها ومع السلوك الذي يحولها إلى ممارسة عملية ومع الأحداث التي تهيئ الظروف الملائمة لانتشارها واستمرارها، من ثم فإن الحضارة لا تظهر إلا عندما تدخل هذه المستويات في حالة من التكامل البنائي العميق.

يكون الانتظام والتحول وجهين لحركة واحدة، لأن الانتظام لا يعني الجمود والثبات المطلق، كما أن التحول لا يعني القطيعة والانفصال عن الأصول، لا سيما إن الانتظام يمثل استمرار البنية المرجعية للنظام، بينما يمثل التحول إعادة تشكيل العلاقات الداخلية بين مكوناته استجابة للمتغيرات التاريخية والاجتماعية، ولهذا استطاعت الحضارة الإسلامية عبر تاريخها الطويل أن تحافظ على وحدتها المرجعية الأساسية مع قدرتها الدائمة على إنتاج صيغ جديدة من المعرفة والاجتهاد والتنظيم.

تحتل العقيدة موقعاً مركزياً داخل هذا النموذج لأنها تمثل المتغير البنائي الأعمق في الحركة التاريخية، فهي تعمل على مستوى الشروط المؤسسة للنسق كله، إذ تحدد رؤية الإنسان للوجود وتحدد مفهومه للحقيقة وتحدد غاية الفعل الإنساني وتحدد معايير التقييم والحكم، ومن خلال ذلك تؤثر بصورة غير مباشرة في المعرفة ثم في القيم ثم في السلوك ثم في الأحداث، لذلك فإن أثر العقيدة يظهر ينتشر داخل جميع مستويات النسق حتى تصبح الحركة التاريخية بأكملها متأثرة بالبنية العقدية التي تستقر في عمقها.

أما الحدث فإنه يمثل المستوى الظاهر من الحركة التاريخية يمثل نقطة الظهور النهائي لسلسلة طويلة من التفاعلات الداخلية التي تراكمت داخل الزمن، لأن الحدث يشبه الثمرة الظاهرة التي تكشف عن طبيعة الجذور الكامنة وراءها أكثر مما تكشف عن ذاتها، ولهذا فإن تفسير الأحداث من خلال الأحداث وحدها يؤدي إلى قراءة سطحية للتاريخ، أما تفسيرها من خلال النسق الكلي الذي أنتجها، إذ يؤدي إلى فهم أعمق للقوانين التي تحكم حركة المجتمعات والحضارات.

ففي النهاية؛ فإن المعادلة تقدم تصوراً سننياً متكاملًا للحركة التاريخية في الفكر الإسلامي، حيث يصبح التاريخ محصلة لتكامل العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل عملية تراكم مستمرة عبر الزمن، فقد يصبح التحول الحضاري نتيجة لإعادة تنظيم العلاقات بين هذه المكونات داخل النسق الكلي، حيث يكون العقيدة البنية العميقة للحركة التاريخية، بينما يصبح الحدث صورتها الظاهرة في الواقع الاجتماعي والحضاري، بذلك يغدو التاريخ مجالاً لعمل السنن

التي تربط بين البنية والنتيجة وبين الأصل والمظهر وبين التراكم والتحول داخل حركة حضارية متصلة عبر الزمن.

أولاً: التراكم والتغير في الأنساق الفكرية

مثل التراكم والتغير في الأنساق الفكرية أحد القوانين الأساسية الحاكمة للحركة التاريخية والحضارية في الفكر الإسلامي، لأن الفكر يتشكل باعتباره نسقاً معرفياً متحركاً يخضع بصورة مستمرة لعمليات التراكم وإعادة التنظيم وإعادة التوجيه داخل سياقات تاريخية متعاقبة، لذا فإن التحولات الفكرية تقتضي الكشف عن البنية العميقة التي تنظم انتقال المعاني والمفاهيم من مرحلة إلى مرحلة ومن مستوى إلى مستوى داخل المسار الحضاري العام، إذ ينطلق هذا التصور من افتراض فلسفي مفاده "إن الفكر بنية مترابطة تتفاعل مكوناتها بصورة مستمرة"، حيث يؤدي أي تغير في أحد عناصرها إلى إعادة تشكيل العلاقات القائمة بين بقية العناصر، لذا فإن الحركة الفكرية تتحقق من خلال التحولات التي تصيب بنية العلاقات الداخلية للنسق المعرفي وما ينتج عنها من صور جديدة للفهم والتفسير والتنظير.

التراكم الفكري يعني تراكم الخبرات التفسيرية والقدرات التأويلية والآليات المفهومية، وهي التي تسمح للعقل الحضاري بإعادة قراءة الواقع وإعادة تنظيم المعرفة بصورة أكثر شمولاً واتساقاً، لذلك فإن قيمة التراكم لا تكمن في كثرة المضامين المعرفية، بقدر ما تكمن في ارتفاع مستوى التكامل بين هذه المضامين وتحولها إلى نسق قادر على إنتاج المعنى وتفسير الظواهر واستيعاب المتغيرات، من المنظور الرياضي الفلسفي يمكن النظر إلى النسق الفكري نظاماً ديناميكياً مفتوحاً تتفاعل داخله مجموعة من المتغيرات المعرفية والقيمية والمنهجية، حيث يكون تطوره نتيجة لعمليات متواصلة من إعادة الترتيب البنوي وإعادة توزيع الوظائف بين مكوناته المختلفة، فكل مفهوم جديد يُعاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة تشكيل موقع المفاهيم الأخرى داخله، فقد يؤدي إلى نشوء أنماط جديدة من العلاقات والتفسيرات.

لهذا فإن التغير في الأنساق الفكرية ينبغي فهمه بأنه عملية إعادة تنظيم للتراكبات المعرفية المتوارثة داخل شروط تاريخية جديدة، لأن الفكر الجديد يبدأ من التداخل بين عناصره في عملية إعادة بناء مستمرة يتم من خلالها استبقاء بعض المكونات وتطوير بعضها الآخر وإعادة تأويل بعضها الثالث وفق مقتضيات المرحلة التاريخية الجديدة، لأن العلاقة بين التراكم والتغير هي علاقة تكامل بين وظيفتين متلازمتين، ليكن التراكم يوفر المادة المعرفية التي تجعل

التحول ممكناً، بينما يوفر التغيير الآلية التي تجعل هذا التراكم قادراً على الاستمرار والتجدد ومن دون التراكم يفقد النسق جذوره التاريخية، أي من دون التغيير يفقد قدرته على التكيف مع الواقع المتحول.

ففي إطار الفكر الإسلامي تكتسب هذه العملية بعداً أكثر عمقاً بسبب وجود مرجعية عقديّة ثابتة تمثل مركز الاتساق داخل النسق العام، لأن العقيدة تؤدي وظيفة المبدأ المنظم الذي يمنح مختلف المكونات الفكرية وحدتها الداخلية بعد أن يحدد اتجاه تطورها، ولهذا فإن التحولات الكبرى التي شهدتها الفكر الإسلامي عبر تاريخه أدت إلى إنتاج صيغ متعددة للاجتهاد والفهم والتنظير داخل الإطار العقدي نفسه، خاصة إن علوم التفسير والحديث والفقه والكلام وأصول الفقه والتصوف والفلسفة الإسلامية تشكلت باعتبارها استجابات معرفية متنوعة لمتطلبات الواقع التاريخي مع بقائها مرتبطة بأصل مرجعي مشترك، وهذا يمنحها قدراً من الوحدة والاتساق رغم اختلاف مناهجها وأدواتها وموضوعاتها.

كما أن التحولات الفكرية التي شهدتها التاريخ الإسلامي ظهرت باعتبارها نتيجة إعادة تنظيم العلاقة بين المعرفة والواقع وبين النص والتاريخ وبين الثابت والمتغير، وهو ما جعل الفكر الإسلامي يمتلك قدرة عالية على إنتاج أشكال متعددة من الفهم، أي دون أن يفقد مركزه المرجعي أو يتخلى عن أصوله المؤسسة، ومن الناحية الحضارية التراكم الفكري يمثل الشرط الضروري لكل تحول اجتماعي أو سياسي أو ثقافي، لأن الوقائع التاريخية لا يمكن أن تنشأ بصورة مستقلة عن الأنساق الفكرية التي تمنحها معناها واتجاهها، فكل تحول حضاري يسبقه تحول في أنماط الإدراك وفي بنية القيم وفي طرائق فهم الإنسان للعالم ولنفسه ولموقعه داخل التاريخ، ولهذا فإن الحدث التاريخي يمثل المرحلة التي تبلغ فيها التحولات الفكرية درجة التحقق الواقعي داخل المجتمع.

عندما تتراكم هذه التحولات عبر أزمنة متعاقبة؛ يؤدي ذلك على تشكل بنية حضارية جديدة تمتلك خصائص مختلفة عن البنية السابقة مع احتفاظها بجزء من مكوناتها الأصلية، مما يساعد على ظهور قانون التكامل التاريخي بأنه القانون الذي يربط بين الماضي والحاضر ويجعل كل مرحلة حضارية نتيجة لما سبقها ومقدمة لما يليها، فهذا الأساس من التراكم والتغيير في الأنساق الفكرية يمثلان الآلية الجوهرية التي تفسر الحركة التاريخية والحضارية في الفكر الإسلامي، لأن التاريخ لا يتحرك وفق منطق الصدفة وفق قانون بنائي يجعل المعرفة تتراكم ثم يعاد تنظيمها

والقيم تتطور ثم يعاد توجيهها والخبرات تتوسع، هذه العملية تساعد على إعادة دمجها داخل أنساق أكثر شمولاً وقدرة على التفسير، إذ يكون التحول الحضاري نتيجة طبيعية لتكامل التراكم والتغير داخل بنية فكرية مستمرة الحركة ومتجددة البناء ومحافظة في الوقت نفسه على وحدتها المرجعية العميقة.

فإن من أهم القوانين التي تحكم الحركة التاريخية والحضارية في الفكر الإسلامي قانون التراكم، وهو الذي يجعل التغير نتيجة نهائية لسلسلة طويلة من التحولات الجزئية الممتدة عبر الزمن، ذلك أن التاريخ يتحرك وفق عملية تراكمية متصلة تتجمع فيها الآثار الصغيرة حتى تبلغ مستوى من الكثافة البنوية، وهو يسمح بظهور صورة تاريخية جديدة أكثر اتساعاً وتأثيراً، ومن هذا المنطلق فإن التغير يمثل التعبير الكلي عن مجموعة من التغيرات الجزئية التي تراكمت داخل البنية الاجتماعية والفكرية والثقافية عبر مدد زمنية طويلة، فكل تحول كبير يسبقه عدد هائل من التحولات الدقيقة التي قد تبدو في بدايتها محدودة الأثر، غير أن استمرارها وتفاعلها وتكاملها يؤدي في النهاية إلى إعادة تشكيل النسق بأكمله.

أما من الناحية الرياضية يمكن التعبير عن هذا القانون من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(33)

$$T(t) = \int_{t_0}^t p(\tau) d\tau$$

حيث تمثل $p(\tau)$ التغيرات الجزئية الصغيرة التي تحدث داخل النسق الفكري أو الاجتماعي عند كل لحظة زمنية، بينما تمثل $T(t)$ الحصيلة الكلية المتراكمة لهذه التغيرات عند الزمن (t) ، وهي التي تكشف هذه الصيغة أن التحول الكبير يمثل التكامل التاريخي لجميع التحولات الصغيرة التي تراكمت عبر الزمن حتى أصبحت قادرة على إنتاج واقع جديد.

من أجل توضيح ذلك بصورة مبسطة يمكن افتراض "إن مجتمعاً ما يشهد تغيراً معرفياً محدوداً في كل جيل من أجياله، حيث لا يبدو هذا التغير مؤثراً عند النظر إليه منفرداً، غير أن استمرار هذه الإضافات المعرفية عبر قرون متعددة يؤدي في النهاية إلى تشكل نسق فكري

جديد يمتلك قدرة تفسيرية تختلف عن النسق السابق، عند هذه المرحلة يظهر التغير الكلي بوصفه نتيجة طبيعية للتراكم الجزئي الممتد".

لهذا فإن الظواهر الكبرى في التاريخ الإسلامي لا يمكن تفسيرها من خلال الأحداث النهائية التي ظهرت إلى السطح، لأن هذه الأحداث هي النتائج المرئية لعمليات تراكم طويلة سبقتها في العمق فقيام دولة أو ظهور مدرسة فكرية أو تشكل حركة اجتماعية أو حدوث نهضة علمية، فقد تمثل نقطة الإعلان التاريخي عن تحولات كانت تتكون بصورة تدريجية داخل البنية الحضارية، لذا فإن العلاقة بين التراكم والتغير تشبه العلاقة بين البناء وظهوره النهائي للعيان، فكل حجر يضاف إلى البناء يبدو محدود الأثر عند النظر إليه منفرداً غير أن انتظام الحجارة داخل نسق واحد، أي يؤدي في النهاية إلى ظهور بناء كامل يمتلك خصائص لا يمكن ردها إلى أي حجر منفرد وبالصورة نفسها، لذا فإن كل تغير جزئي داخل المجتمع يضيف أثراً جديداً إلى البنية العامة حتى يتشكل في النهاية تحول تاريخي شامل.

غير أن التراكم التاريخي في الفكر الإسلامي لا يُمكن تصوره بصورة ميكانيكية بسيطة، لأن العناصر المتراكمة تدخل في علاقات تأثير متبادل تجعل قيمة كل عنصر مرتبطة بموقعه داخل النسق، ولهذا يمكن تمثيل التكامل البنوي بصورة أعمق من خلال العلاقة الرياضية، الآتية:

نموذج

(34)

$$H(t) = \int_{t_0}^t [K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes S(\tau)] d\tau$$

حيث تمثل $K(T)$ البنية المعرفية، أما $V(T)$ تشكل البنية القيمية، لتكن $S(T)$ البنية السلوكية، أما $H(T)$ تُعد الحصلة الحضارية الناتجة عن التكامل المستمر بين هذه المستويات عبر الزمن، إذ تشير هذه الصيغة إلى أن التحول الحضاري لا ينتج من المعرفة وحدها، فقد ينتج من تكامل هذه المستويات داخل عملية تراكمية طويلة المدى.

ففي إطار الفكر الإسلامي تكتسب هذه الفكرة أهمية خاصة، لأن السنن الإلهية في التاريخ تقوم على مبدأ التدرج لا على مبدأ التحول الفجائي، لأن إصلاح العقائد يسبق إصلاح التصورات وإصلاح التصورات يسبق إصلاح القيم وإصلاح القيم يسبق إصلاح السلوك، ومن ثم تتراكم هذه

المستويات جميعاً لتنتج تحولاً اجتماعياً وحضارياً واسع النطاق، ولهذا فإن التغيير في المنظور الإسلامي يبدأ من الداخل ثم ينتقل بصورة متدرجة إلى الخارج حتى يبلغ مستوى التحقق التاريخي، وعندما تبلغ هذه التراكمات مستوى معيناً من التكامل، إذ يظهر ما يمكن تسميته بالعبء التاريخية، أي هي اللحظة التي تنتقل فيها التغييرات الجزئية من مستوى التأثير المحدود إلى مستوى إعادة تشكيل النسق بأكمله، عند هذه النقطة يبدو التحول وكأنه حدث مفاجئ رغم أنه في حقيقته كان نتيجة لمسار طويل من التراكم المتدرج.

التغيير في الفكر الإسلامي يمثل الحصيلة النهائية لتراكمات جزئية ممتدة داخل الزمن تتفاعل فيما، بينها وفق قانون التكامل البنوي حتى تنتج صورة جديدة من الفكر أو الاجتماع أو الحضارة، وبذلك يصبح التاريخ مساراً تراكمياً مستمراً تتحول فيه الأجزاء الصغيرة إلى نتائج كلية وتتحوّل فيه التحولات المحدودة إلى منعطفات حضارية كبرى، إذ تصبح الحركة التاريخية بأسرها خاضعة لقانون سنني يجعل التغيير ثمرة طبيعية للتراكم والتكامل عبر الامتداد الزمني الطويل، لأن قانون التحول من التراكم الكمي إلى التغيير النوعي أحد أكثر القوانين عمقاً في تفسير الحركة التاريخية والحضارية داخل الفكر الإسلامي، إذ تمثل التحولات الكبرى التي تشهدها المجتمعات، فقد تتكون عبر سلسلة طويلة من الإضافات الجزئية التي تتراكم داخل النسق حتى تبلغ مستوى معيناً من الكثافة والتكامل، فقد يسمح بظهور حالة جديدة تختلف في خصائصها وبنيتها ووظيفتها عن الحالة السابقة.

فإن التاريخ لا يتحرك عبر القفزات المنفصلة بقدر ما يتحرك عبر عمليات تراكم متدرجة، إذ تبدأ بتحوّلات صغيرة قد تبدو في بدايتها محدودة الأثر، أي ثم تستمر في النمو والتفاعل داخل الزمن حتى تصل إلى نقطة، أي صبح عندها النسق عاجزاً عن البقاء بالصورة القديمة نفسها فتظهر بنية جديدة أكثر قدرة على استيعاب مقدار التراكم الذي تحقق داخلها، يقوم هذا التصور على التمييز بين الكم والكيف داخل البناء الحضاري، لا سيما إن الكم يشير إلى مقدار العناصر المتراكمة داخل النسق سواء كانت معارف أو قيماً أو خبرات أو مؤسسات أو أنماطاً سلوكية، أما الكيف فيشير إلى الصورة البنوية التي تنتظم فيها هذه العناصر وإلى الخصائص الجديدة الناتجة عن ترابطها وتكاملها، ولهذا فإن العلاقة بينهما هي علاقة تولد تاريخي؛ حيث يؤدي ازدياد التراكم الكمي بصورة مستمرة إلى نشوء تحولات نوعية في بنية النسق ووظيفته.

من الناحية الرياضية يمكن تصوير هذه الفكرة، من خلال اعتبار أن كل مرحلة تاريخية تضيف مقداراً جزئياً إلى الرصيد الحضاري العام وعندما تتجمع هذه المقادير عبر الزمن، فإنها تتحول إلى حالة جديدة تمتلك خصائص لم تكن موجودة في الأجزاء منفردة، لأن المعرفة المتراكمة تنتج أنماطاً جديدة من التفكير، كما أن الخبرات المتراكمة تنتج مستوى جديداً من الوعي والتنظيم، ولهذا فإن التحول النوعي يظهر عند بلوغ التراكم درجة معينة من الاتساق والتكامل يمكن تسميتها بالعبئة البنيوية، فهي النقطة التي تنتقل فيها العناصر المتفرقة من حالة التجاور إلى حالة التنظيم الكلي، عند هذه اللحظة يظهر النسق الجديد بوصفه واقعاً قائماً يمتلك قوانينه وخصائصه الخاصة.

يُمكن ملاحظة في الفكر الإسلامي هذا القانون في مختلف مستويات البناء الحضاري، خاصة إن انتشار العقيدة الإسلامية في بدايات الدعوة يؤد إلى تراكم المعاني العقدية داخل الوعي، فقد تحولت إلى منظومة معرفية ثم أنتجت قيماً اجتماعية وأخلاقية ثم تجسدت في أنماط من السلوك والمؤسسات والعلاقات الإنسانية ومع استمرار، هذا التراكم ظهر التحول الحضاري بوصفه نتيجة نوعية لمجموعة طويلة من التغيرات الكمية المتتالية، لذا فإن بناء الحضارات لا يتحقق من خلال حدث واحد مهما بلغت أهميته، لأن الحدث نفسه يصبح مؤثراً بقدر ما يستند إلى رصيد سابق من التراكمات المعرفية والقيمية والسلوكية، ولهذا فإن التحولات الكبرى في التاريخ الإسلامي كانت دائماً نتيجة عمليات ممتدة من البناء الفكري والتربوي والاجتماعي قبل أن تظهر في صورة إنجازات سياسية أو علمية أو عمرانية.

كما أن هذا القانون يفسر استمرارية الحضارات أو تراجعها، لأن عناصر الضعف لا تظهر دفعة واحدة، كما أن عناصر القوة لا تتشكل دفعة واحدة، لا سيما التراجع الحضاري يبدأ بتحويلات جزئية صغيرة في المعرفة أو القيم أو السلوك، أي ثم تتراكم هذه التحويلات بمرور الزمن حتى تؤدي إلى تغير نوعي في بنية المجتمع يظهر لاحقاً في صورة أزمات فكرية أو اجتماعية أو سياسية، وعلى العكس من ذلك فإن النهوض الحضاري يبدأ غالباً بإصلاحات جزئية متفرقة تتراكم تدريجياً حتى تنتج حالة جديدة من القوة والفاعلية، خاصة إن هذا القانون يكشف أن الكيف ليس منفصلاً عن الكم، لأن الخصائص النوعية الجديدة، إذ تتولد من إعادة تنظيم التراكمات الكمية داخل بنية أكثر تكاملاً، خاصة الحضارة هي الصورة النوعية التي يبلغها المجتمع عندما تصل مكوناته الداخلية إلى مستوى معين من الترابط والتنظيم.

الحركة التاريخية في الفكر الإسلامي يمكن فهمها بوصفها مساراً تراكمياً متصاعداً، فقد تنتقل فيه الأنساق من مرحلة إلى مرحلة عبر سلسلة من التحولات الجزئية المتواصلة، حيث تتراكم المعارف وتتراكم القيم وتتراكم الخبرات وتتراكم الممارسات، أي تتحول هذه التراكمات تدريجياً إلى بنى جديدة أكثر شمولاً واتساعاً، ومن ثم يصبح التغيير النوعي نتيجة طبيعية للتراكم الكمي داخل الزمن، لهذا فإن التكامل القانوني للتحول التاريخي والحضاري في الفكر الإسلامي يكشف أن التحولات الكبرى تبدأ من اللحظات الصغيرة التي سبقتها، وإن ما يبدو في النهاية انقلاباً حضارياً واسعاً ليس في حقيقته سوى الحصيلة النهائية لتراكمات كمية ممتدة، فقد خضعت عبر الزمن لعمليات التكامل والتنظيم وإعادة البناء، فقد أنتجت صورة نوعية جديدة للحياة والفكر والعمران والتاريخ.

الانتقال من الاستقرار إلى التحول داخل الأنساق الفكرية امتداداً داخلياً لمنطق التراكم الكمي، حين يبلغ درجة من التشبع البنيوي تجعل البنية القديمة غير قادرة على إعادة إنتاج توازنها بالآليات نفسها، وهي التي كانت تحافظ على انتظامها السابق، لأن حالة الاستقرار هي تنظيم داخلي لمجال من التغيرات المحدودة، تتعايش فيه العناصر داخل نسق متوازن نسبياً، مع استمرار تغذية هذا النسق بتغيرات جزئية لا تتجاوز حدوده التنظيمية، غير أن هذا الاستقرار ذاته يتضمن دينامية كامنة غير مرئية، تنشأ من التفاوت التدريجي بين سرعة التراكم الكمي وبين قدرة البنية الفكرية على الاستيعاب وإعادة التنظيم، ومع استمرار هذا التفاوت تتراكم الفواعل الجزئية داخل العمق البنيوي حتى تصل إلى مستوى تصبح فيه العلاقات الداخلية غير قابلة للاحتفاظ بنفس نمط الترابط السابق، إذ تبدأ البنية بفقدان تماسكها التدريجي دون انهيار فوري عبر إعادة توزيع غير متوازن لمراكز الفاعلية داخل النسق.

يُمكن تمثيل هذا الوضع رياضياً على نحو تقريبي عبر تصور دالة تتمثل في التعبير، الآتي:
الاستقرار $S(T)$ ترتبط عكسياً بدرجة التراكم الكمي $Q(T)$ ، حيث إن زيادة $Q(T)$ بصورة مستمرة تؤدي إلى تناقص غير خطي في $S(T)$ ، إلى أن نصل إلى قيمة حرجة $Q(c)$ ، عندها يتحول إلى إعادة تنظيم مفاجئة في شكل البنية الرياضية، الآتية:

$$Q(T) < Q(c) \Rightarrow S(T) \quad \text{في حالة توازن نسبي}$$

$$Q(T) \geq Q(c) \Rightarrow S(T) \quad \text{انتقال نوعي في بنية}$$

الأمر الذي يجعل التغيير يكون انقطاع في نمط التنظيم نفسه، حيث تتحول العلاقة بين العناصر من علاقة تجاور ثابت إلى علاقة إعادة تركيب ديناميكي يعيد تعريف الوظائف الداخلية للنسق، وفي هذا السياق يكون الاستقرار مرحلة تجميع طويلة المدى، تعمل فيها المعرفة والقيم والسلوكيات داخل إطار من الاتساق النسبي، غير أن هذا الاتساق يؤجل ظهورها حتى تتكثف إلى مستوى حرج، وعند هذه النقطة لا يعود النسق قادراً على استيعاب التغيرات عبر أدواته القديمة، إذ تبدأ عمليات إعادة بناء المفاهيم والعلاقات الداخلية، بوصفها تعبيراً عن انتقال من منطق التنظيم المحافظ إلى منطق التنظيم التوليدي.

يُمكن فهم هذا الانتقال بأنه تحولاً من نسق مغلق نسبياً إلى نسق مفتوح، حيث يتم إعادة إنتاجه من الداخل على صورة أكثر تعقيداً واتساعاً، لأن البنية الجديدة تعيد تشكيل عناصرها ضمن شبكة علاقات جديدة تمنحها وظائف مختلفة عن وظائفها السابقة، لذا فإن الاستقرار هو شرطه البنوي، لأن التحول يحدث داخل تراكم طويل من الاتساق الظاهري الذي يخفي تحته عمليات إعادة تركيب تدريجية، عندما تصل هذه العمليات إلى حد التشبع، فقد ينكشف ما كان كامناً داخل النسق، إذ يظهر التحول بوصفه نتيجة ضرورية لا حدثاً عرضياً.

يمكن قراءة الفكر الإسلامي هذا المنطق داخل تطور الأنساق المعرفية والفقهية والعقدية، حيث تتراكم المعاني عبر الزمن داخل بنية معرفية مستقرة نسبياً، ثم تبدأ هذه البنية بإعادة إنتاج نفسها حين تواجه توسعاً في الأسئلة والوقائع لا يمكن احتواؤه ضمن أدواتها القديمة. عندها يحدث التحول من خلال إعادة تنظيم داخلية تعيد توزيع المفاهيم وتوسع نطاقها وإعادة ضبط علاقاتها، وبذلك يكون التاريخ الفكري والحضاري حركة داخلية مستمرة، إذ تنتقل فيها الأنساق من استقرار نسبي إلى تحول نوعي عبر آلية تراكمية غير خطية، إذ لا تكون النتيجة النهائية سوى صورة جديدة لبنية كانت قد تشكلت تدريجياً داخل عمق الزمن، حتى بلغت لحظة إعادة التكوين، بعد أن مثل مفهوم النمذجة الرياضية للتحويلات المعرفية والدينية في الفكر الإسلامي إطاراً تفسيرياً بنوياً، فقد يقوم على إعادة صياغة الحركة التاريخية بوصفها نسقاً ديناميكياً متعدد المتغيرات يخضع لعلاقات داخلية غير خطية.

ينطلق هذا التصور من فرضية أساسها، "إن التحول ينتج عن تفاعل مركب بين عناصر النسق الحضاري".

يُمكن تمثيل ذلك عبر دالة حالة حضارية رياضية، تتمثل في الآتي:

$$H(t) = F, K(t), V(t), I(t)$$

حيث $K(t)$ يمثل البنية المعرفية و $V(t)$ يمثل البنية القيمية و $I(t)$ يمثل البنية المؤسسية، تكون الدالة F دالة تركيب غير خطية تعكس طبيعة التفاعل البنوي بين هذه المتغيرات، التي تتمثل في التالي:

$$Q(t) = \alpha K(t) + \beta V(t) + \gamma I(t)$$

مثل $Q(t)$ مقدار التراكم الكلي داخل النسق، وهذا ما يُمكن التعبير عنه من خلال:

إذ إن:

$$Q(t) < Q(c) \Rightarrow \text{استقرار نسقي نسبي}$$

فإن:

$$Q(t) \geq Q(c) \Rightarrow \text{انتقال نوعي في البنية الحضارية}$$

ففي الحالة الأولى يعمل النسق داخل مجال توازن يسمح بإعادة إنتاج نفسه عبر تغيرات جزئية داخل كل متغير على حدة، بينما في الحالة الثانية يحدث انتقال بنوي يعيد تشكيل العلاقات بين المتغيرات الثلاثة، التي تتمثل في الآتي:

$$Q(I) = C, I, t$$

يمثل $Q(I)$ دلالة المفهوم داخل الزمن، حيث تتغير الدلالة وفق موقع المفهوم داخل النسق الكلي، فقد يعبر التحول هنا عن إعادة توزيع للعلاقات الداخلية بين عناصر المعرفة والقيم والمؤسسة، حيث تنتقل من علاقة تجاور خطي إلى علاقة ترابط شبكي يعيد تعريف وظيفة كل عنصر داخل البنية العامة.

كما يمكن التعبير عن دينامية التحول عبر فكرة العتبة الحرجة، التي تتمثل في الآتي:

$$Q(t) \rightarrow Q(c) \Rightarrow \text{زيادة عدم الاستقرار البنوي}$$

$$Q(t) \geq Q(c) \Rightarrow \text{إعادة تشكيل كلية للنسق}$$

في النهاية يُمكن القول، إن في هذا المستوى يكون التغير إعادة بناء للعلاقات الداخلية، حيث يتحول النسق من حالة توازن محلي إلى حالة توازن شامل أعلى تعقيداً، وبذلك يغدو التاريخ الفكري والديني في الإسلام نسقاً قابلاً للصياغة الرياضية الجزئية، إذ تتفاعل المتغيرات داخل إطار قانوني داخلي يجعل التراكم الكمي شرطاً ضرورياً لحدوث التحول النوعي، مما يجعل التحول نفسه نتيجة بنيوية لإعادة تنظيم العلاقات داخل النسق الحضاري.

ثانياً: التكامل التاريخي للظواهر الحضارية

مثلّ التكامل التاريخي للظواهر الحضارية أحد مستويات الفهم البنيوي العميق للحركة التاريخية، بأنها عملية تراكمية غير خطية تنتظم داخلها العناصر الفكرية والقيمية والمؤسسية ضمن مسار واحد، فقد يخضع لمنطق التكامل لا لمنطق التجاور أو التتابع العرضي، لأن الحضارة نسق متصل تتداخل فيه الأزمنة والوظائف، حيث يتحول كل حدث إلى عنصر داخلي في معادلة تاريخية ممتدة، فقد ينطلق هذا التصور من فرضية أن الظواهر الحضارية، لأنها تكتسب معناها من موقعها داخل السلسلة التاريخية الكلية، حيث تصبح كل لحظة تاريخية بمثابة حد جزئي في دالة حضارية كبرى قابلة للتكامل عبر الزمن.

إذ يُمكن تمثيل ذلك رياضياً عبر تصور دالة حضارية كلية $H(T)$ تتشكل من تكامل مستمر لمجموعة من الدوال الجزئية $h(T)$ ، أي التي تمثل الظواهر التاريخية الفردية، وهذا ما تُعبر عنه الصيغة الرياضية، الآتية:

$$H(T) = \int h(T), dt$$

يشير التكامل إلى دمج بنيوي يعيد إنتاج معنى الظاهرة داخل السياق الكلي، حيث تتحول إلى مكونات داخل بنية واحدة ممتدة، ومن هذا المنظور فإن كل ظاهرة حضارية تُفهم في امتدادها الزمني حيث تتفاعل مع ما قبلها وما بعدها ضمن شبكة سببية غير خطية، فهي تجعل من الماضي شرطاً بنيوياً للحاضر والحاضر إعادة تنظيم للماضي داخل صيغة جديدة من الفهم التاريخي:

يُمكن تمثيلها من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$Q(t) = \sum x_i(t)$$

يمثل $Q(t)$ الكتلة التراكمية للظواهر الحضارية عبر الزمن، بينما تمثل $x_i(t)$ الوحدات الجزئية التي لا تكتسب قيمتها إلا من خلال إدماجها داخل الكل التاريخي.

غير أن هذا التراكم يتحول تدريجياً إلى بنية نوعية جديدة حين يبلغ مستوى معيناً من التشعب البنيوي، حيث تصبح العلاقات بين العناصر أكثر أهمية من العناصر نفسها، فقد ينتقل النظام من منطق التراكم إلى منطق التكامل الداخلي، وهذا ما يظهر في التعبير الآتي:

$$Q(t) \geq Q(c) \Rightarrow \text{ظهور بنية حضارية جديدة}$$

ففي هذه اللحظة يكون التاريخ نظاماً توليدياً يعيد إنتاج ذاته، من خلال إعادة تنظيم عناصره الداخلية بحيث تتحول الظواهر الجزئية إلى وظائف داخل نسق كلي أكثر تعقيداً. لذا فإنّ التكامل التاريخي يفترض "إن الزمن عنصر بنيوي داخل تكوينها، حيث لا توجد ظاهرة خارج سياقها الزمني"، لأن معناها يتحدد عبر امتدادها داخل سلسلة من التحولات المتراكبة التي تمنحها دلالتها النهائية، تتمثل في الآتي:

$$C_{I(t)} = f(S_{(t)})$$

حيث تمثل $C_{I(t)}$ الدلالة المتغيرة للظاهرة، فقد يمثل $S_{(t)}$ موقعها داخل النسق التاريخي الكلي، وبذلك يصبح التكامل التاريخي عملية إعادة تركيب مستمرة للظواهر داخل بنية كلية لا تتوقف عن إعادة إنتاج نفسها عبر الزمن، حيث لا ينفصل الحدث عن السياق، فقد يتكون المعنى من التفاعل المستمر بينهما، وإن التكامل القانوني للتحويل التاريخي والحضاري يكشف أن الحركة التاريخية، تظهر مسار تراكمي يتجه نحو تعقيد متزايد حيث تتحول الظواهر الجزئية إلى مكونات داخل نظام كلي يتشكل تدريجياً عبر الزمن حتى يبلغ درجة من التكامل تسمح بظهور بنية حضارية جديدة، فقد تمتلك قوانينها الداخلية الخاصة وتعيد تفسير ماضيها بوصفه جزءاً من بنيتها الحالية.

تمثل استمرارية الفاعلية التاريخية عبر الزمن أحد المفاهيم المركزية في تحليل البنى الحضارية بوصفها أنساقاً ديناميكية، بأنها تمتد كقوة تأثير ممتدة تعيد إنتاج نفسها داخل سياقات متغيرة، لأن الحدث التاريخي يُختزل في قدرته على الاستمرار بأنه عنصراً فاعلاً داخل مسار طويل من التفاعلات التي تتجاوز لحظته الأصلية، فقد تقوم الفاعلية التاريخية على فرضية "إن الزمن مجال ممتد تتداخل فيه الطبقات الزمنية، حيث يبقى الماضي حاضراً داخل البنية الحالية عبر آثار معرفية وقيمية ومؤسسية"، ومن ثم فإن كل عنصر تاريخي يتحول إلى متغير مستمر في معادلة حضارية تتجدد باستمرار.

إذ يُمكن تمثيل ذلك رياضياً عبر اعتبار الفاعلية التاريخية دالة زمنية تراكمية $A(t)$ تنتج عن تكامل مستمر لتأثيرات الأحداث الجزئية $a(t)$ ، تتمثل بالآتي:

نموذج

(35)

$$A(t) = \int_{t_0}^t a(\tau) d\tau$$

فقد تمثل $a(T)$ الفاعلية اللحظية للحدث التاريخي عند الزمن (T) ، بينما يمثل $A(t)$ الأثر الكلي المتراكم الذي يستمر في التأثير داخل البنية التاريخية اللاحقة، وبهذا يكون الأثر التاريخي متصلاً عبر زمن ممتد يعيد توزيع فعاليته باستمرار، فقد تتجلى الاستمرارية في أن الفاعلية قد تعيد تشكيل نفسها وفق شروط النسق الجديد، حيث تتحول من تأثير مباشر إلى تأثير بنيوي غير مباشر يعمل داخل الوعي الجمعي والمؤسسات والهياكل القيمية، أي أن الفاعلية، لأنها تغير نمط اشتغالها من الفعل الظاهر إلى الفعل البنيوي الكامن.

كما يمكن توصيف هذا التحول عبر دالة بقاء تاريخي $R(t)$ تمثل درجة استمرار الفاعلية داخل الزمن، وهذا ما يُمكن تمثيله بالصيغة الرياضية الآتية:

$$R(t) = e^{-\lambda t} \cdot A(t)$$

يشير هذا الشكل إلى تلاشي الفاعلية وإعادة توزيعها عبر مستويات مختلفة من الحضور التاريخي في آن واحد، فكلما تغيرت شروط النسق أُعيد ترميز الفاعلية داخل بنيات جديدة تحفظ جوهرها التأثيري مع تغيير شكلها الظاهر، لذا فإن الاستمرارية التاريخية هي إعادة إنتاج مستمرة للمعنى داخل سياقات متغيرة، حيث يتحول الحدث إلى بنية قابلة للتفعيل في أزمنة لاحقة، وبذلك يصبح الماضي جزءاً من البنية التشغيلية للحاضر لا مجرد خلفية زمنية له.

تتجلى هذه الاستمرارية بوضوح في الظواهر الحضارية الكبرى التي تستمر باستمرار امتدادات معرفية ومؤسسية وسلوكية تعيد إنتاج أثرها داخل أزمنة لاحقة، فقد تصبح الفاعلية التاريخية نظاماً تراكمياً يعيد تنظيم ذاته باستمرار وفق تفاعل داخلي بين الذاكرة التاريخية وشروط الواقع المتجدد، وإن استمرارية الفاعلية التاريخية عبر الزمن تكشف أن التاريخ هي شبكة من التأثيرات المتواصلة، حيث لا ينفصل الحدث عن أثره ولا الأثر عن إعادة إنتاجه داخل الزمن إنما يتشكل من خلال تشكل البنية التاريخية بأنها نظاماً مستمراً لإعادة التفعيل والتحويل داخل مسار حضاري مفتوح.

جسدت تراكم الخبرات والمعارف أحد المحددات البنوية الأساسية في تشكل البنى الحضارية بوصفه آلية داخلية لإنتاج التنظيم التاريخي للوعي والسلوك والمؤسسة، لأن الحضارة تنشأ من سلسلة طويلة من الإضافات المعرفية والخبرات العملية، وهي التي تتكثف تدريجياً داخل النسق الاجتماعي حتى تتحول من عناصر جزئية متفرقة إلى بنية كلية ذات خصائص نوعية جديدة، فقد ينطلق هذا التصور من فرضية "إن المعرفة والخبرة تعملان كوحدات تراكمية تدخل في علاقة تركيب مستمرة داخل الزمن التاريخي، فكل إضافة معرفية أو خبرة عملية تُفهم بأنها تغييراً جزئياً في حالة النسق الكلي الذي يعيد تنظيم نفسه باستمرار وفق ما يتراكم داخله من معطيات".

يُمكن تمثيلها عبر اعتبار البنية الحضارية دالة زمنية مركبة $H(t)$ ناتجة عن تكامل مستمر لمجموعة من الخبرات والمعارف الجزئية $k(\tau)$ ، من خلال المنطق الرياضي الآتي:

$$H(t) = \int k(\tau) d\tau$$

فقد تمثل $k(\tau)$ كل إضافة معرفية أو خبرة مكتسبة عند الزمن (t) ، بينما تمثل $H(t)$ الحصيلة البنوية الكلية التي تتشكل عبر الزمن نتيجة تراكم هذه الإضافات، وبهذا يكون البناء الحضاري ناتجاً تكاملياً يعكس إعادة تركيب مستمرة للعناصر داخل نسق واحد، أما من الناحية البنوية فإن هذا التراكم يخضع لمنطق التفاعل غير الخطي، حيث تؤدي كل إضافة جديدة إلى إعادة توزيع تأثيرات الإضافات السابقة داخل البنية الكلية.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك عبر دالة تفاعل داخلية، من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$k_i(t) = f(k_{i-1}(t), S(t))$$

حيث تمثل $S(t)$ الحالة الكلية للنسق الحضاري عند الزمن (t) ، يعني أن كل عنصر معرفي جديد يدخل إلى النظام بشكل يتعدل تأثيره وفق السياق البنوي القائم.

تظهر أهمية التراكم عندما يبلغ النسق مستوى من التشعب البنوي، حيث تتجاوز الكتلة المعرفية والخبرانية قدرة البنية القديمة على الاستيعاب دون إعادة تنظيم عند هذه النقطة يحدث انتقال نوعي يمكن تمثيله بشرط العتبة، وهذا ما يُمثل رياضياً، من خلال الآتي:

$$K(t) \geq K_c$$

حيث K_c تمثل العتبة الحرجة للتراكم المعرفي وعند تجاوزها يحدث إعادة تشكيل للبنية الحضارية نفسها، حيث تتغير علاقات المعرفة بالسلطة والقيم والمؤسسات، ومن هذا المنظور فإن الخبرة التاريخية هي آلية توليد مستمر للبنية الحضارية، إذ تتحول الخبرات المتكررة إلى

أنماط سلوكية مستقرة ثم إلى قواعد تنظيمية ثم إلى مؤسسات ثم إلى منظومات فكرية كلية، أي أن الحركة من الخبرة الجزئية إلى البنية الكلية هي حركة تحويل تدريجي من مستوى الأداء الفردي إلى مستوى النسق المؤسسي.

كما أن المعرفة تتحول عبر التراكم إلى قوة تنظيمية داخل المجتمع تعيد تشكيل أنماط التفكير والإنتاج والتفاعل، وبهذا تكون المعرفة عنصراً بنوياً في تشكيل الواقع، أي إن تراكم الخبرات والمعارف في تشكيل البنى الحضارية، فقد يكشف أن البناء الحضاري نتيجة مسار طويل من الإضافات الجزئية، فهي التي تتكثف داخل الزمن حتى تنتج بنية كلية جديدة تمتلك قدرتها الخاصة على التنظيم وإعادة إنتاج نفسها داخل التاريخ، لأنها تمثل الحضارة محصلة لعمليات تكاملية ممتدة تتشكل عبر الزمن من خلال تفاعل متواصل بين الخبرات والمعارف والقيم والمؤسسات داخل نسق تاريخي واحد، يعمل وفق منطق الترابط الداخلي الذي يجعل كل عنصر مشروطاً بما يسبقه ومؤثراً فيما يليه.

ينبثق هذا الفهم من أن البناء الحضاري الذي يتكون من تراكمات طويلة تتداخل فيها المستويات المعرفية والسلوكية والتنظيمية، حيث تتحول الخبرة الفردية مع الزمن إلى نمط جمعي ثم يتحول النمط الجمعي إلى قاعدة تنظيمية، ومن ثم تتحول القاعدة إلى بنية مؤسسية مستقرة تعيد إنتاج نفسها داخل المجال التاريخي، ففي هذا السياق فإن كل عنصر حضاري يكتسب المعنى الخاص فيه من موقعه داخل شبكة العلاقات الكلية التي تشكل النسق العام، لأن المعرفة لا تكون معرفة حضارية إلا عندما تدخل في علاقات مع غيرها من المعارف والقيم والسلوكيات، فقد تنتج حالة من الاتساق الداخلي الذي يسمح بتكوين بنية كلية قابلة للاستمرار والتطور.

تقوم العمليات التكاملية الممتدة على مبدأ إعادة التنظيم المستمر للعناصر داخل النسق، فقد يخضع لتحويلات تدريجية نتيجة التفاعل مع عناصر أخرى ومع تغير السياق التاريخي العام، وهذا ما يجعل الحضارة حالة دينامية مستمرة وليست حالة ثابتة أو منتهية، كما أن هذا التكامل إذ يتخذ طابعاً تراكمياً غير مباشر حيث تتجمع التأثيرات الصغيرة عبر الزمن حتى تؤدي إلى تغييرات كبرى في البنية العامة، دون أن تكون هذه التغييرات قابلة للفصل عن جذورها الأولى التي انطلقت منها، ومن هذا المنظور الحضارة هي عملية مستمرة لإعادة إنتاج هذه الوقائع داخل إطار كلي موحد يجعلها قابلة للاشتغال داخل الحاضر، الأمر الذي يمنحها قدرة على التأثير في المستقبل.

بذلك فإن فهم الحضارة بوصفها محصلة لعمليات تكاملية ممتدة، إذ يكشف أن التاريخ عبر مسارات تراكمية متصلة تتداخل فيها العناصر، وإيضاً تعيد إنتاج نفسها باستمرار حتى تتشكل بنية حضارية ذات هوية خاصة وقدرة على الاستمرار والتجدد داخل الزمن، مما يمثل التراكم التاريخي بنية رياضية تفسيرية للحركة الحضارية، أي أنها عملية جمع تكاملي غير خطي لعناصر معرفية وقيمية ومؤسسية تتفاعل داخل الزمن وفق قوانين داخلية، تتجاوز ذلك إلى إعادة إنتاج البنية الكلية للنسق.

ينطلق هذا التصور؛ من تحديد مجال تاريخي مركب معرفياً H تتوزع داخله مجموعة متغيرات زمنية، إذ تمثل مكونات البناء الحضاري حيث نرسم لكل عنصر بوظيفة زمنية $x_i(t)$ تعكس مساهمته داخل النسق الكلي مثل المعرفة والقيم والمؤسسات والخبرات السلوكية. تتحدد الكثافة التاريخية اللحظية عبر دالة تركيب غير خطية، فهي تعبر عن تفاعل هذه المكونات داخل المجال الحضاري، تتمثل في الصيغة الرياضية الآتية:

$$\Phi(t) = f(x_1(t), x_2(t), \dots, x_n(t))$$

فقد تمثلت (f) بنية تفاعلية تعيد إنتاج العلاقات الداخلية بين العناصر داخل النسق، وإيضاً يكون كل عنصر مشروطاً بغيره داخل البنية الكلية، إذ يتم التعبير عن التراكم التاريخي الكلي عبر تكامل الكثافة الزمنية الممتدة داخل المجال التاريخي.

وهذا ما يُمكن تمثيله رياضياً على النحو التالي:

نموذج

(35)

$$A(t) = \int_{t_0}^t \Phi(\tau) d\tau$$

يمثل $A(t)$ الرصيد التراكمي للحضارة عبر الزمن، بينما يمثل (t_0) نقطة بداية التكوين التاريخي، أما $\Phi(t)$ يشكل الكثافة الفاعلة في كل لحظة زمنية، إذ يؤكد هذا الشكل أن التراكم عبره عن دمج بنيوي يعيد تشكيل المعنى داخل الامتداد الزمني.

تخضع عناصر النسق لإعادة تشكيل مستمرة عبر الزمن، حيث يعاد تعريفه داخل السياق الكلي وفق العلاقة الرياضية الآتية:

$$x_i(t) = g_i(x_i(t-1), S(t))$$

فقد شكلت $S(t)$ الحالة الكلية للنسق الحضاري، إذ تمثل g_i دالة إعادة تنظيم داخلية تعكس تحول العنصر من حالة استقلال نسبي إلى حالة اندماج بنيوي داخل النظام الكلي، إذ يتحول التراكم الكمي إلى تحول نوعي عند بلوغ العتبة الحرجة. حيث يعبر عن ذلك الشرط الرياضي، الآتي:

$$A(t) \geq A_c$$

تمثل A_c مستوى التشبع البنيوي الذي عند تجاوزه ينتقل النسق إلى حالة جديدة من التنظيم، مما يؤدي إلى حدوث التحول التالي، من خلال البنية الرياضية، الآتية:

$$S(t) \rightarrow S'(t)$$

هذا الانتقال مثل إعادة تشكيل كلية للبنية الحضارية لا مجرد تعديل جزئي داخل عناصرها، كما يمكن توصيف دينامية النسق عبر معادلة تطور زمنية عامة، تتمثل في النموذج، الآتي:

نموذج

(36)

$$\frac{dS(t)}{dt} = F(S(t), \Phi(t))$$

إذ تعبر F عن قانون التغير الداخلي للنسق، أي بما يشمل التراكم وإعادة التنظيم البنيوي في آن واحد.

بذلك يتضح أن التراكم التاريخي سلسلة أحداث بنيوية تكاملية ممتدة، فقد يتحول الحدث إلى أثر بنيوي داخل نظام مفتوح الزمن، إذ يصبح الزمن نفسه عاملاً في تشكيل المعنى وليس مجرد إطار خارجي له وتتحول الحضارة إلى دالة تكاملية ممتدة. وهذا ما يُمكن تمثيله رياضياً على النحو، الآتي:

نموذج

(37)

$$\text{Civilization} = \int_{t_0}^t f(x_1, x_2, \dots, x_n) dt$$

يمثل هذا التعبير الصياغة النهائية لمنطق التراكم بأنه عملية دمج مستمرة لعناصر متعددة داخل نسق حضاري واحد، وهو الذي يتطور عبر الزمن وفق قوانين داخلية غير خطية، فقد تقضي القراءة الكلية للتراكم التاريخي إلى أن البناء الحضاري في التصور الإسلامي جملة وقائع أي سنن ممتدة تعمل داخل التاريخ وفق انتظام داخلي، الأمر الذي يجعل من كل فعل علمي أو سلوكي أو مؤسسي جزءاً من نسق أكبر يتجه نحو التكوين التدريجي للمعنى الحضاري.

ففي هذا الإطار يظهر التاريخ بأنه حركة سننية تتداخل فيها الأسباب والنتائج داخل شبكة من التفاعلات، فهي التي تجعل الماضي حاضراً في أثره وتجعل الحاضر امتداداً لما تراكم قبله وتفتح المستقبل باعتباره مجالاً لإعادة تشكل البنية، ومن ثم فإن الحضارة في ضوء هذا الفهم هي صورة التحقق التدريجي للطاقات المعرفية والقيمية داخل الجماعة التاريخية، حيث تتحول الخبرة إلى وعي ثم يتحول الوعي إلى سلوك ثم يتحول السلوك إلى نظام ثم يتحول النظام إلى عمران، ليكن إعادة إنتاج ذات النسق في داخل الزمن وفق قانون التكامل التدريجي. ففي النهاية؛ يصبح التراكم التاريخي هو حركة ترقية داخل النسق الإنساني نفسه، حيث تتجمع الخبرات والمعارف في مسار واحد يؤدي إلى تشكل البنية الحضارية باعتبارها تعبيراً عن انتظام السنن في الواقع، لذا فإن النتيجة النهائية تكشف أن الفعل الحضاري في التصور الإسلامي هو فعل تكاملي ممتد تتداخل فيه الإرادة الإنسانية مع السنن الإلهية في التاريخ قد يصبح العمران حصيلة تفاعل مستمر بين التراكم البشري والقانون السنني الذي يحكم انتظام الوجود الاجتماعي، وهو ما يجعل الحضارة في جوهرها سيرورة تحقق للمعنى داخل الزمن لا مجرد بناء مادي أو تاريخي منفصل عن أصوله المعرفية والقيمية.

ثالثاً: الانتظام والتحول في الفكر الإسلامي

مثل مفهوم الانتظام والتحول في الفكر الإسلامي ثنائية تحليلية مركزية لفهم كيفية اشتغال النسق المعرفي والديني داخل التاريخ، من خلال نظاماً يجمع بين الاستقرار النبوي من جهة والدينامية التحولية من جهة أخرى، أي من دون أن يقع في الانفصال بينهما أو في التناقض الداخلي، لأن الانتظام يعني الجمود والتحول يعاملان كلاهما داخل إطار سنني واحد يضبط الحركة الفكرية ويمنحها قابلية الاستمرار والتجدد في آن واحد.

يتأسس مفهوم الانتظام من فكرة أن الفكر الإسلامي على منظومة من الأصول المرجعية الثابتة، فهي التي تؤدي وظيفة الضبط النبوي للمعرفة، حيث تعمل هذه الأصول بوصفها مرجعيات معيارية تنظم إنتاج المعنى وتحدد حدود التأويل الممكن، وفي هذا السياق يشكل النص المؤسس والسنن الكلية إطاراً انتظامياً يضمن عدم تفكك البنية الفكرية إلى وحدات متناقضة أو غير قابلة للترابط الداخلي، غير أن هذا الانتظام يؤسسه التحول من الداخل؛ إذ إن التحول في الفكر الإسلامي من خلال إعادة تأويل المفاهيم وتوسيع مجالات الدلالة وتكييف البنى الاجتهادية مع تغير الوقائع التاريخية، ومن ثم فإن التحول يعمل من خلال إعادة تنظيم داخل حدود النسق نفسه بما يحفظ أصله المرجعي ويعيد إنتاج فعاليته في سياقات جديدة.

يقوم التفاعل بين الانتظام والتحول على مبدأ سنني يمكن فهمه بوصفه قانوناً داخلياً يحكم حركة الفكر، حيث إن الثبات النسبي للأصول يقابله تغير متجدد في الفروع والتطبيقات، وهذا التوازن بين الثابت والمتغير يشكل البنية العميقة لفكر الإسلامي ويمنحه القدرة على الجمع بين الاستمرارية التاريخية والمرونة التأويلية، ومن الناحية البنيوية يمكن فهم الانتظام بوصفه مستوى من الاتساق الداخلي الذي يضمن وحدة النسق بينما، إذ يمثل التحول مستوى من إعادة التشكيل التدريجي للعلاقات الداخلية بين مكونات هذا النسق، وبذلك فإن الفكر الإسلامي يتحرك داخل مجال واحد تتوزع فيه درجات الانتظام والتحول وفق شروط تاريخية ومعرفية متغيرة.

يُخضع هذا التفاعل لمنطق تراكمي يجعل من كل تحول لاحق امتداداً لما قبله، حيث تتراكم عمليات الفهم والتأويل عبر الزمن لتنتج أنماطاً معرفية أكثر تركيباً دون أن تفقد ارتباطها بالأصل المؤسس، وبهذا تصبح البنية الفكرية في الإسلام بنية حية تعمل وفق منطق التوازن بين حفظ الأصل وإعادة إنتاجه، وإن الانتظام والتحول في الفكر الإسلامي يكشفان أن هذا الفكر يقوم على وحدة تركيبية تجعل من الانتظام شرطاً لإمكان التحول وتجعل من التحول وسيلة لإعادة إحياء

الانتظام داخل سياقات تاريخية متجددة، وبذلك تتشكل حركة فكرية سننية تتسم بالاستمرارية والقدرة على التجدد داخل إطار معرفي واحد متماسك؟

جدلية الثبات والتغير في النسق الإسلامي، تمثل أحد أهم المفاتيح التفسيرية لفهم البنية العميقة للفكر الإسلامي باعتباره نسقاً معرفياً سننياً يجمع بين الاستقرار المعياري والتحول التاريخي داخل إطار واحد منسجم يقوم على التداخل البنوي بين مستويات مختلفة من التنظيم، ينطلق هذا التصور من أن الثبات في النسق الإسلامي، أي يشير إلى ثبات الأصول المرجعية التي تؤسس المجال الكلي للمعرفة والقيم، حيث تعمل هذه الأصول بوصفها قيوداً بنيوية تحدد مجال الإمكان الفكري وتمنع الانفلات إلى الفوضى التأويلية، بينما يشير التغير إلى الحركة الداخلية داخل هذا المجال نفسه عبر إعادة توزيع العلاقات بين العناصر وتكييفها مع الوقائع المتجددة.

فقد يُمكن تمثيل هذا التفاعل رياضياً عبر تصور النسق الإسلامي، ليكن حالة ديناميكية $S(t)$ تخضع لقانون تطور داخلي، يتمثل في البناء الرياضي ، الآتي:

نموذج

(38)

$$\frac{dS(t)}{dt} = F(S(t), P, V(t))$$

مثل P مجموعة الأصول الثابتة، بينما يمثل $V(t)$ المتغيرات التاريخية والمعرفية عبر الزمن، أما الدالة F تتمثل في آلية التفاعل بين الثابت والمتغير داخل النسق.

ففي هذا الإطار فإن الثبات يعمل بأنه شرط انتظام داخلي يسمح بوجود مجال معرفي محدد تتحرك داخله عمليات التغير، أما التغير فهو إعادة تشكيل للعلاقات الداخلية داخل حدوده، حيث يبقى النسق محتفظاً بهويته البنوية رغم التحولات الجزئية، وهو الذي يُمكن التعبير عن الثبات بوصفه قيوداً بنيوياً يكون الثابت فيه (P) .

بينما يعبر التغير عن تطور المتغيرات داخل هذا القيد، من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$V(t) = g(V_{(t-1)}, S(t))$$

فقد تعمل من خلال تأثرها بالحالة الكلية للنسق، مما يجعل التغير عملية داخلية لا خارجية، الأمر الذي يجعل النسق الإسلامي يتحرك داخل مجال واحد تنتزع فيه درجات الثبات والتغير وفق شروط تاريخية ومعرفية متغيرة، حيث يشكل الثبات قاعدة الاستمرار، بينما يشكل التغير آلية التكيف والتجدد.

عند تحليل هذا التفاعل على المستوى البنيوي، فقد يظهر أن الثبات يعمل كعامل حافظ للهوية المعرفية، بينما يعمل التغير كعامل مولد لإعادة إنتاج هذه الهوية داخل سياقات جديدة، وهذا يعني أن الهوية هي ناتج توازن مستمر بين عنصرين أحدهما يثبت الإطار العام والآخر يعيد تشكيل المحتوى الداخلي.

إذ يُمكن توصيف هذا التوازن عبر شرط استقرار ديناميكي، يتمثل في التعبير الرياضي، الآتي:

نموذج

(39)

$$\lim_{t \rightarrow \infty} S(t) \approx S_0$$

المرتكز الأساسي، يتجلى في عملية السماح للتذبذبات الداخلية، من خلال الصيغة الرياضية، الآتية، التي تساعد على تطور النموذج الرياضي السابق:

$$\Delta V_{(t)} \neq 0$$

يعني أن النسق يحتفظ بثباته الكلي رغم تغير مكوناته الجزئية عبر الزمن، وإن جدلية الثبات والتغير في النسق الإسلامي تكشف أن هذا النسق يقوم على وحدة تركيبية تجعل من الثبات شرطاً لإمكان التغير وتجعل من التغير وسيلة لاستمرار الثبات داخل الزمن، حيث يتحول النسق إلى بنية ديناميكية مستقرة تعمل وفق منطق رياضي داخلي، وهو الذي يجمع بين القيد البنيوي والحركة التطورية داخل إطار سنني واحد متماسك ومستمر عبر التاريخ.

يمثل التكامل بين العقيدة الإسلامية والحدث التاريخي بنية تحليلية تجريدية، فهي التي يُمكن من خلالها فهم كيفية اشتغال النسق الإسلامي باعتباره نظاماً معرفياً يدمج بين الثابت المعياري والمتغير الواقعي داخل وحدة تفسيرية واحدة، فقد تقوم على إعادة تنظيم العلاقة بينهما وفق منطق سنني داخلي، حيث تُفهم العقيدة بوصفها مجموعة من المبادئ الكلية الثابتة، أي هي التي تحدد الإطار العام للوجود والمعرفة والقيمة وتعمل بوصفها بنية مرجعية عليا تضبط اتجاه الفهم

وتؤسس معيارية التفسير، بينما يُفهم الحدث بوصفه تجلياً زمنياً متغيراً للوقائع داخل المجال التاريخي بما يحمله من خصوصية سياقية وتعدد في مستويات الدلالة. أما من الناحية التجريدية، إذ يُمكن تمثيل العقيدة باعتبارها ثابتاً معرفياً، يتمثل في الصيغة الرياضية، الآتية:

$$P = \{p_1, p_2, \dots, p_n\}$$

فقد يمثل P مجموعة المبادئ الكلية الثابتة التي تشكل البنية المرجعية العليا للنظام المعرفي، في حين يمثل الحدث التاريخي متغيراً زمنياً، وهذا ما يُنتج بناء معرفي رياضي متكامل، يجلى في الآتي:

$$E(t) = \{e_1(t), e_2(t), \dots, e_m(t)\}$$

تعبّر $E(t)$ عن الوقائع المتغيرة داخل الزمن التاريخي، بدلالة ما يتضمنه من سياقات متعددة.

فقد تتحدد العلاقة بين العقيدة والحدث من خلال دالة تفسيرية تركيبية غير خطية، تتمثل في التعبير الرياضي، الآتي:

$$I(t) = F(P, E(t))$$

حيث $I(t)$ صورة الفهم الكلي الناتج عن تفاعل العقيدة مع الحدث، بينما F هي آلية تحويل بنيوي تعيد إنتاج الحدث داخل أفق العقيدة دون إلغائه أو فصله عنها.

ليُمكن عمل العقيدة بأنها شرطاً بنيوياً لتكوين المعنى داخل الحدث، كما يعمل الحدث كمجال تحقق للعقيدة داخل الزمن، ومن ثم يمكن فهم العلاقة بينهما هي علاقة قيد توليدي، وهذا ما يدفعنا إلى التعبير عنها من خلال الصيغة الرياضية لتُكن أكثر حدة وتماسك، الآتية:

$$E(t) \in \Omega(P)$$

أي أن الحدث يقع داخل مجالات الإمكان الذي تحدده العقيدة، بينما يسمح هذا الإمكان بتعدد صور التحقق التاريخي وفق تغير الشروط الزمنية، إذ كما يمكن التعبير عن الدينامية الداخلية للعلاقة عبر إعادة تفسير مستمر.

يُمكن تمثيله رياضياً، على النحو الآتي:

$$E_{(t+1)} = g(E(t), P)$$

فقد يعاد تشكيل الحدث داخل كل لحظة زمنية وفق تفاعل مستمر مع البنية العقيدة، مما يجعل التاريخ مساراً لإعادة إنتاج المعنى داخل إطار ثابت المرجعية، أي على المستوى البنيوي

يتبين أن العقيدة تعمل كمنظومة ضبط معرفي تحدد شروط إمكان الفهم، بينما يعمل الحدث كحقل تحقق تاريخي لهذه الشروط، حيث تتولد العلاقة بينهما في شكل تكامل وظيفي يحافظ على تمايز المستويين داخل وحدة نسقية واحدة.

من هذا المنظور يكون التاريخ الإسلامي عملية مستمرة لإعادة إدماج الحدث داخل البنية العقدية وإعادة كشف البنية العقدية داخل الحدث نفسه، مما ينتج علاقة جدلية مستمرة بين الثابت المعياري والمتغير التاريخي داخل نظام معرفي واحد، إذ يعمل وفق منطق تكاملي سنني يحكم تفاعل العقيدة مع الوقائع عبر الزمن، يمثل إعادة تفسير التحولات التاريخية من خلال منطق التكامل مقارنة معرفية تنطلق من رؤية إسلامية سننية للتاريخ، أي إنها مجالاً ممتداً لظهور الفعل الإنساني داخل نظام من القوانين الإلهية الجارية في العمران بأنها نسقاً متصلاً تتداخل فيه البدايات بالنتائج، يحدث هذا ضمن مسار واحد تتراكم فيه الأفعال والمعاني حتى تتشكل البنى الحضارية في صورتها النهائية.

يُفهم التحول التاريخي بأنه نتيجة لتكامل تدريجي لعناصر فكرية وقيمية وسلوكية تراكمت عبر الزمن داخل المجتمع حتى بلغت درجة من الاكتمال، بعد أن جعلت ظهور صورة جديدة من العمران أمراً ضرورياً وفق سنن التحول في الاجتماع الإنساني، ومن ثم فإن منطق التكامل في التفسير التاريخي يقوم على رد التحولات إلى أصولها الممتدة لا إلى لحظاتها الظاهرة، حيث يصبح كل تحول نقطة تجلي لمسار طويل من التفاعل بين الإنسان والواقع والوحي والتجربة والتاريخ، فهو يظهر بأنه لحظة ظهور لبنية كانت تتشكل تدريجياً في العمق.

أهمية النظر السنني في الفكر الإسلامي بأنها تعمل داخل منظومة من العلاقات التي تجعل من التراكم شرطاً لظهور التحول ومن التحول نتيجة طبيعية لمسار التراكم، وهذا ما يجعل التاريخ مجالاً لفهم السنن لا مجرد سرد للأحداث، لذا فإن إعادة التفسير من خلال منطق التكامل تعني إعادة إدراج الحدث داخل سياقه السنني الممتد، فقد يُقرأ باعتباره حلقة في سلسلة متصلة تتجه نحو بناء معنى حضاري متكامل تتفاعل فيه العقيدة مع الواقع، بعد أن يتحول فيه النص إلى فاعلية تاريخية داخل الزمن.

التحولات الكبرى في التاريخ الإسلامي كانت لحظات اكتمال لمسارات طويلة من البناء الفكري والتشريعي والاجتماعي، فقد تتجمع الخبرات والمعارف والقيم في بنية واحدة حتى تصل إلى مرحلة يتحول فيها الكم المتراكم إلى كيف حضاري جديد، بذلك يصبح التكامل هو القانون

التفسيري العميق للحركة التاريخية في الفكر الإسلامي، فقد تتداخل الأزمنة داخل نسق واحد يخضع لسنن إلهية محكمة، فهي التي تجعل من التاريخ مجالاً لظهور المعنى عبر التراكم والتحول في آن واحد، يمثل بناء نموذج رياضي لانتظام النسق الإسلامي وتحولاته محاولة لتجريد البنية العميقة للفكر الإسلامي وتحويلها من مستوى الوصف التاريخي إلى مستوى الصياغة النبوية القابلة للنمذجة، تحدث ضمن إطار سنني يجمع بين الثبات المرجعي والدينامية التحولية داخل وحدة تفسيرية واحدة تقوم على إدماجهما في نسق واحد متكامل.

ينطلق هذا النموذج من فرضية "إن النسق الإسلامي يتكون من مستويين متداخلين مستوى ثابت يمثل الأصول العقديّة والقيم الكلية التي تؤسس الإطار المعرفي العام، أما الثاني فهو مستوى متحول يمثل التطبيقات التاريخية والاجتهادات المؤسسية والقراءات المتجددة للنص داخل الواقع المتغير"، فقد يشكل التفاعل بين هذين المستويين البنية الحاكمة للحركة الفكرية والحضارية.

إذ يُمكن تمثيل الحالة الكلية للنسق الإسلامي بدالة زمنية مركبة، تتمثل في الآتي:

$$S(t) = F(P, V(t))$$

تمثل P مجموعة العناصر الثابتة التي تشكل البنية المرجعية العليا، بينما يمثل $V(t)$ مجموعة العناصر المتغيرة زمنياً التي تعبر عن التحقق التاريخي للنسق داخل الوقائع المتجددة، أما F فهي دالة تركيب غير خطية تعكس طبيعة التفاعل النبوي بين الثابت والمتغير داخل كل لحظة تاريخية.

يعمل الثابت بأنه شرط إمكان للمعنى داخل الحركة التاريخية، فقد يحدد مجال الفهم وحدود التأويل الممكن، بينما يعمل المتغير بوصفه مجال تحقق هذا الإمكان داخل الزمن، إذ تتحول العلاقة بينهما إلى علاقة توليد مستمر للمعنى.

يُمكن توصيف تطور النسق عبر معادلة تطور زمنية عامة، تتمثل في الآتي:

نموذج

(40)

$$\frac{dS(t)}{dt} = G(S(t), \Phi(t))$$

إذ تمثل $\Phi(t)$ كثافة التغيرات التاريخية والمعرفية التي تدخل في تشكيل النسق عبر الزمن، فقد تعبر الدالة G عن قانون التفاعل الداخلي الذي يحكم كيفية استيعاب هذه التغيرات داخل البنية الثابتة دون إخلال بوحدتها الكلية.

كما يُمكن توصيف التراكم التاريخي من خلال دالة تكاملية ممتدة، تتمثل في البناء الرياضي، الآتي:

نموذج

(41)

$$A(t) = \int_{t_0}^t \Phi(\tau) d\tau$$

حيث يمثل $A(t)$ الرصيد التراكمي للخبرات والمعارف والقيم داخل النسق الإسلامي عبر الزمن، ايضاً يمثل هذا التراكم الأساس الذي تتحول عنده التغيرات الكمية إلى تحولات نوعية عند بلوغ عتبة حرجة، تتجسد في الصيغة الرياضية التالية:

$$A(t) \geq A$$

عند هذه العتبة يحدث انتقال بنيوي، فقد يُعيد تشكيل العلاقات الداخلية للنسق، حيث يظهر نمط جديد من الانتظام أكثر قدرة على استيعاب التعقيد التاريخي، وهذا يتمثل في الصيغة الرياضية، الآتية:

$$S(t) \rightarrow S'(t)$$

ينبثق التحول من الانتظام باعتباره نتيجة طبيعية لتكامل التراكمات داخل البنية المرجعية الثابتة، أي هي التي تمنح التحول إمكانه وتحدد اتجاهه.

ففي النهاية، يُمكن القول يُنظر إلى النسق الإسلامي بأنه نظاماً تكاملياً سننياً تتداخل فيه العناصر الثابتة والمتغيرة داخل علاقة وظيفية مستمرة، فهي تجعل من التاريخ مجالاً لإعادة إنتاج المعنى داخل إطار مرجعي ثابت ومتجدد في آن واحد، فقد يكشف هذا النموذج أن الثبات يعمل كشرط توليدي لها وأن التغير يعمل كآلية إعادة تركيب داخل النسق نفسه، حيث يتشكل الفكر الإسلامي عبر الزمن كمنظومة ديناميكية تحافظ على هويتها عبر إعادة إنتاجها المستمر داخل الزمن.

رابعاً: موقع العقيدة والحدث في الحركة التاريخية

يمثل تحديد موقع العقيدة والحدث في الحركة التاريخية أحد المحاور المركزية في فهم الرؤية الإسلامية للتاريخ، لأن التاريخ في التصور الإسلامي يتكون من التفاعل المستمر بين العقيدة باعتبارها بنية موجهة للمعنى والحدث ليكن مجالاً لظهور هذا المعنى داخل الزمن، لأن العقيدة تحتل موقع الأصل المولد للرؤية الكلية للوجود والإنسان والتاريخ، فهي الإطار الذي تنتظم داخله القيم والتصورات والمعايير التي تمنح الأفعال الإنسانية اتجاهها وغايتها، ومن هذا الموقع تعمل العقيدة كقوة تأسيسية تحدد طبيعة العلاقة بين الإنسان والعالم وتوجه حركته داخل الواقع. أما الحدث يحتل موقع التحقق التاريخي لهذه الرؤية؛ حيث يظهر من خلاله أثر العقيدة داخل المجال الاجتماعي والثقافي والحضاري، الحدث هو صورة من صور تجسد المعنى في الواقع، ولهذا فإن قيمته تتحدد بما يكشفه من علاقات أعمق تربطه بالبنية العقدية التي أسهمت في تكوينه، ومن ثم فإن الحركة التاريخية لا يمكن فهمها من خلال الحدث وحده، لأن الحدث يفقد كثيراً من دلالاته إذا عزل عن الأفق المعرفي الذي نشأ فيه، كما لا يمكن فهمها من خلال العقيدة وحدها، لأن العقيدة لا تظهر فاعليتها إلا عندما تتحول إلى أفعال ومواقف ومؤسسات وتجارب إنسانية داخل الزمن.

ففي ضوء هذا التصور تتخذ العلاقة بين العقيدة والحدث طابعاً تكاملياً، فقد تمنح العقيدة الحدث معناه، بينما يمنح الحدث العقيدة مجال تحققها التاريخي، وبهذا يصبح كل منهما شرطاً لفهم الآخر داخل البنية الكلية للحركة التاريخية، كما أن العقيدة تتحرك مع الزمن باعتبارها مرجعية موجهة لهذه التحولات، في حين يتحرك الحدث داخل الزمن متأثراً بالشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحيط به، ولهذا تبقى العقيدة حافظة لوحدة الاتجاه بينما تمثل الأحداث صوراً متعددة لتجليات هذا الاتجاه في الواقع.

فإن التاريخ الإسلامي يظهر تاريخ من التفاعل المستمر بين المرجعية العقدية والواقع المتحول، حيث تتجسد القيم في الوقائع وتكتسب الوقائع معناها من القيم، فقد تتولد من هذا التفاعل مسارات العمران والفكر والحضارة، فعلى هذا الأساس فإن موقع العقيدة في الحركة التاريخية هو موقع الأصل الموجه والمرجع المنظم للمعنى، بينما موقع الحدث هو موقع التجلي والتحقق والفاعلية داخل الزمن، أي من خلال التفاعل بين هذين المستويين تتشكل

الحركة التاريخية بوصفها مساراً سننياً تتكامل فيه المبادئ الثابتة مع الوقائع المتغيرة، إذ تحدث ضمن وحدة حضارية متصلة تحفظ للنسق الإسلامي هويته واستمراره عبر التاريخ.

تمثل العقيدة عاملاً أساسياً من عوامل الاستمرارية الحضارية في التصور الإسلامي، لأنها تشكل البنية المرجعية التي تحفظ وحدة المعنى داخل الزمن، فقد تمنح المجتمع القدرة على الاستمرار عبر التحولات التاريخية المتعاقبة، خاصة إن الحضارات قد تتغير في مؤسساتها وأنماطها الاجتماعية وأشكالها السياسية، غير أن قدرتها على البقاء ترتبط بوجود مركز مرجعي ثابت يحافظ على تماسكها الداخلي ويوجه حركتها نحو غايات محددة، إذ تحتل العقيدة موقع الأساس الذي تنتظم حوله مختلف عناصر البناء الحضاري، لأنها تقدم تصوراً كلياً للوجود والإنسان والحياة والتاريخ وتمنح الأفراد والجماعات إطاراً مشتركاً للفهم والتفسير والعمل، وبهذا تكون العقيدة المبدأ المنظم الذي يربط بين مكوناتها المختلفة داخل وحدة متماسكة.

تتبع أهمية العقيدة في تحقيق الاستمرارية الحضارية من قدرتها على تجاوز حدود اللحظة التاريخية العابرة، إذ إن الأحداث والوقائع والمؤسسات تخضع بطبيعتها للتغير، بينما تبقى العقيدة حاملة للمعنى الكلي، فهو الذي يمنح تلك المتغيرات اتجاهاً عاماً ويحول دون تحولها إلى عناصر متفرقة فاقدة للترابط، كما أن العقيدة تؤدي وظيفة حفظ الهوية الحضارية عبر الأجيال، لأن انتقال المعارف والقيم والتصورات، فقد يتم داخل إطار عقدي يحدد ما ينبغي المحافظة عليه وما يمكن تطويره، وبذلك تصبح العقيدة آلية لإدامة الذاكرة الحضارية وضمان استمرارها داخل الزمن.

تتحقق الاستمرارية الحضارية استمرار المرجعية العقدية في توجيه عمليات التجديد وإعادة البناء، العقيدة تمنح الحركة التاريخية وحدة الاتجاه، أي بمعنى آخر توفر لها معياراً يمكن من خلاله التمييز بين التطور الذي يعزز البناء الحضاري والتحول الذي يؤدي إلى تفككه، ولهذا فإن المجتمعات التي تمتلك عقيدة جامعة تكون أكثر قدرة على استيعاب التغيرات التاريخية دون فقدان هويتها، لأنها تمتلك مركزاً مرجعياً يعيد تنظيم المتغيرات داخل إطار واحد ويحافظ على الاتصال بين الماضي والحاضر والمستقبل، أما المجتمعات التي تفقد هذا المركز تكون أكثر عرضة للتفكك نتيجة غياب المبدأ الذي يوحد عناصرها المختلفة.

من الناحية الحضارية تمثل العقيدة قوة استمرارية، لأنها تحول القيم إلى التزامات والمعاني إلى سلوكيات والرؤى إلى مؤسسات، إذ تنتقل من مستوى الاعتقاد إلى مستوى الفعل التاريخي

المستمر وبذلك تصبح جزءاً من البنية العميقة لل عمران، وعلى هذا الأساس فإن العقيدة في التصور الإسلامي هي أحد شروط بقائها واستمرارها لأنها تحفظ وحدة المعنى، فقد تضمن استقرار الهوية وتمنح التحولات التاريخية اتجاهاً منسجماً داخل إطار مرجعي ثابت، أي من خلال هذه الوظيفة تكون العقيدة عاملاً مركزياً في تحقيق الاستمرارية الحضارية عبر الزمن، وهذا نتاج لحفظ التماسك البنيوي للنسق الإسلامي رغم تعدد الظروف والوقائع والتحولات التاريخية المتعاقبة.

الحدث في الرؤية الفلسفية الإسلامية نقطة انكشاف للوجود التاريخي، إذ إن الحدث يكتسب حقيقته من موقعه داخل البنية الكلية للحركة التاريخية، فهي التي تنتظم وفق سنن ثابتة وقوانين جارية في الاجتماع الإنساني، ومن ثم فإن الحدث يُقرأ بأنه تجلياً ظاهراً لتحولات كانت تتشكل في العمق قبل أن تبلغ مستوى الظهور، فقد يشكل الحدث مظهره التاريخي، لأن التحولات الحقيقية تبدأ في مستويات غير مرئية من الوعي والقيم والبنية الفكرية ثم تتدرج في مسارها حتى تصل إلى لحظة يصبح فيها استمرار الوضع السابق متعذراً، فقد تظهر صورة جديدة من التنظيم التاريخي، مما يجعل الحدث هو العلامة الدالة على هذا الانتقال لا السبب الوحيد في حدوثه.

إذ يُمكن التعبير عن هذه الفكرة بالصيغة التجريدية الرياضية، الآتية:

$$E(t) = \Psi(T(t))$$

حيث يمثل $E(t)$ الحدث الظاهر في الزمن، بينما يمثل $T(t)$ التحول البنيوي الكامن، أما Ψ فهو عملية انكشاف التحول في صورة حدث تاريخي محسوس.

لذا فإن العلاقة بين الحدث والتحول هي علاقة كشف وجودي، حيث يكشف الحدث عن درجة التحول التي بلغها النسق في باطنه، مما يجعل ما كان كامناً قابلاً للإدراك داخل المجال التاريخي، فقد يكون التحول يسبق الحدث من حيث التكوين؛ بينما يسبق الحدث التحول من حيث الظهور والإدراك، إذ يتحرك الحدث عند تحقق السنن ومن خلالها، لأن السنن تمثل البنية المنظمة للحركة التاريخية، بينما تمثل الأحداث صور تحققها في الواقع، ولهذا فإن الحدث لا يملك استقلالاً تفسيريّاً كاملاً، لأن معناه يتحدد من موقعه داخل النظام السنني الذي أوجده، ومن ثم فإن تفسير الحدث يقتضي تجاوز ظاهره نحو البنية التي أنتجته.

يُمكن تمثيل هذه العلاقة السننية بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$E(t) \in \Omega(S)$$

تمثل S السنن الحاكمة للحركة التاريخية، إذ تمثل $\Omega(S)$ مجالات الأحداث الممكنة الناتجة عن عمل هذه السنن داخل الواقع.

يترتب على ذلك أن القيمة الفلسفية للحدث تكمن في مقدار ما يكشف عنه من إعادة تنظيم للعلاقات داخل النسق التاريخي، فقد يكون الحدث محدوداً في صورته المباشرة، غير أن دلالاته الحضارية تكون عميقة لأنه يعبر عن انتقال في البنية الفكرية أو القيمة أو الاجتماعية، بينما قد تكون بعض الأحداث واسعة في مظهرها لكنها لا تؤسس لتحول حقيقي لأنها لا تمس البناء العميق للنسق، ومن هذا المنطلق يصبح الحدث مؤشراً على التحول، لأنه يكشف عن انتقال التاريخ من طور إلى طور وعن انتقال النسق من مستوى من التنظيم إلى مستوى آخر أكثر تركيباً أو أكثر اتساعاً في قدرته على إنتاج المعنى والفاعلية التاريخية.

إذ يُمكن التعبير عن لحظة التحول البنوي بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$T(t) \geq T_c$$

تمثل T_c العتبة الحرجة التي عندها ينتقل النسق من حالة إلى حالة أخرى، أي عندما يبلغ التحول هذه الدرجة يظهر الحدث باعتباره دلالة على اكتمال عملية الانتقال، وهذا ما يُعبر عنها رياضياً، من خلال لصيغة الآتية:

$$T(t) \geq T_c \Rightarrow E(t)$$

يؤدي الحدث وظيفة معرفية تتجاوز كونه واقعة خارجية، لأنه يتيح للعقل اكتشاف اتجاه الحركة التاريخية وفهم طبيعة التحولات الجارية في المجتمع، إذ يمكن إدراك التحول من خلال آثاره وتجلياته، لا سيما إن الأحداث هي أكثر هذه التجليات وضوحاً في المجال التاريخي.

ففي ضوء ذلك؛ فإن الحدث يصبح علامة على إعادة توزيع القوى والمعاني داخل النسق، حيث تتغير مواقع العناصر وعلاقاتها ووظائفها، إذ تظهر أنماط جديدة من الفهم والسلوك والتنظيم، ومن ثم فإن الحدث يمثل تغيراً في البنية التي تنتج الوقائع نفسها.

إذ يُمكن توصيف هذه العملية عبر العلاقة الرياضية، الآتية:

$$N_{(t+1)} = F(N_{(t)}, E_{(t)})$$

حيث يمثل $N_{(t)}$ النسق التاريخي في مرحلة معينة، بينما تمثل F آلية إعادة التنظيم التي تحدث بعد ظهور الحدث.

عندما يُنظر إلى الحدث من منظور فلسفي إسلامي صارم؛ فإنه يتحول من كونه واقعة زمنية إلى كونه دلالة سننية، إذ يكشف عن الكيفية التي تعمل بها القوانين الإلهية داخل التاريخ، يظهر درجة التوافق أو التباعد بين الفعل الإنساني ومسار السنن الحاكمة للعرمان، من خلال هذا الكشف يكون الحدث مرآة للحركة الباطنية للتاريخ لا مجرد صورة خارجية لها، وعلى هذا الأساس فإن الحدث هو المؤشر الظاهر للتحويل التاريخي، لأنه يمثل لحظة ظهور ما كان يتكون في العمق عبر التراكم والتفاعل والاستمرار، فهو النقطة التي يصبح فيها التحويل قابلاً للإدراك بعد أن كان كامناً في البنية الداخلية للنسق.

إذ يُمكن تلخيص هذه الرؤية في الصيغة الكلية الرياضية، الآتية:

نموذج

(42)

$$E(t) = \Psi \left(\int_{t_0}^t T(\tau) d\tau \right)$$

فقد لا يكون الحدث سوى الصورة الظاهرة لمحصلة التحولات المترابطة داخل الزمن، وبذلك يغدو الحدث شاهداً على حركة التاريخ ودليلاً على التحويل وتجلياً للسنن الحاكمة للعرمان الإنساني داخل مسار التاريخ، إذ يمثل تحليل التفاعل التاريخي بين العقيدة والحدث أحد أكثر المستويات عمقاً في فهم الحركة التاريخية داخل التصور الإسلامي، لأن التاريخ يتشكل من التفاعل المستمر بين البنية العقدية باعتبارها مصدراً للمعنى وبين الحدث ليكن مجالاً لظهور هذا المعنى داخل الواقع والزمن.

العقيدة في هذا السياق هي بنية مرجعية تنتج منظومة من القيم والتصورات والغايات التي توجه الفعل الإنساني وتحدد أفقه الحضاري، أما الحدث يمثل لحظة تحقق لهذه البنية داخل المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي، ومن ثم فإن العلاقة بينهما هي علاقة توليد متبادل داخل النسق التاريخي.

لأجل بيان هذه العلاقة يُمكن تعريف العقيدة بأنها بنية مرجعية كلية، يُمكن تمثيلها بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$A = \{a_1, a_2, \dots, a_n\}$$

حيث تمثل A مجموعة المبادئ العقيدية الحاكمة للوعي a_1 والقيم a_2 والسلوك a_n ، بينما يمثل الحدث التاريخي متغيراً زمنياً $E(t)$ ، يعبر عن الوقائع المتحققة داخل لحظة تاريخية معينة.

غير أن الحدث يتشكل من خلال تأثيرها في الوعي الجمعي والفعل الإنساني، ولذلك يمكن التعبير عن الحدث بأنه ناتجاً جزئياً عن التفاعل مع العقيدة، من خلال البنية الرياضية، الآتية:

$$E(t) = f(A, R(t))$$

تمثل $R(t)$ الشروط الواقعية والاجتماعية والتاريخية التي يتحقق الحدث داخلها، فهي تعني هذه الصيغة أن الحدث هو حصيلة التفاعل بين المرجعية العقيدية والظروف التاريخية، لذا فإن العقيدة تمنح الحدث معناه، بينما يمنح الحدث العقيدة مجال تحققها التاريخي، ولذلك فإن العلاقة بينهما علاقة تبادلية مستمرة يمكن تمثيلها بصيغة ديناميكية رياضية، على النحو التالي:

$$M(t) = F(A, E(t))$$

مثلت $M(t)$ البنية المعنوية الناتجة عن التفاعل بين العقيدة والحدث، فكل حدث يعيد إنتاج المعنى العقدي داخل الواقع، بمعنى كل تحقق واقعي يعيد كشف أبعاد جديدة للمعنى الكامن في البنية العقيدية.

لذلك فإن التاريخ يتحرك داخل دائرة تفاعلية مستمرة، يُمكن التعبير عنها من خلال المعادلة الرياضية، الآتية:

$$A \rightarrow E(t) \rightarrow M(t) \rightarrow E(t+1)$$

أي إن العقيدة تنتج الحدث والحدث ينتج مستوى جديداً من الوعي بالمعنى وهذا الوعي يؤثر في الأحداث اللاحقة، اما على مستوى الحركة الحضارية، إذ يُمكن تعريف الفاعلية التاريخية للعقيدة باعتبارها مقدار تأثيرها في إنتاج الأحداث.

من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$H(t) = A \times E(t)$$

يشكل $H(t)$ الكثافة الحضارية الناتجة عن تفاعل المرجعية العقيدية مع الوقائع التاريخية، فكلما ازداد مستوى الانسجام بين العقيدة والحدث ازداد تأثير النسق الحضاري في التاريخ، أي كلما اتسعت الفجوة بينهما انخفضت قدرة النسق على إنتاج الفاعلية الحضارية.

إذ يُمكن التعبير عن درجة التوافق بين العقيدة والحدث بالعلاقة الرياضية الآتية:

$$C(t) = |A - E(t)|$$

يجسد $C(t)$ مقدار المسافة البنيوية بين المرجعية العقيدية وصورتها المتحققة في الواقع، أي عندما تقترب هذه القيمة من الصفر، كما مُبين أدناه:

$$C(t) \rightarrow 0$$

فإن الحدث يكون تجسيدا مرتفعا للبنية العقيدية، أما عندما تزداد هذه القيمة، كما في الصيغة الآتية:

$$C(t) \gg 0$$

فإن ذلك يدل على وجود حالة من الانفصال بين المرجعية والتاريخ من منظور سنني، فإن التفاعل بين العقيدة والحدث يتراكم عبر التاريخ ويؤدي إلى تشكيل البنية الحضارية الكلية. يظهر من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(43)

$$Z(t) = \int_{t_0}^t H(\tau) d\tau$$

تمثل $Z(t)$ الحصيلة الحضارية المتراكمة الناتجة عن التفاعل المستمر بين العقيدة والأحداث عبر الزمن، فقد تكشف هذه الصيغة أن الحضارة تنتج من العقيدة من التفاعل التاريخي الممتد بينهما داخل المجال الزمني.

التحليل الفكري للتفاعل بين العقيدة والحدث يقود إلى نتيجة مركزية مفادها "إن العقيدة تمثل البنية التأسيسية للمعنى، بينما يمثل الحدث البنية التحقيقية لهذا المعنى"، أي إن التاريخ الإسلامي في جوهره ليس سوى حركة مستمرة لإعادة إنتاج العلاقة بين هذين المستويين، حيث تتحول العقيدة إلى فعل ويتحول الفعل إلى تاريخ ويتحول التاريخ إلى مجال جديد لإظهار المعنى الكامن في العقيدة.

إذ يُمكن تلخيص النموذج الكلي لهذه العلاقة بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(44)

$$Z(t) = \int_{t_0}^t F(A, f(A, R(\tau))) d\tau$$

حيث تمثل هذه الصيغة البناء التكاملي للحركة التاريخية بأنها ناتجاً مستمراً للتفاعل بين العقيدة والواقع والحدث والمعنى داخل نسق سنني واحد، إذ تتولد منه التحولات الحضارية عبر الزمن، فقد يمثل دمج العلاقة بين العقيدة والحدث ضمن النموذج التكاملي للحركة التاريخية مرحلة متقدمة من التجريد الفلسفي، لأن التحليل ينتقل من دراسة العقيدة إلى مستوى أعلى تكون فيه العقيدة والحدث عنصرين داخليين في بنية واحد تتنظم داخل حركة التاريخ، فقد تعمل وفق منطق سنني متكامل.

العقيدة في هذا المستوى تُفهم بأنها مبدأ نظرياً والحدث واقعة مرجعية، إذ يكون كل منهما جزءاً من شبكة كلية من العلاقات التي تنتج الحركة التاريخية وتمنحها معناها واتجاهها، ومن هذا المنطلق فإن الحركة التاريخية هي حصيلة التفاعل المستمر بين البنية العقيدية، وهي التي من خلالها يتم تحديد الرؤية والمعنى والغاية وبين المجال الواقعي الذي تتحقق فيه هذه الرؤية داخل صور متعددة من الفعل الإنساني والاجتماعي والحضاري.

لأنها تنتج منظومة من التصورات عن الوجود والإنسان والمجتمع والتاريخ، فهذه التصورات تتحول إلى قيم ثم تتحول القيم إلى ممارسات ثم تتحول الممارسات إلى ظواهر اجتماعية ثم تتجسد هذه الظواهر في صورة أحداث تاريخية، أي إن الحدث يظهر بأنه إحدى صور تحققها داخل الواقع، وفي المقابل فإن الحدث يعيد تشكيل الوعي بها ويكشف عن أبعاد جديدة في فاعليتها التاريخية، لأن كل حدث يضيف خبرة جديدة إلى النسق ويمنح المجتمع مستوى أعمق من الفهم والإدراك، لذلك فإن العلاقة تتحرك في مسار دائري متكامل تتفاعل فيه العقيدة مع الحدث ويتفاعل الحدث مع العقيدة بصورة مستمرة.

عندما ننظر إلى هذه العملية ضمن الإطار الكلي للحركة التاريخية فإننا نعود أمام أمام بنية تاريخية موحدة، إذ تتولد فيها الأحداث من المرجعية العقيدية وتعود هذه الأحداث لتؤثر في كيفية حضور المرجعية داخل الواقع، وهكذا تستمر عملية التفاعل عبر الزمن في صورة متصلة، ولهذا

فإن التحولات التاريخية الكبرى لا يمكن تفسيرها من خلال الحدث وحده، لأن الحدث يمثل لحظة ظهور، كما يمكن من خلال العلاقة التكاملية بين الطرفين، حيث تتكون الحركة التاريخية من عملية مستمرة لإنتاج المعنى وتجسيده ثم إعادة إنتاجه في مستويات أكثر تعقيداً واتساعاً.

ففي ضوء هذا الفهم يصبح التاريخ مجالاً لتفاعل ثلاثة مستويات مترابطة، مستوى المرجعية العقدية، ومستوى الفعل الإنساني، ومستوى الحدث التاريخي، أي كل مستوى منها يؤثر في الآخر ويتأثر به داخل شبكة واحدة من العلاقات المتداخلة التي تتجه نحو بناء البنية الحضارية الكلية، كما أن هذا الدمج يكشف أن استمرارية الحضارة الإسلامية تقوم على استمرار العلاقة بينهما، فقد تمنح العقيدة الأحداث معناها والأحداث تمنح العقيدة مجال فاعليتها، من خلال هذا التفاعل تتشكل الحركة الحضارية وتستمر عبر الزمن.

إذ يُمكن التعبير عن هذا النموذج التكاملي بصيغة تجريدية رياضية جامعة، تتمثل في الآتي:

$$H(t)=F(A,E(t))$$

حيث تمثل $H(t)$ الحركة التاريخية الكلية، بينما يمثل A البناء العقدي المرجعي، أما $E(t)$ المجال الحدسي المتغير، لتكن F عملية التكامل التي تدمج المرجعية بالواقع داخل وحدة تاريخية واحدة، إذ تشير هذه الصيغة بنية كلية يكون فيها التاريخ ناتجاً عن التفاعل المستمر بين العقيدة والحدث، حيث لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر دون فقدان القدرة على تفسير الحركة التاريخية نفسها.

يؤدي دمج العلاقة بين العقيدة والحدث داخل النموذج التكاملي للحركة التاريخية إلى الانتقال من تفسير جزئي للتاريخ إلى تفسير نسقي شامل، حيث تصبح العقيدة مصدراً للمعنى ويصبح الحدث مجالاً للتحقق، فقد تكون الحركة التاريخية بأكملها عملية مستمرة لإعادة إنتاج العلاقة بين الثابت والمتغير وبين المرجعية والواقع وبين الفكرة وتجسدها التاريخي داخل مسار سنني واحد، وهذا الأمر يمتد عبر الزمن ويمنح الحضارة وحدتها واستمرارها وقدرتها على التحول والتجدد.

❖ مراجع القسم الثالث

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

1. أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتير، ط٣ (برلين: دار فرانز شتايز، ١٩٨٠).
2. طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية (مراكش: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦).
3. علي بن الحسين المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط٢ (القاهرة-بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٢٤).
4. مالك بن نبي، شروط نهضة الأمة، ترجمة: عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٦).
5. محمد عمارة، معالم المنهج الإسلامي، ط٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩).
6. نصير الدين الطوسي، تحرير المجسطي لبطليموس (الدوحة: المكتبة القطرية الالكترونية، 2021م).

ثانياً: المصادر الانجليزية

1. Carl B Boyer, **History of Mathematics**, 3rd ed(New York: John Wiley, 2011).
2. George Gheverghese Joseph, **The Crest of the Peacock: Non-European Roots of Mathematics**(New York : Princeton University Press, 2011).
3. Morris Kline, **Mathematical Thought from Ancient to Modern Times**, 3 vols (New York: Oxford University Press, 1972).
4. Mark Wilson, **Wandering Significance: An Essay on Conceptual Behavior** (London: Oxford University Press, 2006).

القسم الرابع

بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث

مثل هذا القسم المرحلة الختامية في البناء النظري للنموذج التكاملي؛ إذ لا يتجه نحو إضافة متغيرات جديدة إلى النسق واحد، بقدر ما يتجه نحو إعادة تركيب جميع المتغيرات والعلاقات التي جرى تحليلها سابقاً داخل بنية تفسيرية موحدة، وهي التي تجمع بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والحدث والتاريخ ضمن إطار رياضي فلسفي فكري شامل، ومن ثم فإن الغاية الأساسية لهذا المستوى هو الكشف عن القانون الكلي الذي ينتظم حركة هذه العناصر داخل النسق الحضاري الإسلامي.

ففي المراحل السابقة جرى تحليل العقيدة باعتبارها بنية تأسيسية للمعنى، وايضاً جرى تحليل المعرفة باتخاذها أداة إدراك وتنظيم، بينما جرى تحليل القيم بأنها منظومة معيارية، ناهيك عن تحليل السلوك ليكن الصورة العملية للوعي، كما جرى تحليل الحدث من خلال المظهر الخارجي للتفاعلات الداخلية، غير أن هذه المستويات ظلت خاضعة للتحليل الجزئي، أما في هذا القسم فإنها تعاد إلى وحدتها الأصلية داخل نموذج كلي يجعل التكامل هو القانون الحاكم للعلاقة بين جميع المتغيرات.

لهذا يبدأ البناء النظري بإعادة تعريف السببية نفسها، لأن النماذج الخطية التقليدية تفترض وجود سبب منفرد يقود بصورة مباشرة إلى نتيجة منفردة، وهو تصور لا يستطيع تفسير الظواهر المركبة التي تتحرك داخل التاريخ والمجتمع والعقيدة والفكر، لأن الظاهرة الحضارية لا تنشأ من عنصر واحد وإنما من تفاعل عدد كبير من العناصر داخل زمن ممتد، ومن ثم فإن السببية في النموذج التكاملي تفهم بأنها شبكة من التأثيرات المتبادلة التي تتراكم داخل الزمن، حيث يصبح كل عنصر مؤثراً ومتأثراً في الوقت نفسه، فقد تكون النتيجة جزءاً من إعادة إنتاج شروطها السابقة داخل دورة مستمرة من التفاعل البنوي.

لذا يصبح مفهوم السببية التكاملية أكثر قدرة على تفسير الفاعلية المركبة، لأن العقيدة تؤثر في المعرفة والمعرفة تؤثر في القيم والقيم تؤثر في السلوك والسلوك يؤثر في الحدث، ومن ثم يعود الحدث ليؤثر في المجال المعرفي والقيمي والاجتماعي أي إنَّ الحركة تتخذ صورة نسق دائري متكامل يعيد إنتاج ذاته بصورة مستمرة.

ومن أجل تمثيل هذه البنية رياضياً فإن النموذج الكلي للكتاب ينطلق من الصيغة الأساسية، التي تتمثل في الآتي:

$$\mathfrak{E}(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

حيث تمثل $\mathfrak{E}(t)$ الحالة الحضارية أو التاريخية الظاهرة عند لحظة زمنية معينة، بينما تمثل $\mathfrak{N}(\tau)$ البنية الداخلية العميقة التي تنتج هذه الحالة، أما $e^{-\lambda(t-\tau)}$ فيمثل أثر التراكم التاريخي الذي ينقل تأثير الماضي إلى الحاضر بدرجات متفاوتة.

إذ يُمكن تمثيل البنية الداخلية للنظام، من خلال اتخاذ الصورة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{N}(\tau) = \mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{B}(\tau) \otimes \mathfrak{C}(\tau) \otimes \mathfrak{D}(\tau)$$

فكل رمز معنى ودلالة واشتقاق، يتمثل في الآتي:

\mathfrak{A} : العقيدة.

\mathfrak{K} : المعرفة.

\mathfrak{B} : القيم.

\mathfrak{C} : السلوك.

\mathfrak{D} : الحدث.

أما عامل (\otimes) ، يمثل التكامل البنيوي العميق؛ فهو الذي يجعل كل متغير مشروطاً ببغية المتغيرات.

غير أن المرحلة الختامية للنظرية، تقتضي الانتقال من وصف مكونات النسق إلى بناء معادلة كلية للعلاقة بين العقيدة والحدث داخل النظام العام، ولذلك يمكن صياغة النموذج النهائي على الصورة الرياضية، الآتية:

نموذج

(45)

$$\mathfrak{H}(t) = \int_{t_0}^t [\mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{V}(\tau) \otimes \mathfrak{S}(\tau)] e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

تشير هذه الصيغة إلى أن العلاقة التفاعلية للعقيدة مع الحدث والمعرفة والسلوك يمثلان الحصيلة التكاملية المتراكمة لجميع هذه المتغيرات عبر الزمن، لأن العقيدة تحدد الإطار المرجعي للنسق، والمعرفة تحدد آليات الفهم، والقيم تحدد معايير التوجيه، أما السلوك يحول المعايير إلى ممارسة، ومن ثم تتراكم جميع هذه المستويات داخل الزمن حتى تظهر في صورة حدث تاريخي أو اجتماعي أو حضاري، لذا فإن الحدث يمثل المظهر الخارجي المتأخر لمسار طويل من التكامل الداخلي.

عند اختبار القدرة التفسيرية للنموذج، إذ يتبين أنه يستطيع تفسير الانتظام الديني بأنه نتيجة تراكمية لتفاعل العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك، كما يستطيع تفسير السلوك الجمعي بوصفه حصيلة للتأثيرات النسقية المتبادلة، فقد يستطيع تفسير التحولات الفكرية والاجتماعية لتكن انتقالات ناتجة عن إعادة تنظيم العلاقات الداخلية للنظام وليس عن مؤثرات منفصلة أو أحداث معزولة، ولهذا فإن العقيدة والحدث ينبغي النظر إليهما بأنهما متغيرين يقعان داخل بنية تكاملية أوسع تتوسط بينهما المعرفة والقيم والسلوك والتراكم التاريخي، حيث تصبح العلاقة الحقيقية بينهما علاقة نسقية كلية لا علاقة خطية جزئية.

تصل النظرية إلى مبدئها المركزي وهو "إن أولوية التفسير تكون للنسق التكاملية الذي يحتويها جميعاً، لأن الجزء يكتسب معناه من خلال موقعه داخل الكل، أي إن الحدث يمكن فهمه عبر البنية التي أنتجته، كما أن العقيدة يمكن قياس أثرها من خلال مسار التحولات التي أحدثتها داخل النظام بأكمله".

لذا تتأسس نظرية رياضية شاملة، تجعل التكامل المبدأ الحاكم لتفسير العلاقة بين العقيدة والحدث في الفكر الإسلامي، حيث تصبح العقيدة البنية المرجعية العميقة للنظام، يكون الحدث التعبير التاريخي الظاهر عن حركة ذلك النظام، إذ تصبح المعرفة والقيم والسلوك آليات

الوساطة التي تنقل أثر العقيدة إلى الواقع، لأن الحركة التاريخية كلها محكومة بقانون التكامل التراكمي الذي يحول المعنى إلى قيمة والقيمة إلى سلوك والسلوك إلى حدث والحدث إلى مرحلة جديدة من إعادة إنتاج النسق داخل الزمن التاريخي الممتد.

أولاً: إعادة تعريف السببية في ضوء التكامل

نقد النموذج الخطي للسببية مثل الخطوة الأولى في بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، لأن أي محاولة لتفسير الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية تظل محدودة ما دامت منطلقة من تصور سببي، فهو يقوم على اختزال الظاهرة المركبة في علاقة مباشرة بين سبب منفرد ونتيجة منفردة، ذلك أن هذا النموذج يفترض أن كل ظاهرة يمكن ردها إلى عامل واحد، وإن النتيجة تمثل الأثر المباشر لذلك العامل، وهو افتراض قد يكون صالحاً في بعض الظواهر البسيطة؛ غير أنه يفقد قدرته التفسيرية عندما يتعلق الأمر بالأنساق الإنسانية المعقدة.

العلاقة بين العقيدة والحدث لا يمكن اختزالها في صورة سببية خطية تجعل العقيدة سبباً مباشراً للحدث، لأن هذا التصور يفترض وجود انتقال مباشر من الفكرة إلى الواقع متجاوزاً جميع المستويات الوسيطة التي تتشكل داخلها الحركة الإنسانية، خاصة "إن العقيدة لا تتحول إلى حدث بصورة فورية، كما أن الحدث يمثل سلسلة واسعة من البنى المعرفية والقيمية والسلوكية والاجتماعية التي تعبر عن مضمون عقدي معين"، إذ تشارك جميعها في إنتاج النتيجة النهائية.

يقوم النموذج الخطي على تصور تجزيئي للواقع، إذ يفترض استقلال العناصر بعضها عن بعض ويجعل كل عنصر قابلاً للفهم بمعزل عن شبكة العلاقات التي ينظم داخلها، بينما تكشف دراسة الظواهر الحضارية أن الفاعلية الحقيقية تنشأ من العلاقات التي تربط بينها، وإن تأثير أي عنصر يتحدد بموقعه داخل النسق الكلي الذ، بصيغة أخرى إن هذه السلسلة هي نتاج عن تكامل جميع هذه المستويات داخل عملية تراكمية ممتدة عبر الزمن، حيث تتفاعل العناصر المختلفة بصورة مستمرة وتعيد تشكيل بعضها بعضاً حتى تظهر النتيجة النهائية في صورة واقعة تاريخية أو ظاهرة اجتماعية أو تحول حضاري.

من المنظور الرياضي تكمن مشكلة النموذج الخطي في أنه يفترض وجود دالة أحادية الاتجاه تنتقل فيها التأثيرات من متغير واحد إلى متغير آخر دون وجود تأثيرات راجعة أو تفاعلات متبادلة، بينما تكشف النظم المركبة أن العلاقات الحقيقية تتخذ صورة شبكات ديناميكية تتداخل

فيها التأثيرات وتتقاطع وتتراكم، حيث يصبح كل متغير جزءاً من منظومة تأثير أوسع من حدوده المباشرة، وعندما يطبق هذا التصور على العلاقة بين العقيدة والحدث، إذ يتبين أن العقيدة تعمل بأنها متغيراً بنائياً يؤثر في تشكيل المعرفة وتؤثر المعرفة في بناء القيم وتؤثر القيم في توجيه السلوك، مما يؤدي يتحول السلوك إلى ممارسات فردية وجماعية ثم تتجسد هذه الممارسات في أحداث ووقائع تاريخية، ومن ثم فإن الحدث يمثل الحصيلة النهائية لمسار طويل من التحولات النسقية المتراكمة.

كما أن الحدث نفسه لا يقف عند حدود كونه نتيجة نهائية، لأن ظهوره يعيد التأثير في المجال المعرفي والقيمي والاجتماع، فقد ينشأ عن ذلك تعديل في أنماط الفهم وإعادة تنظيم في منظومات السلوك، وهو يعني أن العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة دائرية تراكمية تتضمن تأثيرات متبادلة ومستمرة داخل الزمن، فقد تصبح السببية الخطية عاجزة عن تفسير كثير من الظواهر الكبرى في التاريخ الإسلامي، لأنها تبحث دائماً عن سبب منفرد في حين أن الظواهر الحضارية تنشأ من تفاعل منظومات كاملة من المتغيرات، ولهذا كثيراً ما يؤدي التفسير الخطي إلى تبسيط الظواهر المركبة واختزالها في عوامل جزئية لا تعبر عن حقيقتها البنوية.

فإن إعادة تعريف السببية تمثل ضرورة منهجية تسبق بناء النظرية الرياضية التكاملية، لأن الانتقال من النموذج الخطي إلى النموذج التكاملي يأتي بدلالة الانتقال من رؤية تجزئية للواقع إلى رؤية نسقية، إذ ترى أن الفاعلية تتولد من العلاقات وأن النتيجة تنشأ من التفاعل وأن التحول التاريخي يمثل حصيلة تراكم طويل لمستويات متعددة من التأثير المتبادل، يهدف نقد النموذج الخطي إلى إعادة فهمها داخل إطار أكثر شمولاً، حيث تكون السببية شبكة مترابطة من العلاقات المتكاملة لا سلسلة منفصلة من العوامل المستقلة، يصبح الحدث تعبيراً عن حركة النسق بأكمله، وبذلك يتأسس المدخل النظري الضروري للانتقال إلى مفهوم السببية التكاملية باعتبارها الإطار التفسيري القادر على فهم العلاقة بين العقيدة والحدث داخل البناء الكلي للحركة الفكرية والتاريخية في الفكر الإسلامي.

تتبع أهمية هذا التحول المنهجي من أن النموذج التكاملي ينظر إلى العقيدة متغيراً مستقلاً والحدث نتيجة نهائية لأن كليهما يعملان باعتبارهما جزءين من نظام واحد تتحدد خصائص كل جزء فيه من خلال علاقته ببقية الأجزاء، لذا فإن فهم الحدث يقتضي فهم البنية العقيدية والمعرفية والقيمية والسلوكية التي سبقته، كما أن فهم العقيدة التاريخية يقتضي دراسة الكيفية

التي تجسدت بها داخل الواقع الاجتماعي عبر الزمن، وعندما يتم تجاوز النموذج الخطي تظهر إمكانية بناء تصور أكثر عمقاً للفاعلية التاريخية، إذ تصبح الحركة الحضارية نتاجاً لتفاعل مستمر بين البنية العميقة والبنية الظاهرة وبين المجال الفكري والمجال الاجتماعي وبين المعنى والسلوك وبين الفرد والجماعة، وبهذا المعنى تكون السببية انتقالاً عملياً يقوم بتنظيم مستمرة للعلاقات داخل النسق بحيث تتولد النتائج من تكامل التأثيرات لا من انعزالها.

لهذا فإن نقد السببية الخطية يمثل المقدمة الضرورية للانتقال إلى المرحلة التالية وهي تأسيس مفهوم السببية التكاملية، حيث تصبح العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة نسقية متعددة المستويات، بعد أن تكون الفاعلية التاريخية محكومة بقانون التكامل بين المتغيرات، فقد تمثل دراسة التاريخ الإسلامي دراسة لبنية العلاقات المنتجة للحدث، بعد تجاوز النموذج الخطي للسببية يصبح من الضروري إعادة بناء مفهوم السببية على أسس أكثر قدرة على استيعاب طبيعة الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية، فقد تنشأ الحاجة إلى الانتقال من مفهوم السببية الأحادية إلى مفهوم السببية التكاملية التي تنظر إلى الواقع بوصفه نسقاً مترابطاً من التأثيرات المتبادلة والمتراكمة عبر الزمن.

تكون السببية في هذا الإطار شبكة ديناميكية من العلاقات، أي يعمل كل عنصر فيها ضمن منظومة أوسع من التفاعلات، حيث لا يمكن فهم تأثير أي متغير بمعزل عن بقية المتغيرات التي تشاركه في تشكيل النتيجة النهائية، ومن ثم فإن الفاعلية الحقيقية تكمن في طبيعة العلاقات التي تنتظم بينها، يكتسب هذا التصور في إطار بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث أهمية مركزية، لأن العقيدة تتحرك داخل التاريخ باعتبارها قوة تدخل في شبكة واسعة من التأثيرات التي تشمل المعرفة والقيم والسلوك والبنية الاجتماعية والظروف التاريخية، ومن خلال هذه الشبكة ينتقل أثر العقيدة ويتحول ويعاد تشكيله حتى يظهر في صورة أحداث ووقائع وتحولات حضارية.

العلية الأساسية تتمثل في إن الحدث لا يمكن تفسيره من خلال البحث عن سبب مباشر سابق له، لأن ما يظهر في لحظة تاريخية معينة يكون في الحقيقة محصلة عدد كبير من التأثيرات التي تراكمت داخل النسق عبر مدد زمنية طويلة، فكل حدث يحمل داخله آثاراً معرفية وقيمية وسلوكية واجتماعية سابقة عليه، كما يحمل آثاراً لعدد كبير من التفاعلات التي ساهمت في تشكيله دون أن تكون ظاهرة بصورة مباشرة، فقد تكشف هذه الرؤية أن الواقع الإنساني يتكون من

بنية علائقية متشابكة، حيث يؤثر كل عنصر في العناصر الأخرى ويتأثر بها في الوقت نفسه، وبذلك تصبح العلاقة بين العقيدة والحدث جزءاً من حركة كلية أوسع تتجاوز حدود الطرفين، فقد تشمل جميع المستويات التي يتشكل عبرها الوعي الإنساني والفعل الاجتماعي.

الاعتقاد يؤثر في المعرفة، لأنه يحدد الإطار المرجعي للفهم والمعرفة تؤثر في القيم لأنها تمنحها مضمونها الإدراكي والقيم تؤثر في السلوك، خاصة إنها تحدد اتجاه الاختيار والسلوك يؤثر في الواقع لأنه يجسد المواقف والمعايير في صورة أفعال ثم يعود الواقع الناتج ليؤثر من جديد في المعرفة والقيم وأنماط الفهم، ومن ثم فإن النسق بأكمله يدخل في دورة مستمرة من التأثير المتبادل وإعادة التنظيم، وفي هذا المستوى تكون السببية حركة شبكية متعددة الاتجاهات، حيث تتقاطع التأثيرات وتتراكم وتتداخل بصورة تجعل النتيجة النهائية تعبيراً عن النظام بأكمله، لهذا فإن فهم أي ظاهرة تاريخية يقتضي دراسة بنية العلاقات المنتجة لها.

إذ يمكن تشبيه النسق التكاملي بشبكة من المتغيرات المترابطة التي تتحدد قيمة أي متغير فيها من خلال موقعه داخل شبكة العلاقات الكلية، فكل تغير يحدث في أحد أجزاء النسق ينتقل بدرجات متفاوتة إلى بقية الأجزاء ويؤثر في حركتها ثم تعود هذه الأجزاء لتؤثر فيه من جديد، وبذلك تتكون سلسلة مستمرة من التأثيرات المتبادلة التي تنتج في النهاية حالة كلية جديدة، لذلك فإن التراكم يصبح جزءاً جوهرياً من مفهوم السببية، لأن التأثيرات تعمل بصيغة تتجلى في تراكمها عبر الزمن، حيث تظل آثار المراحل السابقة حاضرة داخل المراحل اللاحقة، النسق يبدأ عندما يحمل معه ذاكرة تراكمية تتكون من جميع الخبرات والمعارف والقيم والسلوكيات التي سبق أن تشكلت داخله.

يُمكن القول إن الحدث التاريخي يمثل نقطة التقاء عدد كبير من المسارات المترابطة التي امتدت عبر الزمن، وكلما ازداد عدد هذه المسارات وتشابكت علاقاتها ازداد تعقيد الظاهرة وازدادت الحاجة إلى تفسيرها من خلال نموذج تكاملي شامل، تكون السببية شبكة مترابطة من التأثيرات المترابطة، إذ إن العقيدة تجسد عنصراً بنائياً داخل هذه الشبكة لا سبباً منفرداً خارجها، كما يصبح الحدث مخرجاً نهائياً لمسار طويل من التفاعلات النسقية، فإن العلاقة بين العقيدة والحدث يمكن فهمها من خلال دراسة الحركة الكلية للنسق الذي يحتويهما معاً، مما يجعلها تتأسس الخطوة الثانية في بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، إذ تنتقل السببية من مفهومها التقليدي القائم على العلة المفردة إلى مفهوم نسقي يقوم على التفاعل

والتراكم والتكامل، يصبح التفسير الحقيقي للظواهر التاريخية والفكرية والدينية قائماً على تحليل شبكات التأثير المتبادلة التي تنتجها عبر علاقات خطية تعكس تعقيد الواقع الإنساني والعمق الحركة التاريخية في آن واحد.

مثل الانتقال من السببية الخطية إلى السببية التكاملية تحولاً جذرياً في فهم طبيعة الفاعلية ذاتها، لأن السؤال المركزي يتمحور حول "الكيفية التي تتولد بها الفاعلية من داخل شبكة العلاقات التي تنتظم العناصر جميعاً داخل نسق واحد"، لأن السببية الخطية تنطلق من افتراض "إن القوة التفسيرية كامنة في المتغير المنفرد، وإن النتيجة هي الامتداد المباشر لفعل ذلك المتغير"، أما المنظور التكاملية ينطلق من افتراض مختلف يتمثل في "إن الفاعلية تمثل خاصية ناشئة عن انتظام العلاقات بين تلك العناصر"، ومن ثم فإن مصدر التأثير يوجد في البنية الكلية التي تمنح الجزء موقعه ووظيفته ومعناه.

لذلك فإن العقيدة داخل النموذج التكاملية، إن العقيدة والحدث يقع كلاهما داخل مجال علائقي أوسع تتداخل فيه المعرفة والقيم والسلوك والبنية الاجتماعية والتراكم التاريخي، حيث تصبح الفاعلية النهائية ناتجة عن تكامل هذه المستويات جميعاً لا عن حضور أحدها بمعزل عن الآخر، إذ يمكن القول إن الفاعلية تتحدد بدرجة الترابط البنوي بينها، فلو افترضنا "وجود مجموعة من المتغيرات العقدية والمعرفية والقيمية والسلوكية"، فإن مجموعها الحسابي لا ينتج بالضرورة أثراً تاريخياً، لأن الأثر يتولد من انتظامها داخل شبكة متماسكة من العلاقات. لهذا يُمكن التعبير عن النموذج التكاملية من خلال مجموعة من العناصر بالصيغة الرياضية، الآتية:

$A\{K,V,S,H\}$

أصلت بنية علائقية تتحدد فيها قيمة كل عنصر من خلال ارتباطه بالعناصر الأخرى، تمثل العقيدة (A) إذ لا يُمكن اكتساب فاعليتها من وجودها المجرد فقط، أما المعرفة (K) لا يُمكن اكتساب قدرتها التفسيرية من استقلالها عن باقي العناصر، فيما إن القيمة (V) من الصعب أن تتحول إلى قوة معيارية بذاتها، مما يجعل السلوك (S) ينشأ الفاعلية عندما تدخل هذه المتغيرات في حالة ترابط تكاملية، أي بمعنى أنها تجعل كل متغير يعيد تشكيل المتغيرات الأخرى بصورة مستمرة، ومن هنا يُمكن النظر إلى الفاعلية المركبة بأنها دالة في العلاقات ، أي أن التفسير الحقيقي يبحث عن بنية الارتباط التي تجمع المتغيرات داخل النسق، فإذا كانت العلاقات ضعيفة

فإن ارتفاع قيمة أي متغير لن ينتج أثراً حضارياً واسعاً، أما إذا بلغت العلاقات درجة عالية من الاتساق، فإن المتغيرات جميعاً تتحول إلى قوة تاريخية فاعلة.

يكشف من الناحية الفكرية والفلسفية إن الكل يمتلك خصائص ناشئة لا يمكن ردها إلى أي جزء منفرد داخله، الحضارة هي البنية الجديدة التي تنشأ من انتظام هذه المستويات داخل نظام واحد، ولهذا فإن الفاعلية المركبة تمثل خاصية ناشئة بالمعنى الفلسفي الدقيق، أي أنها تظهر عندما تبلغ العلاقات بين العناصر درجة معينة من التكامل البنوي، وعند تطبيق هذا التصور على العلاقة بين العقيدة والحدث يتبين أن الحدث التاريخي يمثل الصورة الظاهرة لحركة النسق بأكمله، لأن العقيدة تحدد أفق المعنى والمعرفة تحدد أفق الإدراك والقيم تحدد أفق التوجيه والسلوك، إذ يحقق هذه المستويات داخل الواقع ثم تتراكم هذه العمليات عبر الزمن حتى تنتج الحدث، ومن ثم فإن الحدث يكشف عن مستوى التكامل المتحقق بين جميع مكونات النسق.

كلما ارتفعت درجة التكامل ارتفعت القدرة التحويلية للنظام، أي كلما تراجعت درجة التكامل تراجعت فاعلية المتغيرات مهما بلغت قوتها الذاتية، ولهذا فإن النموذج التكاملي يعيد تعريف السببية من أساسها، إذ يجعل العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة نسقية لا خطية وعلاقة بنيوية لا تجزيئية وعلاقة شبكية لا أحادية، لأن الفاعل الحقيقي في هذا النموذج النسق التكاملي الكلي الذي ينتج من اندماج هذه المستويات داخل بنية واحدة، فقد يصبح التكامل هو المبدأ الرياضي والفلسفي الأعلى لتفسير الفاعلية المركبة، لأن التأثير يصدر عن انتظام العلاقات بين العناصر، لأن التحول التاريخي يمثل المخرج الكلي لحركة النسق بأكمله عبر الزمن.

بذلك تتأسس إحدى أهم ركائز النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، وهي أن الفاعلية التاريخية أي فاعلية التكامل المخصوص بها في السياق الرياضي، وإن القوة الحقيقية للنسق تكمن في درجة الاتساق البنوي الذي يحول تلك المكونات إلى وحدة قادرة على إنتاج التحول الحضاري والتاريخي، إذ يمثل تأسيس مفهوم السببية التكاملية المرحلة الأخيرة في إعادة بناء النظرية السببية داخل النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث، وذلك بعد الكشف عن محدودية النموذج الخطي للسببية وبيان أن الفاعلية التاريخية لا يمكن تفسيرها من خلال الأسباب المنفردة أو العوامل المعزولة، إذ إن الانتقال من نقد السببية الخطية إلى بناء السببية التكاملية يعني إعادة تعريف طبيعة العلاقة بين المتغيرات التي تشكل الواقع الإنساني في مستوياته العقدية والمعرفية والقيمية والسلوكية والتاريخية.

تنبثق السببية التكاملية من افتراض معرفي وفلسفي أساسه إن الظواهر المركبة تنتج علة انتظام عدد من المتغيرات داخل بنية علائقية متشابكة، حيث تصبح النتيجة النهائية محصلة للبناء الكلي الرياضي، ومن هنا فإن التفسير يتجه نحو الكشف عن نمط الترابط الذي يجعل المتغيرات المتعددة قادرة على إنتاج أثر تاريخي أو اجتماعي أو فكري معين، وفي هذا الإطار يكون مفهوم السبب مختلفاً عما هو مألوف في النماذج التقليدية، لأن السبب يكون موقِعاً بنائياً داخل شبكة من العلاقات، بمعنى إن العقيدة ليست سبباً مباشراً للحدث والمعرفة ليست سبباً مباشراً للسلوك والقيم ليست سبباً مباشراً للتحول الاجتماعي، بقدر ما تعمل جميعها داخل نسق مترابط تتحدد فيه فاعلية كل عنصر، أي اندماجها في العناصر الأخرى وبقدر مشاركته في الحركة الكلية للنظام. من الناحية الرياضية التجريدية يمكن القول، إن السببية التكاملية تفسر النتيجة بأنها دالة نتاجيه ضمن بنية ترابطية تتجاوز العناصر المفردة نفسها، لأن القيمة التفسيرية الحقيقية تكمن في العلاقات التي تنتظمها، ولهذا فإن التغير الذي يصيب أحد مكونات النسق الذي ينتقل بدرجات مختلفة إلى بقية المكونات ثم يعود أثر هذه المكونات إليه من جديد، يؤدي إلى تشكل حركة متبادلة من التأثير وإعادة التأثير داخل الزمن، ومن هنا فإن السببية التكاملية تفترض وجود ثلاثة مستويات مترابطة للفاعلية، تتمثل على النحو الآتي:

المستوى الأول: مستوى العناصر الجزئية، إذ يشمل العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والحدث.

المستوى الثاني: مستوى العلاقات التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض.

المستوى الثالث: مستوى النسق الكلي، وهو الذي تنشأ فيه خصائص جديدة لا يمكن ردها إلى أي عنصر منفرد.

ففي هذا المستوى الأخير تظهر الفاعلية الحقيقية للنظام، لأن الأثر النهائي ينتج من انتظام شبكة العلاقات بأكملها، أي عند تطبيق هذا التصور على الفكر الإسلامي يتضح أن الحركة التاريخية لا يمكن فهمها من خلال تفسير عقدي خالص ولا من خلال تفسير اجتماعي خالص ولا من خلال تفسير سياسي خالص؛ لأن كل واحد من هذه التفسيرات يعزل مستوى معيناً من مستويات النسق ويمنحه سلطة تفسيرية لا يمتلكها في الواقع، بينما تكشف الرؤية التكاملية أن التحولات الكبرى تنشأ من تفاعل جميع هذه المستويات داخل بنية واحدة متماسكة.

تؤسس العقيدة في الفكر الإسلامي الرؤية الكلية للوجود وتحدد طبيعة المعرفة المشروعة وتعيد تشكيل منظومة القيم وتوجه السلوك الفردي والجماعي، من خلال هذه المستويات المتعاقبة تنتقل

آثارها إلى المجال التاريخي، إذ تظهر في صورة مؤسسات وأنماط عمران وحركات اجتماعية وأحداث سياسية وتحولات حضارية، ولهذا فإن الحدث يمثل المرحلة الظاهرة من سلسلة طويلة من التحولات البنوية التي بدأت داخل المجال العقدي ثم انتقلت إلى المجال المعرفي ثم القيمي ثم السلوكي قبل أن تبلغ مستوى التحقق التاريخي، بمعنى إن العلاقة بين العقيدة والحدث هي علاقة تكاملية متعددة المستويات وليست علاقة سببية مباشرة بالمعنى التقليدي.

ينسجم هذا التصور مع الرؤية الإسلامية للسنن التاريخية، لأن السنن تعمل من خلال منظومات مترابطة من الشروط والعوامل التي تتفاعل فيما بينها وفق نظام محكم، لأن التغيير التاريخي في القرآن الكريم يرتبط بتحويلات تصيب البنية الداخلية للإنسان والجماعة ثم تنعكس آثارها على الواقع الخارجي، وهذا ما يجعل الحركة التاريخية عملية مركبة تتداخل فيها الأبعاد النفسية والمعرفية والقيمية والاجتماعية في آن واحد.

تمثلت السببية التكاملية في إعادة صياغة معاصرة للمفهوم السنني داخل إطار رياضي وفلسفي منظم، فهي تعيد إدراج الأسباب الجزئية داخل نسق أوسع، فقد أصبح فيه الأسباب عناصر مشاركة في إنتاج النتيجة لا مصادر مستقلة لها، ومن هنا تتأسس القاعدة المركزية للنظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، وهي أن الفاعلية التاريخية تنشأ من تكاملها، أ[إن تفسير الظواهر يتحقق بردها إلى عنصر واحد أو الكشف عن البنية الكلية التي تربط عناصرها ببعضها ببعض، وأن الحدث مخرج نهائي لمسار تكاملي طويل تشارك فيه العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك ضمن حركة سننية متراكمة عبر الزمن، بذلك يتكون مفهوم السببية التكاملية الإطار النظري الحاكم للنموذج بأكمله، أما الأساس الذي يسمح بإعادة بناء العلاقة بين العقيدة والحدث داخل رؤية موحدة تجمع بين الدقة الرياضية والعمق الفلسفي والمرجعية الإسلامية، فقد تفسر التحول التاريخي بوصفه نتاجاً لعمل النسق الكلي.

يقضي تأسيس مفهوم السببية التكاملية تجاوز التصور التقليدي، وهو الذي ينظر إلى الأسباب باعتبارها عناصر منفصلة تعمل بصورة مستقلة لإنتاج نتائج محددة، لأن هذا التصور قد يكون قادراً على تفسير الظواهر البسيطة، إلا أنه يعجز عن تفسير الظواهر المركبة التي تتشكل داخل المجال الفكري والديني والاجتماعي والتاريخي، حيث تتداخل المستويات المختلفة في بنية واحدة يتعذر فصل أجزائها عن بعضها بعضاً، ولهذا فإن بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث ينطلق من افتراض أساسه أن "الفاعلية التاريخية تنشأ من

انتظام مجموعة من المتغيرات داخل نسق مترابط، إذ تتحدد فيه قيمة كل عنصر من خلال موقعه داخل الكل".

لذا تعمل العقيدة باعتبارها سبباً مباشراً للحدث، كما أن الحدث لا يُكن اعتباره يمثل نتيجة مستقلة عن بقية مكونات النظام، فهو تقع العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل مجال واحد من التفاعل المستمر، حيث يؤثر كل مستوى في المستويات الأخرى ويتأثر بها في الوقت نفسه، لأن العقيدة تؤسس الرؤية الكلية للوجود والمعرفة تعيد بناء هذه الرؤية داخل المجال الإدراكي، لأن القيم تمنحها بعدها المعياري والسلوك يجسدها في الواقع العملي، ومن ثم يظهر الحدث باعتباره التعبير التاريخي عن حصيلة هذه الحركة المركبة، خاصة إن العلاقة بين العقيدة والحدث علاقة نسقية تتولد فيها النتائج من تكامل المستويات المختلفة داخل بنية واحدة.

عندما تفسر التحول التاريخي كنتاج لحظات ذات تراكم طويل للتفاعلات المتبادلة داخل النسق، فكل مرحلة تاريخية تحمل في داخلها آثار المراحل السابقة، أي كل حدث جديد يعكس تاريخاً ممتداً من التحولات العقدية والمعرفية والقيمية والسلوكية التي تراكمت عبر الزمن حتى بلغت مستوى الظهور الخارجي، ولهذا فإن الحدث يمثل صورتها الظاهرة بعد أن تكون قد اكتملت شروطها الداخلية.

إذ يمكن التعبير عن هذا المعنى بالصيغة الرياضية، الآتي:

نموذج

(46)

$$\mathcal{C}(t) = \int_{t_0}^t [\mathcal{A}(\tau) \otimes \mathcal{R}(\tau) \otimes \mathcal{V}(\tau) \otimes \mathcal{G}(\tau) \otimes \mathcal{H}(\tau)] d\tau$$

تمثل هذه الصيغة مستوى الاتساق السببي الكلي للنظام، فقد تعبر عن أن التحول التاريخي ينتج من التكامل المتراكم بين هذه المستويات جميعاً عبر الزمن، أما الرمز الدال على التكامل فيشير إلى الترابط البنوي الذي يجعل كل متغير مشروطاً بغيره داخل النسق، حيث لا تكتسب أي وحدة فاعليتها من ذاتها وإنما من اندماجها في الحركة الكلية للنظام.

فضلاً عن ذلك، تكشف هذه الرؤية أن السبب الحقيقي يتمثل في إن البنية التكاملية للعلاقات نفسها، لأن العناصر المفردة تمتلك القدرة على تفسير الظواهر الكبرى عندما تدرس داخل شبكة التأثيرات التي تنتظمها، ولهذا فإن العقيدة لا تصبح قوة تاريخية مؤثرة إلا عندما تتحول إلى معرفة، أما المعرفة لا تكون قوة فاعلة إلا عندما تنتج قيماً، فيما يخص القيم فإنها لا تتحول إلى واقع إلا عندما تتجسد في السلوك، وعليه فإن السلوك لا يدخل المجال التاريخي إلا عندما يتراكم في صورة أحداث، لذا فإن الفاعلية تكمن في درجة الاتساق التي تربط هذه المستويات داخل وحدة كلية متماسكة.

ففي النهاية يُمكن القول، عند هذه المرحلة تكون السببية التكاملية تعبيراً رياضياً وفلسفياً عن المفهوم السنني في الفكر الإسلامي، لأن السنن تعمل من خلال منظومات مترابطة من الشروط والعوامل التي تتفاعل عبر الزمن داخل بناء منظم، لذلك فإن التحولات الفكرية والاجتماعية والحضارية تفسر من خلال دراسة النسق الكلي، أي هو الذي تنتظم داخله العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والأحداث، وبذلك يصبح التكامل هو المبدأ الحاكم للفاعلية، يتكون الاتساق البنوي هو المصدر الحقيقي للتأثير، بعد أن يصبح الحدث الصورة الظاهرة لمسار طويل من التراكم والتفاعل داخل النسق التاريخي الكلي.

ثانياً: بناء المعادلات التكاملية للأنساق الفكرية

بناء المعادلات التكاملية للأنساق الفكرية يقتضي قبل كل شيء تحديد المكونات التي تشكل البنية الداخلية للنظام، لأن أي نموذج رياضي يكتسب قدرته التفسيرية من دقة تحديد العناصر التي تدخل في تكوينه وطبيعة العلاقات التي تربط بينها، ولهذا فإن المرحلة الأولى في بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث تتمثل في التمييز بين المتغيرات المؤسسة للحركة وبين المتغيرات الناتجة عنها داخل النسق الكلي.

فمن الناحية الفلسفية لا يُمكن لها أن تتحرك الأنساق الفكرية من خلال عنصر منفرد، لأن الظواهر المركبة تتشكل من تفاعل عدد من البنى التي تعمل في آن واحد داخل شبكة مترابطة من التأثيرات المتبادلة، ليكن تحديد المتغيرات يمثل خطوة تأسيسية تحدد حدود النموذج واتجاهه التفسيري وقدرته على تفسير التحولات الفكرية والاجتماعية والتاريخية، وفي هذا السياق تمثل العقيدة المتغير التأسيسي الأعلى داخل النسق، لأنها تشكل المرجعية الكلية التي تحدد تصور الإنسان للوجود ومعنى الحقيقة وغاية الفعل واتجاه الحركة التاريخية، ومن داخل هذا

المستوى تتولد المعرفة بوصفها بناء إدراكياً منظماً يعيد تفسير الواقع في ضوء المرجعية العقيدية، فقد تتحول المعرفة إلى قيم تحدد معايير الحكم والاختيار ثم تنتقل القيم إلى مستوى السلوك حيث تتجسد في الممارسة العملية، حيث يظهر الحدث باعتباره الصورة التاريخية المتحققة لهذه العملية بأكملها.

غير أن هذه المتغيرات تعمل في داخل نسق دائري متبادل التأثير، حيث تؤثر العقيدة في المعرفة والمعرفة تعيد صياغة الوعي بالعقيدة، في حين تعمل القيم توجه السلوك والسلوك يعيد إنتاج القيم، أما الحدث يعيد تشكيل المجال المعرفي والقيمي اللاحق، ولهذا فإن كل متغير يصبح في الوقت نفسه مؤثراً ومتأثراً داخل الحركة الكلية للنظام، ومن هنا فإن المتغيرات الرئيسية للنموذج تتمثل في العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث، لأنها تمثل المستويات الجوهرية التي يتكون منها النسق، أما المتغيرات الثانوية التي تشمل جميع الصور والمؤسسات والأفكار والاتجاهات والأنماط الاجتماعية التي تظهر بأنها تجليات جزئية لهذه البنية العميقة وتكتسب معناها من موقعها داخل النظام العام.

لأن الهدف من النموذج توصيف درجة ترابطها داخل وحدة كلية، فإن الحالة العامة للنسق تمثل مستوى انتظامها البنوي، إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{M}(t) = \Phi(\mathcal{A}(t), \mathcal{K}(t), \mathcal{B}(t), \mathcal{C}(t), \mathcal{D}(t))$$

تمثل الحالة الكلية للنسق من خلال $\mathcal{M}(t)$ ، بينما $\mathcal{A}(t)$ تمثل العقيدة، أما $\mathcal{K}(t)$ المعرفة، وتمثل $\mathcal{B}(t)$ القيمة، فيما يخص السلوك فهو $\mathcal{C}(t)$ ، ليكن الحدث بدلالة $\mathcal{D}(t)$ من خلال الدالة Φ ، فهي تمثل البنية التكاملية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات داخل وحدة واحدة.

تتميز هذه الصيغة بأنها تنقل التحليل من مستوى العناصر إلى مستوى العلاقات، إذ إن القيمة التفسيرية الحقيقية تكمن في الكيفية التي تنتظم بها هذه المتغيرات داخل نسق متماسك، ولذلك فإن أي تغير يصيب أحد المتغيرات يؤدي إلى إعادة توزيع العلاقات داخل النظام بأكمله، وهو ما يفسر إمكانية حدوث تحولات فكرية أو اجتماعية أو تاريخية واسعة نتيجة تغيرات تراكمية داخل البنية العميقة للنسق.

تحديد المتغيرات الرئيسية والثانوية يمثل الأساس النظري الذي ستبنى عليه جميع العلاقات الرياضية اللاحقة، لأن صحة النموذج الكلي تتوقف ابتداء على صحة تحديد مكوناته وعلى دقة التمييز بين مستويات الفاعلية المختلفة داخله، إذ يبدأ الانتقال من التحليل الفلسفي للعلاقة بين

العقيدة والحدث إلى بناء نموذج رياضي تكاملي قادر على تفسير انتظام الأنساق الفكرية وتحولاتها ضمن إطار نسقي موحد، وإن تحديد المتغيرات الرئيسة والثانوية للنموذج لا يمثل سوى المرحلة الأولى في بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، لا سيما معرفة العناصر المكونة للنسق لا تكفي لتفسير حركته ما لم يتم الكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط بينها، القيمة التفسيرية لأي نموذج تكمن في قدرته على توصيف أنماط التأثير المتبادل التي تجعل من تلك المتغيرات نظاماً واحداً قادراً على إنتاج نتائج فكرية واجتماعية وتاريخية منتظمة.

تأتي أهمية بناء دوال التأثير والتفاعل بين عناصر النسق، إذ إن العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث هما مكونات متداخلة تتبادل التأثير بصورة مستمرة، حيث يصبح كل عنصر جزءاً من شروط فاعلية العناصر الأخرى، ولذلك فإن الانتقال من تحليل المتغيرات إلى تحليل العلاقات يمثل انتقالاً من دراسة البنية الساكنة إلى دراسة الحركة الداخلية للنظام، تؤثر العقيدة عندما تمارس تأثيرها من خلال إعادة تشكيل المجال المعرفي والمعرفة، لأنها من خلال تحولها إلى منظومة قيمية والقيم لا تدخل المجال الاجتماعي إلا عندما تتحول إلى أنماط سلوكية والسلوك لا يكون ظاهرة تاريخية إلا عندما يتراكم في صورة أحداث، ولهذا فإن كل مستوى من مستويات النسق يمثل في الوقت نفسه ناتجاً لمستوى سابق ومؤثراً في مستوى لاحق.

غير أن هذه الحركة من الصعب أن تأخذ صورة خطية بسيطة، لأن التأثير لا يمكن أن ينتقل في اتجاه واحد لا سيما إن المعرفة تؤثر في فهم العقيدة، كما أن العقيدة تؤثر في بناء المعرفة والسلوك يعيد تشكيل القيم، كما أن القيم توجه السلوك والحدث يعيد تنظيم البنية المعرفية والقيمية اللاحقة، لتكن هذه البنية نفسها كانت سبباً في ظهوره، ومن ثم فإن النسق يعمل باعتباره دائرة ديناميكية من التأثيرات المتبادلة، لهذا فإن بناء دوال التأثير تهدف إلى توصيف درجة انتقال الفاعلية بين المستويات المختلفة داخل النظام.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathfrak{S}_{(t)} = \Psi(\mathfrak{A}_{(t)} \leftrightarrow \mathfrak{K}_{(t)} \leftrightarrow \mathfrak{B}_{(t)} \leftrightarrow \mathfrak{C}_{(t)} \leftrightarrow \mathfrak{D}_{(t)})$$

مثل الرمز $\mathfrak{S}_{(t)}$ البنية الكلية للتأثير داخل النسق، أما الدالة Ψ منظومة التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات، أما السهم المتبادل \leftrightarrow ، إذ يدل على أن العلاقة هي علاقة تأثير وتأثر مستمرين بحيث يصبح كل متغير فاعلاً ومنفعلاً في الوقت نفسه، تكشف هذه الصيغة أن القوة

الحقيقية للنظام تكمن في درجة الترابط القائمة بينها، لأن المتغيرات المنعزلة لا تنتج نسقاً أما العلاقات المتكاملة فهي التي تنتج الانتظام والاستقرار والتحولز
تعبير دوال التأثير عن انتقال المعنى داخل النسق، إذ تنقل العقيدة معناها إلى المعرفة والمعرفة تنقل معناها إلى القيمة والقيمة تنقل معناها إلى السلوك والسلوك ينقل معناه إلى الحدث ثم يعود الحدث ليعيد توزيع المعاني داخل البنية العقيدية والمعرفية والقيمية اللاحقة، وبذلك يصبح التاريخ نفسه جزءاً من عملية إعادة إنتاج النسق ، أما من الناحية الرياضية التجريدية فإن دوال التفاعل تمثل الآلية التي يتحول من خلالها التعدد إلى وحدة والاختلاف إلى انتظام والعناصر الجزئية إلى بنية كلية قادرة على الاستمرار والتجدد، لأن النسق يحافظ على وجوده من خلال استمرار العلاقات المنظمة بينها.

لذا فإن بناء دوال التأثير والتفاعل يمثل المرحلة المركزية في بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، لأنه يكشف أن الفاعلية التاريخية تنتج من شبكة متكاملة من التأثيرات المتبادلة التي تربط العقيدة والمعرفة والقيمة والسلوك والحدث داخل وحدة بنائية واحدة، أي من خلال هذه الوحدة يصبح الحدث تعبيراً عن الحركة الكلية للنسق، فقد يكون النسق ذاته المصدر الحقيقي للفاعلية والتحول التاريخي، وإن بناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث لا يكتمل بمجرد تحديد المتغيرات الرئيسة أو توصيف دوال التأثير المتبادل بينها، لأن العلاقات مهما بلغت درجة تعقيدها تظل عاجزة عن تفسير التحول التاريخي ما لم يتم إدخال البعد الزمني في بنية النموذج، ذلك أن الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية تنشأ من تراكم ممتد للتأثيرات عبر الزمن، حيث تصبح كل مرحلة تاريخية حاملة لآثار المراحل السابقة ومؤثرة في المراحل اللاحقة في الوقت نفسه.

الزمن في النموذج التكاملي يمثل بعداً بنائياً يدخل في تكوين الظاهرة ذاتها، لأن العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك تمر جميع هذه المستويات بعمليات تراكم متتابعة، تساعد على تحول الحدث الى بعد تاريخي من خلال تداخل فيها الخبرات والتجارب والتفسيرات والممارسات حتى تبلغ درجة معينة من الكثافة البنوية تسمح بظهور التحول في الواقع، ولهذا فإن التفسير الخطي المباشر للعلاقة بين العقيدة والحدث، إذ يعجز عن إدراك الطبيعة الحقيقية للحركة التاريخية لأنه يختزل الزمن إلى مجرد فاصل بين السبب والنتيجة، بينما تكشف المقاربة التكاملية أن الزمن

نفسه يمثل مجالاً لتراكم التأثيرات وإعادة تنظيم العلاقات الداخلية للنسق، ومن ثم فإن الحدث يعبر عن تاريخ كامل من التفاعلات المترابطة التي سبقته.

يكون التراكم الزمني أحد المبادئ المؤسسة للنموذج، لأن كل حالة جديدة داخل النسق تنطلق من الرصيد المتراكم للحالات السابقة، خاصة إن العقيدة الراهنة تحمل آثار البنية العقيدية الماضية والمعرفة الراهنة تحمل آثار التراكم المعرفي السابق، أما القيم الراهنة تتشكل من تراكم طويل للمعايير والتجارب والسلوك الراهن، فقد يمثل امتداداً لسلسلة من الممارسات المتعاقبة، ولهذا فإن كل لحظة تاريخية تمثل نقطة التقاء بين الماضي والحاضر داخل بنية واحدة مستمرة.

إذ يُمكن التعبير عن هذا المعنى من خلال الصيغة التكاملية الرياضية، الآتية:

نموذج

(47)

$$\mathfrak{E}(t) = \int_{t_0}^t \mathfrak{N}(\tau) e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

حيث تمثل الحالة التاريخية أو الحضارية الظاهرة، وتمثل الحالة الداخلية للنسق في كل مرحلة زمنية، أما عامل الترجيح الزمني $e^{-\lambda(t-\tau)}$ ، فهو يعبر عن حركة الماضي تستمر آثارها بدرجات متفاوتة داخل الحاضر وفق طبيعة النسق وقدرته على حفظ مكوناته أو إعادة تنظيمها، فقد تكشف هذه الصيغة أن الواقع التاريخي يمثل مجموع التأثيرات المترابطة التي اندمجت داخله عبر الزمن، ولذلك فإن التحولات الكبرى تنشأ من تراكمات طويلة قد تبقى غير ظاهرة حتى تبلغ مستوى معيناً من التشعب البيوي، إذ تظهر في صورة تحول فكري أو اجتماعي أو حضاري واسع.

لذا فإن هذه الرؤية تؤدي إلى إعادة تعريف مفهوم التغيير نفسه، لأن التغيير يكون نتيجة طبيعية لتراكم جزئيات صغيرة داخل النسق حتى تصل إلى درجة تعيد عندها تشكيل البنية الكلية، وهذا يعني أن الاستقرار والتحول هما مرحلتين متكاملتين من حركة واحدة، حيث ينتج التحول من داخل الاستقرار نفسه عندما تستمر عناصره في التراكم وإعادة التنظيم، وعلى هذا

الأساس فإن العلاقة بين العقيدة والحدث يمكن فهمها من خلال دراسة المسار التراكمي، أي هو الذي انتقلت عبره العقيدة إلى معرفة وتحولت المعرفة إلى قيم وتجسدت القيم في السلوك ثم تراكمت آثار السلوك حتى ظهرت في صورة أحداث ووقائع وتكوينات اجتماعية وتاريخية، ومن ثم فإن الحدث يكون التعبير الظاهر عن تاريخ طويل من التفاعلات الداخلية التي جرت داخل النسق قبل ظهوره بزمن ممتد.

تمثيل التراكم الزمني رياضياً الأساس المنهجي الذي يسمح بفهم كيفية انتقال التأثير من المستوى العقدي إلى المستوى التاريخي، فهو يجعل من الزمن وسيطاً بنائياً بين المقدمات والنتائج، فقد يكشف أن الحركة الفكرية والحضارية في الفكر الإسلامي تتشكل من خلال تراكم مستمر للعلاقات والتأثيرات داخل نسق متكامل تتفاعل مكوناته عبر الزمن، أي حتى تنتج صورها النهائية في التاريخ والعمران والحضارة، وإن بناء النموذج الرياضي الكلي للاستقرار والتحول يمثل المرحلة التي تبلغ فيها النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث مستوى التركيب الشامل، بعد أن جرى تحديد المتغيرات الرئيسة للنظام وتوصيف دوال التأثير المتبادل بينها وتمثيل آليات التراكم الزمني داخل النسق، ذلك أن التحليل الجزئي للعناصر والعلاقات يظل غير كاف ما لم ينته إلى بناء إطار رياضي موحد، إذ يستطيع تفسير الكيفية التي يحافظ بها النسق على استقراره من جهة والكيفية التي ينتقل بها إلى التحول من جهة أخرى. من الناحية المنهجية ينظر النموذج التكاملي إلى الاستقرار حالة سكون وإلى التحول حالة انقطاع، بمعنى آخر ينظر إلى كليهما يمثلان صورتين مختلفتين لحركة النسق نفسها، النظام الفكري أو الديني أو الاجتماعي يستقر بسبب وجود درجة مرتفعة من الاتساق بين مكوناته الداخلية، كما أنه يتحول عندما تؤدي التغيرات المتراكمة داخل بنيته إلى إعادة تنظيم العلاقات التي تربط عناصره بعضها ببعض، ولهذا فإن الاستقرار يكون مرحلة من مراحل الحركة النسقية التي تكون فيها العلاقات الداخلية قادرة على المحافظة على درجة عالية من الانسجام بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والأحداث، أي عندما تبدأ هذه العلاقات بإعادة توزيع مواقعها وأوزانها داخل البنية الكلية، فقد يظهر التحول باعتباره انتقالاً من صورة تنظيمية إلى صورة تنظيمية أخرى دون أن يفقد النسق وحدته الأساسية.

تكون العقيدة العنصر المرجعي الذي يمنح النسق مركزه التوجيهي، بينما تمثل المعرفة البنية الإدراكية التي تفسر الواقع، أي تمثل القيم المجال المعياري الذي ينظم الاختيارات، بينما يشكل

السلوك المجال العملي لتجسد هذه الاختيارات، فقد يشكل الحدث الصورة التاريخية الظاهرة لحركة هذه المستويات مجتمعة، ومن ثم فإن الاستقرار أو التحول يرتبط بدرجة الاتساق المتحققة بين هذه المكونات داخل الزمن، لذا فإن النموذج الرياضي الكلي يهدف إلى قياس الحالة العامة للنظام باعتباره محصلة لتفاعل جميع مكوناته وتراكمها التاريخي.

إذ يُمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية، الآتي:

نموذج

(48)

$$\mathfrak{X}(t) = \int_{t_0}^t [\mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{R}(\tau) \otimes \mathfrak{V}(\tau) \otimes \mathfrak{G}(\tau) \otimes \mathfrak{H}(\tau)] e^{-\lambda(t-\tau)} d\tau$$

حيث يمثل $\mathfrak{X}(t)$ الحالة الكلية للنظام عبر الزمن، بينما تمثل المتغيرات الداخلة في التكامل البنية العقدية والمعرفية والقيمية والسلوكية والتاريخية للنسق، أما عامل الترجيح الزمني يعبر عن استمرار تأثير الماضي داخل الحاضر بدرجات متفاوتة، حيث تبقى الآثار السابقة حاضرة داخل التكوين الراهن للنظام.

يتحقق الاستقرار عندما تكون العلاقات المتبادلة بين عناصر النسق قادرة على إنتاج درجة مرتفعة من الاتساق البنوي تسمح للنظام بالحفاظ على هويته العامة عبر الزمن، أما التحول يظهر عندما تتراكم داخل النسق تغيرات جزئية تؤدي تدريجياً إلى إعادة تشكيل هذه العلاقات وإعادة توزيع أدوارها ووظائفها، أي من دون أن يكون التحول نتيجة لحظة منفردة أو سبب معزول، فإن هذه الصيغة تؤسس لفهم جديد للحركة التاريخية لأنها تجعل الاستقرار والتحول نتيجتين لحالة النسق نفسه، العوامل الخارجية تؤثر في النظام بقدر ما تستطيع الدخول في شبكة العلاقات الداخلية وإعادة تنظيمها، أما إذا بقيت خارج البنية النسقية فإن تأثيرها يظل محدوداً وعابراً.

ففي النهاية، تكشف هذه الرؤية أن الحدث التاريخي من الصعب أن يمثل معياراً كافياً للحكم على طبيعة النسق، لأن الحدث قد يكون مجرد مظهر سطحي لحركة أعمق تجري داخل المستويات العقدية والمعرفية والقيمية، ومن ثم فإن تفسير التحولات الكبرى يقتضي دراسة البنية التراكمية التي أنتجتها لا الاكتفاء بوصف صورها الظاهرة، وعلى هذا الأساس يكون النموذج

الرياضي الكلي للاستقرار والتحول الإطار الجامع للنظرية بأكملها، لأنه يعيد دمج جميع المتغيرات والعلاقات السابقة داخل بنية تفسيرية واحدة، مما يجعل من العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والأحداث مكونات متكاملة لحركة نسقية ممتدة عبر الزمن، لأنه يفضي الاستقرار ليكون تعبيراً عن اتساق هذه المكونات ومن التحول تعبيراً عن إعادة تنظيمها، وبذلك تصبح الحركة الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية قابلة للفهم، أي من خلال قانون تكاملي عام يفسر استمرار الأنساق وتحولها ضمن إطار واحد متماسك.

ثالثاً: تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية من خلال التكامل

مثل تفسير الانتظام الديني في إطار النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، إذ يقتضي تجاوز التصورات التي تنظر إلى الظاهرة الدينية بوصفها نتاجاً مباشراً لمجموعة من المعتقدات أو الأحكام أو الممارسات المنفصلة، لأن الانتظام الديني يتكون من عملية تراكمية طويلة تتفاعل فيها البنى العقيدية والمعرفية والقيمية والسلوكية عبر الزمن حتى تنتج حالة من الاتساق الداخلي القادرة على إعادة إنتاج نفسها داخل الفرد والجماعة والتاريخ، ومن هذا المنطلق فإن الدين يفسرها بأنها نسقاً متكاملًا تتحرك أجزاؤه داخل شبكة من العلاقات المتبادلة، لأن العقيدة تؤسس الرؤية الكلية للوجود والمعرفة تمنح هذه الرؤية صورتها الإدراكية والقيم تحولها إلى معايير للحكم والاختيار والسلوك يجسدها في الواقع العملي، أي ثم تأتي الأحداث لتكشف عن مقدار الاتساق المتحقق بين هذه المستويات المختلفة، ومن ثم فإن الانتظام الديني ينشأ من تولد من التفاعل المستمر بين جميع هذه المكونات.

لهذا فإن الظاهرة الدينية المستقرة لا يمكن تفسيرها من خلال لحظة إيمانية منفردة ولا من خلال موقف فكري معزول، لأن الاستقرار الديني الحقيقي يمثل حصيلة تراكم طويل للعلاقات الداخلية التي تربط العقيدة بالمعرفة والقيم والسلوك داخل النسق، فكل جيل يضيف إلى ما سبقه وكل تجربة دينية تترك آثارها في التجارب اللاحقة، مما يجعل كل ممارسة تتراكم داخل البناء الكلي للنظام حتى يتحول الدين من مجرد اعتقاد إلى بنية حضارية واجتماعية تمتلك القدرة على الاستمرار وإعادة الإنتاج، فمن الناحية الرياضية الفلسفية فإن الانتظام الديني يقاس بدرجة التكامل المتراكمة بين جميع عناصره عبر الزمن.

لذلك يُمكن التعبير عن هذه الحالة بالصيغة الرياضية، الآتية:

نموذج

(49)

$$\mathfrak{K}(t) = \int_{t_0}^t [\mathfrak{A}(\tau) \otimes \mathfrak{K}(\tau) \otimes \mathfrak{B}(\tau) \otimes \mathfrak{C}(\tau)] d\tau$$

إذ تمثل $\mathfrak{K}(t)$ درجة الانتظام الديني المتحققة داخل النسق، فقد تكشف هذه الصيغة أن الانتظام ينتج من تراكم التكامل بين هذه المستويات جميعاً عبر الزمن، حيث تكون كل مرحلة جديدة امتداداً للمراحل السابقة لا قطيعة معها، ومن هنا فإن الانتظام الديني لا يمثل حالة جامدة أو بنية ثابتة، لا سيما إن التراكم المستمر للعلاقات يؤدي إلى تجدد النسق بصورة دائمة دون أن يفقد هويته الأساسية، الثبات يتحقق من خلال قدرة البنية الداخلية على استيعاب الحركة وإعادة تنظيمها داخل إطارها المرجعي العام، ولهذا استطاعت الأنساق الدينية الكبرى أن تستمر عبر القرون رغم تغير البيئات الاجتماعية والثقافية والسياسية، لأنها اعتمدت على منظومة متكاملة قادرة على إعادة إنتاج ذاتها في ظروف مختلفة.

تبين هذه الرؤية أن الاضطراب الديني قد ينشأ من اختلال العلاقة بين مستويات النسق المختلفة، فقد تبقى العقيدة حاضرة بينما تضعف المعرفة أو تتراجع القيم أو ينفصل السلوك عن المضمون العقدي، عندئذ ينخفض مستوى الاتساق الداخلي ويظهر الاضطراب في المجال الديني والاجتماعي، ومن ثم فإن تفسير أزمات التدين يتحقق من خلال تحليل درجة التكامل بين جميع عناصر النظام.

ففي ضوء ذلك يكون الانتظام الديني ظاهرة تراكمية بالمعنى الدقيق للكلمة لأنه يمثل الناتج التاريخي لتفاعل طويل بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك داخل الزمن، فقد تون قوة النسق الديني مرتبطة بقدرته على المحافظة على هذا التكامل، أي إعادة إنتاجه جيلاً بعد جيل ويصبح الحدث الديني أو الاجتماعي الظاهر مجرد صورة خارجية لمستوى الاتساق المتحقق داخل البنية العميقة للنظام، فإن النظرية الرياضية التكاملية تفسر الانتظام الديني بأنه محصلة تراكمية لتكامل عناصر النسق عبر الزمن، حيث تتحول العقيدة إلى معرفة وتتحول المعرفة إلى قيم وتتحول القيم إلى سلوك ثم تتراكم آثار السلوك داخل التاريخ حتى يظهر الانتظام الديني

بوصفه التعبير الكلي عن اتساق هذه المستويات جميعاً داخل بنية واحدة، فقد متماسكة وقادرة على الاستمرار والتجدد.

يمثل تفسير السلوك الجمعي في ضوء التفاعل النسقي امتداداً منهجياً لبناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، حيث يُنظر إلى الظواهر الدينية والاجتماعية نواتج لبنية تفاعلية مركبة، إذ تتداخل فيها مستويات العقيدة والمعرفة والقيم والبنى الاجتماعية والأحداث التاريخية داخل نسق واحد يخضع لمنطق تكاملي تراكمي، أي إن السلوك الجمعي في هذا الإطار يُفهم من خلال موقعه داخل الشبكة الكلية للعلاقات التي تنتج الفعل الاجتماعي، لأن الفرد يتحرك داخل مجال معرفي وقيمي تتشكل فيه إمكانات الفعل وحدوده في آن واحد، لذلك فإن أي سلوك جمعي هو في حقيقته تعبير مكثف عن حالة النسق في لحظة تاريخية معينة.

من هذا المنظور تتحدد البنية التكوينية للسلوك الجمعي من خلال تفاعل أربع مستويات مترابطة، تتجلى في مستوى عقائدي يحدد الإطار المرجعي للمعنى، ناهيك عن مستوى معرفي ينظم إدراك الواقع، ومستوى قيمي يوجه الاختيار، فضلاً عن مستوى حدثي يعكس التحقق التاريخي لهذه المستويات داخل الواقع الاجتماعي، فكل مستوى منها يعمل داخل علاقة تأثير متبادل مستمرة، تظهر أهمية هذا التفاعل النسقي في أن السلوك الجمعي يتولد من حالة الاتساق أو الاختلال بين هذه المستويات، فكلما ارتفع مستوى التكامل بين العقيدة والمعرفة والقيم والحدث ازداد انتظام السلوك الجمعي ووضوح اتجاهه، أي كلما ضعفت الروابط الداخلية بين هذه المستويات ظهر الاضطراب في أنماط الفعل الجماعي.

ففي إطار الصياغة الرياضية الفلسفية يُمكن تمثيل الحالة الكلية للسلوك الجمعي داخل النسق الإسلامي على النحو الرياضي، الآتي:

نموذج

(50)

$$G(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes E(\tau)] d\tau$$

حيث تمثل $G(t)$ البنية الكلية للسلوك الجمعي عبر الزمن، بينما يمثل $A(t)$ البعد العقائدي، ليكن $K(t)$ البعد المعرفي، أما $V(t)$ البعد القيمي، بينما $E(t)$ البعد الحداثي، فقد تشير \otimes إلى عملية التفاعل البنيوي غير الخطي بين هذه المستويات.

تظهر هذه الصيغة أن السلوك الجمعي نتيجة تكامل تراكمي يتشكل عبر الزمن، حيث تتحول التفاعلات الجزئية إلى بنية كلية تمتلك خصائص نوعية لا تختزل في أي عنصر منفرد داخلها، من الناحية البنيوية فإن العقيدة تمثل مجال التوجيه الكلي للمعنى داخل السلوك الجمعي، بينما تمثل المعرفة آلية تفسير الواقع وتمثل القيم نظام الضبط الداخلي للفعل، حيث تمثل الأحداث مجال الاختبار التاريخي لهذه البنية، لذلك فإن السلوك الجمعي يتحدد بدرجة التماسك بين هذه المستويات.

يحدث التفاعل من خلال تراكم الحدث عبر الزمن، حيث يضيف كل جيل طبقة جديدة من الخبرة الاجتماعية داخل البنية الكلية للنسق، فقد يعيد تشكيل أنماط الفعل الجماعي وفق توازنات جديدة بين الثابت العقدي والمتغير التاريخي، بذلك يصبح السلوك الجمعي ظاهرة تاريخية تراكمية لا يمكن فهمها خارج سياقها الزمني الممتد، وفي ضوء هذا الفهم يمكن تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية بأنها انعكاساً لحالة التفاعل النسقي بين مكونات النظام، ظاهرة الاستقرار الاجتماعي مثلاً تشير إلى درجة عالية من التكامل بين العقيدة والقيم والسلوك، بينما تشير حالات الاضطراب إلى اختلال في هذا التكامل وليس إلى غياب أحد العناصر، خاصة إن تفسير السلوك الجمعي في إطار النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث يؤدي إلى إعادة بناء الفهم الاجتماعي والديني بأنه بنية ديناميكية متكاملة تتحرك داخل الزمن وفق منطق تراكمي، أي يجعل من كل سلوك جمعي حدثاً تفسيرياً يكشف عن حالة النسق في لحظة معينة، إذ يكشف في الوقت نفسه عن مسار التحولات التي تقوده نحو حالات أكثر تعقيداً أو أكثر استقراراً داخل البنية الحضارية الكلية.

تفسير التحولات الفكرية والاجتماعية من خلال منطق التكامل امتداداً بنيوياً لبناء النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث، حيث تُفهم التحولات بأنها نواتج نهائية لمسارات تراكمية عميقة تتداخل فيها البنى العقدية والمعرفية والقيمية داخل الزمن، أي حتى تبلغ نقطة تحول نوعي يعيد تشكيل النسق الاجتماعي والفكري في كليته، أي إن التحول الفكري والاجتماعي لا يمكن عزله عن شروطه التكوينية السابقة، لأن كل تحول هو في جوهره إعادة

تنظيم لمجموعة من العناصر التي كانت تعمل داخل النسق قبل لحظة الظهور الظاهر للتحول، لذلك فإن الظاهرة التحولية هي إعادة تركيب له ضمن صيغة جديدة من الاتساق الداخلي الذي يسمح بظهور بنية مختلفة في الفكر والمجتمع.

من هذا المنظور فإن النسق الاجتماعي الفكري يتحرك عبر تكامل تدريجي لعناصر متعددة تتراكم عبر الزمن، لأن العقيدة تؤسس الإطار المرجعي الكلي للمعنى والمعرفة تنظم إدراك الواقع والقيم تحدد اتجاه الفعل والسلوك، فقد يأتي الحدث ليكشف عن درجة التفاعل بين هذه المستويات داخل الواقع التاريخي، ومن ثم فإن التحول ينشأ من مستوى التكامل بين هذه العناصر جميعاً. إذ يُمكن التعبير عن هذا البناء التراكمي في صورته الرياضية التجريدية، الذي يتمثل على النحو التالي:

نموذج

(51)

$$\Theta(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes E(\tau)] d\tau$$

تمثل $\Theta(t)$ حصيلة التحول الفكري والاجتماعي المتراكم عبر الزمن، بينما تمثل $A(\tau)$ البنية العقدية، أما $K(\tau)$ فهي البنية المعرفية، فيما $V(\tau)$ تشكل البنية القيمية، إذ يمثل $E(\tau)$ البنية الحديثة، بينما تشير \otimes إلى التفاعل البنيوي غير الخطي بين هذه المستويات. تكشف هذه الصيغة أن التحول ينتج عن إعادة توزيع العلاقات بين العناصر داخل النسق، حيث يتحول الكم المتراكم إلى كيف بنيوي جديد عند بلوغ مستوى معين من التشبع التفاعلي، وهذا ما يُمكن التعبير عنه رياضياً، من خلال الآتي:

$$\Theta(t) \geq \Theta_c$$

يمثل Θ_c العتبة البنيوية التي عندها يفقد النسق قدرته على الاستمرار في صورته القديمة، إذ يبدأ بإنتاج بنية جديدة أكثر اتساقاً مع مستوى التراكم التاريخي المحقق، وفي هذا المستوى يكون إعادة تشكيل كلية للنسق الاجتماعي، حيث يعاد تعريف العلاقات بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك والحدث داخل بنية جديدة أكثر تركيباً.

فإن هذا النموذج يفترض إن "الفكر الاجتماعي والديني يتطور عبر علاقة دينامية تكاملية غير خطية، فقد تداخل فيها مستويات الثبات العقدي مع مستويات التغير التاريخي، حيث يعمل الثابت كإطار توليدي للمعنى، بينما يعمل المتغير كحقل تحقق لهذا المعنى داخل الواقع"، كما أن الحدث في هذا السياق يظهر علامة على اكتمال شروطه التراكمية، الأحداث الكبرى تكشف عن تحول كان قد تحقق فعلياً على المستوى البنوي العميق قبل ظهوره التاريخي، وعليه فإن تفسير التحولات الفكرية والاجتماعية في إطار النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث يقود إلى فهم جديد للحركة التاريخية، أي انها عملية إعادة تنظيم مستمرة للنسق، حيث تتراكم البنى المعرفية والقيمية داخل الزمن حتى تنتج حالات نوعية جديدة من الفكر والمجتمع، إذ تعبر عن مستوى أعلى من التكامل بين عناصر النسق الداخلية.

بذلك تكون التحولات الفكرية والاجتماعية عباره عن مراحل انتقال داخل نسق واحد متصل تعمل فيه، لأن العقيدة تمثل مرجع ثابت والمعرفة كوسيط إدراكي والقيم كمنظم سلوكي والحدث كمؤشر على درجة اكتمال التكامل البنوي داخل الحركة التاريخية الكلية، بينما يمثل اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث مرحلة معيارية ضرورية لتقييم صلاحية البناء النظري في تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية، أي انها نواتج تفاعلية مركبة يمكن ردها إلى شبكة علاقات داخلية تتحدد عبر الزمن وفق منطق تكاملي سنني.

ينطلق هذا الاختبار من فرضية مركزية مفادها إن أي نموذج تفسيري يجب أن يكون قادراً على إعادة إنتاجها ذهنياً، وهذا ضمن بنية رياضية تجريدية تعكس آلية تشكلها التاريخي والاجتماعي والديني، ومن ثم فإن معيار القوة التفسيرية يقاس بمدى القدرة على إعادة بناء الظاهرة من داخل شروطها التكوينية، في هذا السياق يتم التعامل مع الظاهرة الدينية والاجتماعية بأنها حالة ناتجة عن تفاعل أربعة مكونات بنيوية رئيسية، أي إن العقيدة هي مرجعية توليد المعنى، أما المعرفة تجسد آلية إدراكية القيم بأنها منظومة توجيهية، يؤصل السلوك الحدتي مستوى التحقق الواقعي داخل الزمن، وهذه المكونات لا تعمل بصورة مستقلة وإنما داخل نظام تفاعلي غير خطي.

ومن أجل اختبار القدرة التفسيرية يمكن مقارنة الظاهرة الفعلية $P(t)$ بالنتائج النظرية للنموذج $M(t)$ وفق العلاقة، الآتية:

$$\varepsilon(t) = \|P(t) - M(t)\|$$

حيث تمثل $\varepsilon(t)$ مقدار الخطأ التفسيري أو المسافة البنيوية بين الواقع كما هو، إذ يُعيد النموذج إنتاجه، مثل $M(t)$ الناتج التفسيري للنموذج التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث، أي الذي يمكن توصيفها بصورة كلية على أنه ناتج التفاعل بين البنية العقيدية والظروف التاريخية داخل إطار زمني ممتد، تمثل في الآتي:

نموذج

(52)

$$M(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes \mathcal{E}(\tau)] d\tau$$

تكشف هذه الصيغة أن النموذج يفسر الظواهر بأنها حصائل تراكمية ناتجة عن تفاعل مستمر بين مستويات متعددة من البنية الاجتماعية والدينية داخل الزمن، ومن الناحية الاختبارية فإن قدرة النموذج على التفسير تُقاس بمدى انخفاض قيمة الخطأ التفسيري عبر الزمن. إذ يُمكن تمثيل من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(53)

$$\lim_{t \rightarrow \infty} \varepsilon(t) \rightarrow 0$$

هذا يعني أن النموذج كلما كان أكثر دقة في تمثيل البنية التفاعلية بين العقيدة والحدث، أي كلما اقترب من إعادة إنتاج الظاهرة، كما هي في الواقع دون تشويه أو اختزال، وفي هذا الإطار يتم اختبار ثلاث مستويات رئيسية من القدرة التفسيرية، تتمثل في الآتي:

المستوى الأول: القدرة على تفسير الاستقرار، حيث يجب أن ينجح النموذج في إعادة إنتاج حالات الاتساق الديني والاجتماعي، بأنها ناتجة عن توازن داخلي بين المكونات البنيوية.

المستوى الثاني: القدرة على تفسير الاضطراب، فقد يجب أن يفسر النموذج حالات التفكك والانحراف بأنها نتيجة اختلال في نسب التكامل بين العقيدة والمعرفة والقيم والسلوك.

المستوى الثالث: القدرة على تفسير التحول، إذ يجب أن ينجح النموذج في تفسير الانتقال من بنية اجتماعية إلى أخرى، أي أنها نتيجة تراكم تدريجي يصل إلى عتبة حرجة يعاد عندها تشكيل النسق كلياً.

$$\Theta(t) \geq \Theta_c \Rightarrow S(t) \rightarrow S^*(t)$$

تعني هذه الصيغة أن التحول يحدث داخلها، أي عندما يبلغ التراكم مستوى يعيد تعريف العلاقات الداخلية بين عناصرها، لذا فإن اختبار القدرة التفسيرية للنموذج الذي يكشف عن معيار أعمق من الدقة الحسابية، وهو معيار الاتساق البنوي حيث يُطلب من النموذج أن يعيد إنتاج منطقها الداخلي، وإن يفسر كيفية تحول العقيدة إلى سلوك وكيف يتحول السلوك إلى حدث وكيف يعيد الحدث تشكيل البنية العقدية عبر الزمن.

ففي النهاية يُمكن القول، إن نجاح النموذج الرياضي التكاملي للعلاقة بين العقيدة والحدث في تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية، فقد يتحقق عبر قدرته على إظهار البنية التحتية المشتركة التي تولد هذه الوقائع داخل النسق التاريخي والاجتماعي والديني، وبذلك يكون الاختبار التفسيري نفسه جزءاً من النظرية، لأنه يكشف أن الفهم العلمي للظاهرة الدينية والاجتماعية على إعادة بناء الكل داخل إطار تكاملي واحد، يعمل على ربط العقيدة بالحدث داخل حركة تاريخية ممتدة تعمل وفق منطق سنني دقيق ومتصل.

رابعاً: نحو نظرية رياضية فلسفية شاملة للعقيدة والحدث

مثل الانتقال نحو نظرية رياضية فلسفية شاملة للعقيدة والحدث محاولة لبناء إطار تفسيري كلي يعيد تعريف العلاقة بين المرجعية العقدية والواقعة التاريخية، أي باعتبارهم متغيرين داخل بنية تكاملية أوسع، فقد تقوم على نظام من العلاقات الداخلية التي تنتظم وفق منطق سنني توليدي يتجاوز التفسير الخطي إلى التفسير النسقي، في هذا الإطار تُفهم العقيدة والحدث بأن كلاهما يمثلان مستويين داخل مجال تكاملي أعلى، فهو النسق الحضاري الكلي الذي يتحدد عبر تفاعل مستمر بين عناصره الداخلية، حيث تتحول العقيدة إلى بنية توليد معنى ويتحول الحدث إلى آلية تحقق لهذا المعنى داخل الزمن.

ومن ثم فإن النموذج التكاملي ينظر إلى العقيدة والحدث بأنهم متغيرين داخليين داخل نظام ديناميكي شامل، إذ يُمكن تمثيله باعتباره حالة كلية للنسق الحضاري $H(t)$ ، حيث يمثل $H(t)$ الحالة الكلية للحركة التاريخية في الزمن (t) ، إذ تتكون هذه الحالة من متغيرين أساسيين داخليين في البنية الكلية، هما:

$$A(t), E(t)$$

حيث تمثل $A(t)$ الحالة العقدية المتحققة زمنياً بوصفها بنية تفسيرية متغيرة في مظهرها التاريخي، بينما تمثل $E(t)$ الحالة الحديثة بوصفها تحققاً واقعياً لهذه البنية داخل شروط اجتماعية وزمنية محددة، وبذلك تكون العقيدة والحدث متغيرين ديناميين داخل النظام نفسه يخضعان لعلاقات تأثير متبادل مستمرة.

إذ يُمكن صياغة هذا التفاعل داخل نموذج تكاملي رياضي عام، من خلال الآتي:

$$H(t) = \mathcal{F}(A(t), E(t), \Gamma(t))$$

فقد يمثل $\Gamma(t)$ مجموعة الشروط التاريخية والبيئية والمعرفية المحيطة، إذ تؤثر في طريقة تفاعل العقيدة مع الحدث وتعيد تشكيل صورتها داخل النسق الكلي، وفي هذا السياق تعمل العقيدة بأنها بنية مرجعية ديناميكية تحافظ على هويتها عبر تغير تمثلاتها التاريخية، كما يعمل الحدث كنقطة تقاطع بين شروط الواقع والبنية العقدية التي تنتجها.

من الناحية الرياضية يُمكن فهم هذا التفاعل من خلال معادلة تطور نسقي عامة، يتمثل في

الآتي:

نموذج

(54)

$$\frac{dH(t)}{dt} = \Phi (H(t), A(t), E(t))$$

تعكس هذه الصيغة أن الحركة التاريخية ناتجة عن تفاعل مستمر بين المستويات الداخلية للنسق، حيث يُعاد إنتاج العلاقة بين العقيدة والحدث داخل كل لحظة زمنية بصورة غير خطية.

ففي المستوى البنيوي الأعم، إذ يُمكن النظر إلى العقيدة والحدث بأنهما إسقاطين داخل مجال

تكاملي أعلى Ω ، وهذا يُمكن تمثيله من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$(A_{(t)}, E_{(t)}) \in \Omega$$

يمثل هذا المجال البنية الكلية التي تتحدد داخلها إمكانات التفاعل بين المعنى والتجلي وبين المرجعية والتحقق وبين الثابت والمتغير، ومن هذا المنظور فإن التحولات التاريخية تُفهم بأنها إعادة تنظيم مستمر لبنية العلاقات داخل هذا المجال التكاملي، حيث يعاد تعريف موقع العقيدة والحدث في كل مرحلة تاريخية دون أن يخرجنا عن النظام الكلي.

عندما يبلغ التفاعل بين المتغيرين مستوى معيناً من التشبع البنيوي يحدث انتقال نوعي داخل النسق، إذ يُمكن التعبير عنه من خلال الآتي:

$$\Lambda(A_{(t)}, E_{(t)}) \geq \Lambda_c \quad \text{عندما} \quad H_{(t)} \rightarrow H^*_{(t)}$$

تمثل Λ درجة التكامل البنيوي بين العقيدة والحدث، أما Λ_c تشكل العتبة التي عندها يعاد تشكيل النسق كلياً.

فإن هذه الصياغة تكشف أن النظرية الرياضية الفلسفية الشاملة للعقيدة والحدث تقوم على بناء نموذج تكاملي متعدد المستويات، إذ يُعيد تعريف الظواهر الدينية والتاريخية بأنها نواتج لحركة نسقية واحدة، فقد تعمل فيها العقيدة كمنظومة توليد للمعنى، بينما يعمل الحدث كمنظومة تحقق لهذا المعنى داخل الزمن، أي إنه يشكل النسق الحضاري الكلي الإطار الأعلى الذي يحتضن هذا التفاعل ويعيد إنتاجه باستمرار عبر التاريخ.

يمثل مبدأ أولوية النسق التكاملي على العلاقات الجزئية المنفردة نقطة ارتكاز تأسيسية في بناء النظرية الرياضية الفلسفية للعلاقة بين العقيدة والحدث، لأن الإشكال المركزي في تفسير الظواهر الدينية والتاريخية من الصعب فهمها من خلال العناصر المفردة، أي بقدر ما يكمن في إدراك البنية الكلية التي تنتظم داخلها هذه العناصر وتحدد وظائفها وحدود تأثيرها واتجاه حركتها داخل الزمن، وفي هذا الإطار تُفهم العقيدة والحدث من خلال معطى الاستدلال الوجودي، بأن كلاهما يمثلان مكونات داخل نسق أوسع يتصف بالتركيب والتداخل والتفاعل المستمر، حيث تكتسب العناصر معناها من موقعها داخل الكل، إذ لا يتحقق الكل إلا من خلال تفاعل أجزائه ضمن منظومة واحدة متكاملة.

من هذا المنطلق فإن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل النسقي يشكل تحولاً معرفياً في طبيعة الفهم، لأن العلاقات الثنائية بين العقيدة والحدث تملك قدرة تفسيرية كافية عندما تُدمج

داخل إطار أعلى يعيد تنظيمها وفق منطق تكاملي شامل، أي يجعل من النسق هو الوحدة التفسيرية الأساسية وليس العنصر المفرد.

بذلك يمكن تعريف النسق التكاملي للحركة التاريخية بأنها حالة كلية $H(t)$ ، حيث يُنظر إلى $H(t)$ باعتبارها بنية ديناميكية تتحدد خصائصها، من خلال شبكة العلاقات الداخلية التي تنتظم فيها المتغيرات العقدية والحديثة والظروف التاريخية، وفي هذا السياق تكون العقيدة متغيراً داخلياً في النسق لا ثابتاً خارجياً $A(t)$ ، كما يصبح الحدث متغيراً داخلياً كذلك $E(t)$ ، لكن القيمة التفسيرية تكمن في فهم كيفية تفاعلها داخل البنية الكلية.

وهذا يُمكن التعبير عنه من خلال البناء الرياضي، الآتي:

$$H(t) = \mathcal{F}(A(t), E(t), \Gamma(t))$$

حيث تمثل $\Gamma(t)$ البنية السياقية الشاملة التي تضم الشروط الاجتماعية والمعرفية والتاريخية، إذ تحدد كيفية تشكل العلاقة بين العقيدة والحدث، فقد تكشف هذه الصيغة أن العلاقات الجزئية بين العقيدة والحدث ليست إلا إسقاطات محلية لبنية أوسع أي إن تفسير الظاهرة، يكون من خلال هذه العلاقات الجزئية التي تؤدي إلى اختزال بنيوي يفقد النسق قدرته على التعبير عن منطق حركته الكلية، ومن ثم فإن أولوية النسق التكاملي تعني أن التفسير يبدأ من الكل لا من الجزء، لأن الجزء لا يكتسب دلالاته إلا داخل النظام الذي يحتويه، لا سيما إن العقيدة تُفهم من وظيفتها داخل النسق، كما أن الحدث يُفهم من موقعه داخل البنية التفاعلية الكلية.

ففي هذا الإطار يُمكن التعبير عن العلاقة بين المستوى الجزئي والمستوى الكلي عبر شرط بنيوي حاكم، يتمثل في الصيغة الرياضية، الآتية:

$$\mathcal{F}(A(t), E(t)) \subset H(t)$$

أي إن كل علاقة ثنائية بين العقيدة والحدث هي جزء تابع داخل البنية الكلية، كما يمكن التعبير عن أولوية النسق عبر شرط ديناميكي يحدد أن تطور العناصر لا يحدث إلا داخل حدود النظام.

وهذا يُمكن التعبير عنه من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(55)

$$\frac{dA(t)}{dt}, \frac{dE(t)}{dt} \Rightarrow H(t)$$

أي أن تغير العقيدة أو الحدث لا يكون قابلاً للفهم إلا إذا أُعيد إدماجه داخل تطور النسق الكلي، لذا فإن هذا المبدأ يعيد تعريف مفهوم السببية في التحليل التاريخي والديني، لأن السببية تتحول إلى شبكة علاقات متعددة المستويات، حيث تتفاعل العقيدة والحدث داخل إطار أوسع ينتج المعنى والاتجاه معاً، أي عندما يبلغ التفاعل داخل النسق مستوى معيناً من التشبع البنوي يحدث تحول نوعي في البنية الكلية.

إذ يُمكن تمثيله رياضياً، من خلال الصيغة الآتية:

$$H(t) \rightarrow H^*(t) \quad \text{عندما} \quad \Lambda(H(t)) \geq \Lambda c$$

حيث تمثل Λ درجة التكامل النسقي الكلي، وإن هذا التصور يؤسس لنظرية رياضية فلسفية شاملة تعتبر أن النسق التكاملي هو الوحدة الأساسية للتحليل، أي إن العقيدة والحدث ليسا سوى متغيرين داخل هذا النسق، أي أنهما يخضعان لمنطق إعادة التنظيم المستمر وإن فهم الظواهر الدينية والتاريخية إعادة بناء الكل، فهو الذي يمنح هذه العلاقات معناها وفعاليتها داخل الحركة التاريخية الممتدة عبر الزمن.

يمثل بناء نموذج موحد يربط المعرفة والقيم والسلوك والتاريخ خطوة تأسيسية في مشروع النظرية الرياضية الفلسفية للعلاقة بين العقيدة والحدث، لأن الإشكال المركزي في تفسير الظواهر الدينية والاجتماعية، إذ يكمن في إعادة تركيب العناصر داخل بنية تكاملية واحدة قادرة على تفسير تولد المعنى وتحوله إلى فعل ثم تحوله إلى تاريخ، ففي هذا الإطار فإن العقيدة تنتج المعرفة والمعرفة تنبثق منها القيم والقيم تؤدي إلى السلوك، لتكُن جميع هذه المستويات تمثل متغيرات داخل نسق واحد متعدد الطبقات يخضع لمنطق تكاملي نسقي صارم.

لذا يُمكن تعريف البنية الكلية للنموذج الموحد بأنها حالة نسقية عام $H(t)$ ، حيث تمثل $H(t)$ الحالة الكلية للحركة الحضارية في الزمن، فقد تتكون هذه الحالة من أربعة متغيرات مترابطة بنيوياً، يُمكن تمثيلها رياضياً على النحو الآتي:

$$A(t), K(t), V(t), S(t)$$

إذ تمثل:

- $A(t)$: البنية العقديّة.

- $K(t)$: البنية المعرفية.

- $V(t)$: البنية القيمية.

- $S(t)$: البنية السلوكية.

إذ يأتي التاريخ ليُكن البعد التراكمي الناتج عن تفاعل هذه المستويات عبر الزمن $T(t)$ ، غير أن هذا التوصيف لا يكتمل إلا بإدماج العلاقة بين هذه المتغيرات داخل دالة تكاملية واحدة، إذ تعمل على إعادة إنتاج النسق باعتباره كلاً موحداً، وهذا يُمثل الصيغة الرياضية، الآتية:

$$H(t) = \mathcal{F}(A(t), K(t), V(t), S(t), T(t))$$

تعني هذه الصيغة إن أي ظاهرة دينية أو اجتماعية أو تاريخية يمكن تفسيرها من خلال شبكة العلاقات التي تربط هذه المتغيرات داخل بنية واحدة متكاملة.

فمن الناحية البنيوية تعمل هذه العناصر في شبكة تفاعلية غير خطية، حيث تؤثر العقيدة في المعرفة والمعرفة تعيد تشكيل القيم والقيم توجه السلوك والسلوك، مما يؤدي إلى تحويلها إلى أحداث تاريخية، وهذه الأحداث تعود لتعيد تشكيل الوعي العقدي والمعرفي داخل دورة مستمرة من التفاعل.

إذ يُمكن تمثيل هذا التفاعل النسقي عبر البنية الرياضية، الآتية:

نموذج

(56)

$$\frac{dH(t)}{dt} = \Phi (A(t), K(t), V(t), S(t))$$

إذ تمثل Φ آلية إعادة إنتاج النسق الحضاري عبر الزمن، أي بما يشمل عمليات التوجيه والتعديل وإعادة التنظيم الداخلي، ومن هذا المنظور فإن المعرفة تمثل صورتها الإدراكية المتحركة داخل الزمن، كما أن القيم تعبر عن تحويلها إلى معيار توجيهي للسلوك والسلوك بدوره يشكل تحققها في الواقع، بينما التاريخ ليس سوى الأثر التراكمي لهذه العمليات داخل الزمن. عندما تتكامل هذه المستويات داخل درجة عالية من الاتساق البنوي، يُمكن اعتبارها ينتج ما يمكن تسميته بدرجة التماسك الحضاري.

لذا يدفعنا ذلك الى صياغة رياضية، تتمثل في الآتي:

نموذج

(57)

$$\Lambda(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes K(\tau) \otimes V(\tau) \otimes S(\tau)] d\tau$$

تظهر هذه الصيغة أن الحضارة تنتج من التكامل التراكمي بين جميع عناصر النسق عبر الزمن، حيث تصبح كل لحظة تاريخية جزءاً من بناء متصل لا ينفصل فيه الفكر عن القيمة ولا المعرفة عن الفعل ولا العقيدة عن التاريخ.

عند بلوغ هذا التكامل مستوى حرجاً يحدث تحول نوعي في البنية الكلية، التي يُمكن التعبير عنها عبر الصيغة الرياضية، الآتية:

$$H(t) \rightarrow H^*(t)$$

عندما

$$\Lambda(t) \geq \Lambda_c$$

مثل Λ_c العتبة التي عندها يعاد تشكيل النسق الحضاري، إذ تظهر بنية جديدة أكثر تعقيداً واتساقاً في العلاقات الداخلية، وإن هذا النموذج الموحد يبين إن تفسير العلاقة بين العقيدة والحدث لا يمكن عزله عن منظومة أوسع تضم المعرفة والقيم والسلوك والتاريخ، لأن هذه العناصر تعمل داخل شبكة تكاملية واحدة، فقد تجعل من الحركة الحضارية عملية مستمرة لإنتاج المعنى وتحويله إلى فعل، أي من ثم تحويل الفعل إلى تاريخ يعيد بدوره تشكيل البنية المرجعية داخل النسق الكلي المتصل عبر الزمن.

لذا، فإن تأسيس نظرية رياضية تجعل التكامل المبدأ الحاكم لتفسير العلاقة السببية بين العقيدة والحدث في الفكر الإسلامي، تمثل انتقالاً من التفسير الخطي للعلاقات التاريخية إلى التفسير النسقي، فهو الذي يعيد تعريف السببية نفسها بأنها بنية تفاعلية متعددة المستويات تتشكل داخل شبكة من العلاقات المتداخلة التي تنتظم وفق منطق تكاملي يحكم حركة النسق عبر الزمن، وفي هذا الاتجاه يُمكن فهم العقيدة والحدث بأن كلاهما يمثلان قطبين داخل منظومة سببية أوسع، أي تتحدد فيها العلاقات من خلال درجة التكامل بين المستويات البنيوية للنسق الحضاري، حيث تتحول السببية من علاقة خطية إلى علاقة شبكية رياضية.

تعريف الحالة الكلية للحركة التاريخية بأنها نسقاً زمنياً $H(t)$ ، حيث يُنظر إلى $H(t)$ بأنها بنية رياضية تتحدد عبر تفاعل داخلي مستمر بين مكوناتها الأساسية، بينما تتمثل هذه المكونات في البنية العقدية $A(t)$ ، أما البنية الحديثة $E(t)$ ، فضلا عن البنية السياقية التي تشمل شروط الواقع التاريخي والاجتماعي والمعرفي $\Gamma(t)$ ، غير أن المبدأ الحاكم في هذا النموذج يقوم على دمجها داخل عملية تكامل سببي شامل.

إذ يُمكن التعبير عن هذا من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$H(t) = \mathcal{F}(A(t) \otimes E(t) \otimes \Gamma(t))$$

تعني هذه الصيغة أن العلاقة بين العقيدة والحدث تعمل داخل مجال تفاعلي، إذ تنتج فيه النتائج التاريخية من إعادة توزيع العلاقات بين هذه العناصر داخل الزمن.

ومن هنا فإن السببية في الفكر الإسلامي وفق هذا النموذج تُفهم بأنها مساراً تكاملياً، إذ تتداخل فيه المرجعية العقدية مع الشروط الواقعية، فقد تنتج الحدث داخل بنية نسقية أوسع تحكمها السنن.

يُمكن إعادة صياغة هذا التصور في صورة علاقة رياضية، الآتية:

نموذج

(58)

$$\frac{dE(t)}{dt} = \Phi (A(t), E(t), \Gamma(t))$$

تعني هذه المعادلة أن الحدث يتحدد بدرجة تفاعله مع العقيدة داخل شروط الواقع، حيث يكون الحدث نتيجة لحقل تفاعلي لا لمسار سببي خطي، أما في المقابل تدخل العقيدة في علاقة إعادة تشكيل مستمرة عبر الأحداث.

وهذا يُمكن التعبير عنه من خلال النموذج الرياضي، الآتي:

نموذج

(59)

$$\frac{dA(t)}{dt} = \Psi (A(t), E(t))$$

إذ تتحول العقيدة من سبباً جامداً إلى بنية رياضية مستمرة التفاعل، إذ تعيد إنتاج نفسها داخل التاريخ من خلال التفاعل مع الأحداث ومن خلال هذا التبادل المستمر، مما يؤدي الى تشكل مفهوم التكامل بأنه المبدأ الحاكم للعلاقة السببية، حيث توجد دائرة تكاملية مغلقة. وهذا ما يُكن التعبير عنه، من خلال الصيغة الرياضية، الآتية:

$$A(t) \leftrightarrow E(t) \leftrightarrow \Gamma(t)$$

تعمل داخلها العناصر الثلاثة على إعادة إنتاج بعضها البعض، أي بمعنى أنها تعمل ضمن مستويات متعددة من التعقيد، وعندما يبلغ هذا التفاعل مستوى عالياً من الاتساق الداخلي، إذ يُمكن التعبير عنه بدرجة التكامل السببي، الذي يتمثل في الآتي:

نموذج

(60)

$$\Lambda(t) = \int_{t_0}^t [A(\tau) \otimes E(\tau) \otimes \Gamma(\tau)] d\tau$$

تبين هذه الصيغة أن السببية العلاقة موضوعية بين عنصرين أي إنها حصيلة تراكمية لتفاعل ممتد داخل الزمن، وعند بلوغ هذه الدرجة عتبة معينة تتحول البنية التاريخية إلى حالة جديدة.

إذ تتجلى بالصياغة الرياضية، الآتية:

$$H(t) \rightarrow H^*(t) \quad \text{عندما} \quad \Lambda(t) \geq \Lambda_c$$

يكون التحول نتيجة اكتمال شروط التكامل داخل النسق، وإن هذا النموذج يؤسس لنظرية رياضية فلسفية تجعل من التكامل المبدأ الحاكم لتفسير العلاقة بين العقيدة والحدث في الفكر الإسلامي، حيث تتحول السببية من علاقة خطية بسيطة إلى بنية تكاملية معقدة تتفاعل فيها المرجعية العقيدة مع الحدث التاريخي، أي داخل إطار سنني شامل يعيد تعريف معنى السبب والنتيجة بوصفهما لحظتين داخل حركة نسقية واحدة ممتدة عبر الزمن.

ففي النهاية يُمكن القول، إن هذه المرحلة تمثل لحظة إعادة تركيب شاملة لكل ما سبق تحليله داخل بناء نظري واحد، إذ يعيد إنتاجها داخل نسق تكاملي أعلى يجعل من العقيدة والحدث وسائر المتغيرات عناصر داخل منظومة تفسيرية موحدة، فقد تتحدد وظيفتها من خلال موقعها داخل الكل، إذ تعد البنية الحاكمة التي تنظم هذه العلاقات وتحدد شروط عملها وحدود تأثيرها داخل الحركة التاريخية، فقد يتأسس هذا التحول على تجاوز النموذج الخطي للسببية، وهو الذي يفترض علاقة مباشرة بين عامل منفرد ونتيجة محددة إلى نموذج أكثر تركيباً، فقد يرى أن الفعل التاريخي ينتج عن شبكة متداخلة من الشروط والتفاعلات، فهي التي تتراكم عبر الزمن لتنتج الظاهرة في صورتها النهائية، ومن ثم تكون السببية بنية تكاملية، حيث تتداخل العقيدة مع المعرفة والقيم مع السلوك والحدث مع السياق داخل نظام واحد يعيد إنتاج نفسه باستمرار.

ففي ضوء هذا الفهم تُدرس المتغيرات بأنها مستويات داخل نسق كلي، حيث يتم تحديد العقيدة بوصفها بنية توليد للمعنى والحدث أي لحظة تحقق تاريخي لهذا المعنى، بينما تعمل المعرفة والقيم والسلوك كوسائط تحويل داخلية تنقل النسق من مستوى التجريد إلى مستوى التحقق ومن، ثم فإن أي ظاهرة دينية أو اجتماعية أو تاريخية لا يمكن تفسيرها إلا داخل هذا الإطار التكاملي الشامل، حيث يظهر الاستقرار الديني والاجتماعي باعتباره نتيجة توازن تراكمي داخل البنية الكلية للنسق، مما يؤدي استمرار التكامل بين مكوناته إلى إنتاج انتظام داخلي مستقر، بينما يؤدي اختلال هذا التكامل إلى اضطراب في مستوى الفاعلية التاريخية، وهو ما يجعل الظواهر الكبرى قابلة للفهم باعتبارها تعبيرات عن درجة الاتساق النبوي.

عندما يُدمج هذا التصور داخل النموذج الرياضي الفلسفي يكون النسق التاريخي بنية ديناميكية واحدة تتحدد عبر تفاعل مستمر بين مكوناته الداخلية داخل الزمن، حيث يكون جزءاً من حركة

كلية تعيد إنتاج نفسها بصورة مستمرة، لذا يُمكن التعبير عن هذا الإطار بوصفه نموذجاً تكاملياً شاملاً، لأنه يربط بين جميع المستويات داخل بنية واحدة غير قابلة للاختزال إلى عناصرها الأولية، وبذلك يتضح أن العقيدة والحدث يعملان كمتغيرين داخل بنية تكاملية أوسع تحددها العلاقات الداخلية للنسق، وإن المعرفة والقيم والسلوك هي آليات داخلية لإعادة إنتاج المعنى داخل الواقع التاريخي، فقد يكون التاريخ في جوهره حركة نسقية مستمرة لإعادة تنظيم العلاقة بين المعنى والتجلي داخل إطار سنني واحد، مما يجعل البناء النظري الرياضي نموذجاً تفسيريّاً شاملاً، خاصة عندما يكون التكامل هو المبدأ الحاكم لفهم الظواهر الفكرية والدينية والاجتماعية والتاريخية، إذ يُعيد تعريف السببية بأنها شبكة تفاعلية متعددة المستويات فقد تُفهم كحركة بنيوية ممتدة داخل الزمن، حيث تتداخل العقيدة والحدث داخل نسق واحد يعيد إنتاج ذاته باستمرار، فهذا يكشف عن منطق داخلي يحكم تطور الفكر الإسلامي وحركته التاريخية عبر الزمن.

❖ مراجع القسم الرابع

أولاً: المصادر العربية

1. بروين علي حمادي، الجبر المجرد: الزمر والحلقات(طرابلس: منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، ٢٠٠٥).
2. جورج پوليا، الطرق الرياضية في العلوم، ترجمة: صالح القوزير(الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، ١٩٨٦).
3. عماد علي حمد، تأسيس النسق الرياضي للبرهان في الفكر الإسلامي: نمذجة البنية الرياضية للانتقال من الانتظام الكوني إلى الإيمان المطلق(بغداد: دار الإبداع للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٦).
4. عمانويل يارزن، نظرية الاحتمالات الحديثة وتطبيقاتها، ترجمة: عدنان محمد(بغداد: مطبعة جامعة الموصل، 1984).
5. فادييف سومينسكي، مسائل في الجبر العالي، ترجمة: محمد إبراهيم، ط3(موسكو: دار مير للطباعة والنشر، 1978).

ثانياً: المصادر الإنجليزية

1. D. Hull and D.J Bacon, **Introduction To Dislocations**,4ed(London: Liverpool University Press,2011) .
2. David Halliday and Robert Resnick, **Physic**, Part II(New Delhi: Wiley Eastern Private Limited, 1969).
3. Jeffrey Bennett and William Briggs, **Using & Understanding Mathematics: A Quantitative Reasoning Approach** ،8th ed(New York: Pearson, 2023).
4. Karim M. Abadir and Jan R. Maguns, **Matrix Algebra**(New York: Cambridge University Press,2007).
5. Leonard J. Rosenthal, **Mechanism of DNA Tumour Virus Transformation** (Basel: S. Karager AG, 2011).

6. Martin Schultz, **Elliptic Problem Solvers**(New York: Yale University Press, 1981).

الخاتمة

يُظهر البناء الرياضي للأنساق التكاملية في الفكر الإسلامي عن وجود قانون كلي، وهو الذي يحكم حركة المعرفة والإنسان والتاريخ ضمن بنية مرجعية عليا تتجاوز التفسير التجزيئي للظواهر، إذ أسست فهم نسقي شامل للعلاقة بين العقيدة والحدث، حيث إن العقيدة تمثل المتغير البنيوي الأعلى داخل النسق، بينما يمثل الحدث الصورة الخارجية لتحولات ذلك النسق عبر الزمن، ومن ثم فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل بنيوي تنتظم وفق قوانين داخلية ثابتة تتحكم في إنتاج المعنى وتوجيه الحركة التاريخية.

يُشكل مفهوم التكامل أساس الانتقال من المجال الرياضي إلى المجال الفكري، إذ يتحول من أداة لقياس التراكم والاستمرار إلى مبدأ تفسيري عام يفسر وحدة البنية المعرفية الإسلامية وانتظام مستوياتها المختلفة داخل نسق واحد، فهذا الانتقال أمكن تأسيس مجال رياضي للنموذج التكاملي تكون فيه الظواهر الفكرية والاجتماعية والتاريخية خاضعة لقوانين قابلة للتمثيل الصوري والتحليل النسقي، أما في سياق آخر أثبت كُُل ذلك إن تكوين البنى الفكرية الإسلامية يتم وفق قانون التراكم المعرفي المتصل، أي إن الفكر والقيمة والسلوك تتأصل باعتبارها متغيرات مترابطة داخل منظومة واحدة ينتج كل منها الآخر ويعيد تشكيله بصورة مستمرة، الأمر الذي يجعل الانتظام الاجتماعي نتيجة مباشرة لدرجة التكامل المتحققة بين هذه المكونات، لذا تكون حركة الأحداث انعكاساً لمستوى التوازن أو الاختلال داخل البنية الفكرية الكلية.

يتبين على المستوى التاريخي والحضاري التحول يحدث باعتباره نتيجة تراكمات متدرجة تخضع لقانون الانتظام التكاملي، حيث تتولد الظواهر الحضارية من تفاعل طويل المدى بين البنية العقدية والبنية الفكرية والبنية الاجتماعية، ومن ثم يصبح التاريخ مجالاً لظهور القوانين الكلية التي تحكم تطور الأنساق وتحولاتها عبر الزمن، وقد قاد ذلك كله إلى إعادة تعريف السببية من منظور تكاملي جديد، إذ تعد السببية رابطة خطية ضمن علاقة بنيوية شاملة تنشأ من مجموع التفاعلات المتبادلة داخل النسق وتخضع لمعادلات تراكمية تعبر عن درجات التأثير والتأثر بين مختلف مكوناته، وبذلك أمكن بناء معادلات تكاملية تمثل الحركة الداخلية للأنساق الفكرية وتفسر الظواهر الدينية والاجتماعية والحضارية من خلال منطق الانتظام الكلي.

وعليه، فإن النظرية الرياضية التكاملية للعلاقة بين العقيدة والحدث تمثل محاولة لتأسيس نموذج فلسفي رياضي شامل، يعمل على إعادة بناء فهم الفكر الإسلامي على أساس القوانين

الكلية الحاكمة لحركة الأنساق، إذ تصبح العقيدة مركز الجاذبية البنيوية للنسق، فيما يكون الحدث مظهراً موضوعياً لتحولاته ويغدوا التكامل القانون الأعلى الذي يفسر نشأة الظواهر وتطورها وانتظامها داخل مسار تاريخي واحد، لذلك فإن القيمة المعرفية تكمن في تأسيس أفق نظري جديد يسعى إلى بناء علم تكاملي للأنساق الإسلامية، حيث تكون الرياضيات فيه لغة الكشف عن البنية وتكون الفلسفة أداة تفسير المعنى، بينما يكون التاريخ مجال تحقق القوانين والعقيدة المبدأ المنظم لوحدة النسق وحركته عبر الزمان والمجتمع والحضارة والإنسان، وقد تم التوصل على جملة استنتاجات، تتمثل في الآتي:

1. قوة تأثير العقيدة في إنتاج الحدث تتناسب طردياً مع درجة التكامل الداخلي للنسق الفكري وتتناقص بقدر ما يتعرض النسق إلى التناقض أو التفكك البنيوي.
2. طبيعة العلاقة بين العقيدة والحدث تكاملية تراكمية تتوسطها مستويات متعددة من البنى الفكرية والقيمية والاجتماعية والسياسية، لأن العقيدة تنتج الحدث من جهة، بينما يعيد الحدث تشكيل البنية التفسيرية للعقيدة من جهة أخرى ضمن عملية تراكم مستمرة.
3. ثبت أن العقيدة في الأنساق الفكرية الإسلامية تمثل البنية التوليدية العليا التي تنتج أنماط الفهم والقيم والسلوك والحدث داخل النسق الكلي.
4. ثبت أن الاختلافات التاريخية بين الفرق الإسلامية ترجع إلى اختلاف البنى العقيدية التي أعادت تفسير تلك الأحداث وإعادة إنتاج دلالاتها داخل كل نسق.
5. مثل الحدث التاريخي المظهر الواقعي لتحولات البنية العقيدية عند انتقالها من مستوى التصور إلى مستوى الفعل الاجتماعي والحضاري.
6. يخضع الانتظام التاريخي للفرق الإسلامية لقانون تكاملي عام، إذ يتمثل في أن التحولات الكبرى تُنتج عن تفاعل متزامن بين العقيدة والمعرفة والسلطة والواقع الاجتماعي.
7. تنشأ الأحداث الكبرى في التاريخ الإسلامي نتيجة محفزات أظهرت إمكانات عقيدية كامنة كانت موجودة داخل البنية الفكرية وقابلة للتحويل إلى أنساق مستقلة.
8. أظهرت النمذجة الرياضية إن كل فرقة إسلامية تشكل نسقاً تكاملياً مغلقاً نسبياً، إذ تحكمه مجموعة من الثوابت العقيدية التي تعمل بأنها معاملات بنيوية تحدد طبيعة استجابته للأحداث التاريخية.

9. أظهرت النمذجة الرياضية، إن العقيدة تمثل المتغير المستقل الأعلى داخل النسق الكلي الشمولي، بينما تمثل الأحداث متغيرات تابعة تتحدد خصائصها واتجاهاتها وفق موقعها من البنية المرجعية الحاكمة للنسق.

10. يُمكن فهم تاريخ الفرق الإسلامية من خلال دراسة النسق التكاملي الذي يوحد بينهما، إذ يكشف القوانين الحاكمة لتطورهما المشترك عبر الزمن.

إقرأ عن الكتاب

يقدم هذا الكتاب إطاراً رياضياً متكاملًا لنمذجة العلاقة السببية بين العقيدة والحدث في الفكر الإسلامي، من خلال بناء أنساق تكاملية تُعبّر عن التفاعل بين الثوابت العقدية ومتغيرات الواقع. يعتمد المؤلف على أدوات الرياضيات الحديثة ونظرية النظم والاحتمالات لبناء نموذج سببي يفسر كيف تُشكل العقيدة إدراك الإنسان للحدث وتوجيه استجابته له، وكيف يؤثر الحدث بدوره في واقع الأفراد والمجتمعات.

يُسهّم الكتاب في إثراء الحوار بين العلوم الرياضية والعلوم الشرعية، ويفتح آفاقًا جديدة لفهم الظواهر الاجتماعية والإنسانية بمنهجية علمية رصينة، تسهم في بناء وعي تكاملي يوازن بين الإيمان والفهم العلمي.

بعد هذا الكتاب الثاني
لمشروع الكاتب التأسيس الرياضي في الفكر الإسلامي



دار الإبداع

للطباعة والنشر والتوزيع

